جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة ماجستير

تخصص: إدارة الأعمال

تسيير القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا

من طرف

الشيخ ولد احمد إبراهيم

أمام اللجنة المشكلة من :

بن حمودة فطيمة	أستاذة محاضرة ، جامعة البليدة	رئيسا
ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
باشي احمد	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
درا وسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ،ماي 2007

جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مناقشة مذكرة ماجستير

التخصص : إدارة الأعمال

تسيير القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا

من طرف
الشيخ ولد احمد إبراهيم

أمام اللجنة المشكلة من :

بن حمودة فطيمة	أستاذة محاضرة ، جامعة البليدة	رئيسا
ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
باشي احمد	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
درا وسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

المناقشة يوم **الار**بعا 2007 علي الساعة 9: 00 بقاعة المناقشات بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

البليدة ، ماي2007.

Nom du document : pag de gard
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : جامعة سعد دحلب بالبليدة
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 23/04/2007 22:12:00
N° de révision : 12
Dernier enregistr. le : 01/06/2007 06:01:00
Dernier enregistrement par : SIDI MOHAMED
Temps total d'édition : 61 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 11:04:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 2
Nombre de mots : 207 (approx.)
Nombre de caractères : 1 144 (approx.)

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
1	تطور الصناعة التحويلية في موريتانيا ا خلال الفترة (1960-1985)	16
2	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (1997-2002)	19
3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة لعام (1960- 1969)	22
4	المساهمة النسبية للصناعة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1973-1980)	25
5	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1980-1999)	27
6	توزيع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي طبقا للأنشطة الصناعية المحلية التحويلية بالأسعار الثانية خلال التسعينيات	29
7	تطور عدد العاملين في فروع الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1995-2000)	34
8	الصادرات الموريتانية من الحديد وأهميتها النسبية في مجموع الصادرات (1993-2001)	38
9	الكميات المنتجة والمصدرة من الحديد خلال الفترة (1993-2001)	38
10	الكميات وقيمتها من الصادرات السمكية إلي مجموع الصادرات خلال (1993-2001)	40
11	صادرات النحاس خلال الأعوام 1971-1978	41
12	التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد في موريتانيا حسب الأقطار(1991-2002)	44
13	التوزيع النسبي للصادرات الموريتانية من الحديد حسب الأقطار (1991-2002)	45
14	التوزيع الجغرافي للنسبي للصادرات السمكية الموريتانية حسب الدول (1990-2000)	49
15	كمية إنتاج موريتانيا من الحديد الخام خلال الأعوام (1973-1988)	56
16	إنتاج الحديد الموريتاني خلال الفترة (1989-2002)	56
17	إنتاج النحاس في موريتانيا بين الأعوام (1981-1987)	61

18	تطور إنتاج الجبس في موريتانيا خلال الفترة (1983-1988)	63
19	تطور إنتاج صامبا من الجبس خلال الفترة (1996-2001)	63
20	تطور الصناعة السمكية خلال الأعوام (1989-1999)	66
21	حجم وقيمة المنتجات السمكية خلال الفترة (1990-1999)	67
22	الشركات العامة والمختلطة العاملة في مجال الصناعة السمكية الموريتانية	70
23	تطور حجم الإنتاج والقيمة المضافة للاستثمار في صناعة الأغذية والمشروبات خلال الأعوام (1995-2000)	75
24	تطور الكميات في فرع صناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية خلال الفترة (1995-2000)	77

Nom du document : tabloue
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 25/06/2006 16:14:00
N° de révision : 33
Dernier enregistr. le : 24/04/2007 22:06:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 106 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:54:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 2
Nombre de mots : 290 (approx.)
Nombre de caractères : 1 601 (approx.)

الموضوع الصفحة

- المقدمة .....

1 - نشأة وأهمية القطاع الصناعي في موريتانيا 12

تمهيد..... 12

1-1 - نشأة وتطور الصناعة في موريتانيا 13

1-1-1- :نشأة وتطور الصناعة الاستخراجية..... 13

1-1-2- نشأة وتطور الصناعة التحويلية في موريتانيا..... 15

1-1- 3- نشأة وتطور الصناعة السمكية 18

1- 2 - مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي 21

1-2-1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الستينيات والسبعينيات..... 22

1- 2- 2- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فترة..... الثمانينات والتسعينات..... 27

1 – 3- مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة 30

1- 3 - 1 - مساهمة الصناعة الاستخراجية في تشغيل اليد العاملة 31

1- 3 - 2 - مساهمة الصناعة التحويلية والحرفية في تشغيل اليد العاملة 33

1 – 4 - مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الصادرات الموريتانية 35

1 – 4 – 1 - حجم الصادرات الموريتانية وأهميتها 36

1 – 4 – 1 – 1- صادرات الحديد 36

1- 4 – 1 – 2 - الصادرات السمكية..... 39

1- 4 – 1 – 3 - صادرات النحاس 40

1- 4 – 2 - التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الموريتانية..... 42

1 – 4 – 2 – 1 - التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد 43

1 – 4 – 2 – 2 -التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية من الأسماك 47

1 - 4 – 2 -3 - التوزيع الجغرافي لصادرات النحاس الموريتاني 50

خلاصة الفصل **الأول .....** 52

2- واقع الصناعة في موريتانيا 53

تمهيد : 53

2 – 1 - تطور الإنتاج الصناعي في الصناعة الاستخراجية 54

2 – 1 – 1 - مساهمة صناعة استخراج الحديد في الإنتاج وفي إشباع الحاجات من الحديد والصلب 55

2 – 1 – 2 - مساهمة صناعة استخراج النحاس في الإنتاج 60

2 – 1 – 3 - مساهمة صناعة استخراج الجبس في الإنتاج 62

2 – 2 - واقع الصناعة السمكية 65

2 – 2 – 1 - أنواع الصناعات السمكية **.....** 65

2 – 2 – 2 - الشركات العامة والمختلطة العاملة في مجال الصناعة السمكية في موريتانيا..... 69

2 – 3 - الهيكل العام للصناعة التحويلية في موريتانيا 71

2 – 3 – 1 - الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة 73

2 – 3 – 2 - الصناعات التحويلية الكبيرة 80

2 – 3 – 3 - الصناعات التقليدية (الحرفية) 83

خلاصة الفصل الثاني .....

3 - سياسة واستراتيجية تنمية القطاع الصناعي 86

تمهيد : 87

3 – 1 - سياسات الصناعة في المخططات الاقتصادية 88

3-1-1- 1963 - 1970 89

3-1-2- 1973 – 1979 90

3-1-3- 1982 – 1988 91

3-1-4- 1989 -1995 93

3 – 2 - السياسات الصناعية في برامج الإصلاح الاقتصادي..... 97
3-2-1- استراتيجية برنامج التقويم الاقتصادي والمالي..... 98
3-2 2- استراتيجية برنامج الدعم والدفع 104
3 – 3 - معوقات القطاع الصناعي في موريتانيا 107
3-3-1- المشاكل الرئيسية التي تواجه الصناعة الاستخراجية المعدنية... 107
3-3-2- معوقات التصنيع في موريتانيا 111
3 – 4 - أفاق القطاع الصناعي في موريتانيا 117
3- 4- 1- التدابير المؤتية لعملية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا..... 118
3 – 4- 2- الحلول المقترحة لعقبات تنمية القطاع الصناعي..... 122
خلاصة الفصل 3 138
الخاتمة 129
قائمة المراجع .....

Nom du document : al feh ras
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 25/06/2006 16:12:00
N° de révision : 70
Dernier enregistr. le : 24/04/2007 09:08:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 404 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:53:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 3
Nombre de mots : 945 (approx.)
Nombre de caractères : 5 202 (approx.)

المقدمة

لقد ساد فـــيالدول النامية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين اتجاها واضحا إلى التصنيع، اقتناعا منها بأهمية الدور الذي يلعبـــــه القطاع الصناعي في إنجاز التنمية السريعة للاقتصاد القومي و رفع مستوى المعيشة لشعوبها، ذلك أن تجارب التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة قد أكدت العلاقة القوية بين معدلات التنمية الصناعية و خاصة التحويلية من ناحية ومعدلات نمو الدخل من ناحية أخرى.

و قد تعمق هذا المفهوم من خلال تجارب التصنيع و التنمية في الدول النامية مع بداية الخمسينات و قد ساعد على تزايد الاعتقاد بأن هناك ارتباطا مباشرا و وثيقا بين مستوى دخل الفرد و بالتالي مستوى معيشته و بين مستوى التصنيع، إذ أوضحت الدراسات التي أجراها مركز التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة أن التغيرات الهيكلية الضخمة في اقتصاديات الدول النامية قد جاءت مصاحبة لزيادة متوسط دخل الفرد و انخفاض نصيب الزراعة و ارتفاع نصيب الصناعة في الإنتاج القومي و من ناحية أخرى فقد تزايد اقتناع الدول النامية بالتصنيع و تحقيق التقدم الصناعي وصولا إلى مجتمع الاستهلاك المستهدف و عليه فقد أصبح تحقيق التقدم الصناعي هدفا قوميا لشعوب العالم الثالث المتطلعة إلى التقدم و تحقيق مستويات أعلى من الاستهلاك و الرفاهية.

و من هنا فان تنمية القطاع الصناعي في مثل هذه الظروف و الأوضاع الاقتصادية للدول النامية و المجتمع الدولي ككل، لا تستمد أهميتها من أجل تحسين مستويات المعيشة فحسب بل هي طريق للحياة أمام شعوب هذه الدول التي عانت طويلا و ما تزال تعاني أوضاع التخلف الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي.

و لم يكن من المصادفة أن يأتي هذا الاتجاه الواضح للتصنيع في الدول النامية مصاحبا للتزايد الملحوظ في كتابات التصنيع و التنمية الصناعية سواء على مستوى المفكرين و المتخصصين، أو الهيئات و المنظمات الحكومية و الدولية في الفترات الأخيرة، ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية اتضح حجم و جسامة مشكلة التخلف و التفاوت الواسع و المتزايد في مستويات المعيشة بين دول متقدمة أو غنية و

أخرى متخلفة أو فقيرة و من هنا أصبحت مشكلة التخلف و كيفية التغلب عليه هي المشكل الأساسي في البلدان النامية.

1 - إشكالية البحث:

إن التوجه العام الذي تبنته البلدان النامية في سياساتها التنموية الهادفة إلي النهوض بالقطاع الصناعي ، باعتباره الوسيلة الوحيدة للقضاء علي التخلف بشتى أشكاله. وباعتبار موريتانيا كغيرها من الدول النامية التي تبنت فكرة تحقيق تنمية سريعة بعد أن استعادت استقلالها السياسي سنة 1960 معتمدة في تحقيق هذا الهدف على النهوض بالقطاع الصناعي مراعية في ذلك خصوصيته الاجتماعية والاقتصادية وكذا الموارد الطبيعية في البلد كمتطلبات أساسية لنجاح هذا القطاع إلا أنها لم تكن أحسن حظا من مثيلاتها من البلدان النامية التي لازالت تدور في حلقة مفرقة ، فلاهي أبقت علي القدر الضروري من الوفاء بالحاجيات الأساسية للسكان عن طريق تنمية القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني وهي الزراعة وتربية المواشي ، ولاهي حققت تنمية قطاع صناعي لخلق قاعدة صلبة لعملية تنمية شاملة وتشتت جهودها بين الخطط التنموية وبرامج الإصلاح والدعم مما يستدعي طرح السؤال التالي :

ماهو دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ؟

هذه الإشكالية تقودنا إلي طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم أنواع الصناعات التي تندرج في القطاع الصناعي في موريتانيا ؟
- ما هي مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ؟
- ما هو واقع وأفاق القطاع الصناعي في موريتانيا؟
- هل السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الدولة من اجل النهوض بالقطاع الصناعي قد حققت نجاحا في هذا المجال ؟

2- فرضيات البحث :

للإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه نضع الفرضيات الآتية :

- تقتصر الصناعات في موريتانيا على الصناعة الاستخراجية والتحويلية والتي تعتمد بدورها على وسائل بدائية .
- ان حصة القطاع الصناعي من الاستثمارات المخططة في اطارالخطط التنموية كان اكبر من الدور الذي يساهم فيه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في موريتانيا
- على الرغم من القيام ببعض محاولات التصنيع إلا أن واقع القطاع الصناعي في موريتانيا لايعكس حجم الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع .
- إن تطبيق السياسات الصناعية في المخططات الاقتصادية في موريتانيا زادت من أهمية القطاع الصناع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى .

3- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في كونه يحاول تسليط الضوء علي دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الموريتانية من خلال مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة ، كما يسلط الضوء على واقع الصناعة في موريتانيا وكذا الخطط التنموية وبرامج الإصلاح الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي تواجه هذا القطاع .

4- أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا الموضوع عائد إلى الأسباب التالية:

- كون موريتانيا تعتبر من أكبر الدول المصدرة لخامات الحديد لكنه نتيجة لسوء التسيير الحاصل في القطاع ظل دائما دون مستوى التطلعات .
- البحث والإلمام بمشاكل القطاع من أجل المساهمة في وضع حل تصوري لمشاكل هذا القطاع الحيوي من اقتصادنا الوطني .
- كون الموضوع لم يحظى باهتمام الكثير من الباحثين .

5- أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى إبراز الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا، بالإضافة إلى التعرف على الوسائل والإمكانيات التي توفرها الدولة الموريتانية لهذا القطاع، كما يهدف إلى إثراء المكتبات بالمواضيع المتعلقة بالتنمية الصناعية.

6- منهج الدراسة :

بهدف الإجابة على الإشكالية المقدمة واختبار الفرضيات المقترحة ، قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الكتب الأساسية في الموضوع ، إضافة إلي المذكرات و التقارير والنشرات الإحصائية.

7- الدراسات السابقة :

حسب اطلاعنا فان هذا البحث يعتبر الأول من نوعه يحمل هذا العنوان (تسيير القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية في موريتانيا) بجامعة سعد دحلب بالبليدة وثالث بحث يقارب في عنوانه رسالتين احداهما بالجزائر من إعداد الطالبة رغيب شهرزاد تحت عنوان "إستراتيجية التصنيع في الجزائر " جامعة الجزائرالسنة الجامعية 1991 – 1992 إلا أن صاحبتها لم تتطرق لأهم العقبات التي تواجه هذا القطاع في البلدان النامية .

والرسالة الثانية من اعداد الطالب محمد لمين ولد عبدي تحت عنوان التصنيع في موريتانيا وآفاقه ، رسالة تخرج المتريز جامعة انواكشوط السنة الدراسية 2000 – 2001 و لكن لم يتطرق إلي دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في موريتانيا ، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة ابراز دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا مع دراسة أهم العقبات التي تواجه هذا القطاع .

8- صعوبات البحث :

لقد واجهتنا في اطار اعداد هذا البحث عدة صعوبات أهمها مايلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة وذلك نتيجة اختلاف البيانات والإحصائيات المتحصل عليها مما تطلب جهدا اضافيا في محاولة التوفيق بين ماهو متاح سواء على المستوى الوطني كنشرات مكتب الاحصاء ، والبنك المركزي ، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم ، ووزارة الصناعة ، أو على المستوى الدولي كتقارير صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي التي غالبا ما تكون مختلفة عن بعضها البعض لأن موريتانيا كغيرها من البلدان النامية عادة ما تنشر معلومات دولية متفائلة بهدف الحصول على التمويل دون أن تعكس حقيقة المعلومات الوطنية المتاحة.

- صعوبة الحصول على مراجع جديدة عن الموضوع مع عدم التحكم بشكل جيد من اللغة الأجنبية مما واجهتنا صعوبة الترجمة.

9- هيكل الدراسة :

لقد تناولنا دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول حيث :

-الفصل الأول : حيث خصصناه لنشأة واهمية القطاع الصناعي في موريتانيا والذي يحتوي على اربعة مباحث ، حيث تناول المبحث الأول نشأة القطاع الصناعي في موريتانيا من خلال توضيح نشأة وتطور أنواع الصناعات الموجودة في موريتانيا ،أما المبحث الثاني خصص لمساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وقد تطرقنا في هذا المبحث الى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الستينات والسبعينات . وكذلك مساهمته خلال فترة الثمانينات والتسعينيات ،أما المبحث الثالث فقد تناول مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة ، أما المبحث الرابع فقد تناول مساهمة هذا القطاع في مجمل الصادرات الموريتانية .

- الفصل الثاني :واقع الصناعة في موريتانيا فقد تعرضنا إلى تطور الإنتاج الصناعي في الصناعة الاستخراجية المعدنية وذلك من خلال المبحث الأول .أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى واقع الصناعة السمكية في موريتانيا ، اما المبحث الثالث فقد تناول الهيكل العام للصناعة التحويلية في موريتانيا .

- الفصل الثالث : فقد تناول سياسة واستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا وذلك من خلال أربعة مباحث ، حيث تناول المبحث الأول المخططات الاقتصادية التي عرفتها موريتانيا قبل 1995 ، وكذا التعرف على السياسات الصناعية في برامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها موريتانيا منذ منتصف التسعينيات من خلال المبحث الثاني .أما المبحث الثالث فقد تناول مشكل وعقبات القطاع الصناعي ، والمبحث الرابع والأخيرتناولنا أفاق القطاع الصناعي في موريتانيا.

Nom du document : almoukadima
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 03/06/2006 12:01:00
N° de révision : 167
Dernier enregistr. le : 20/04/2007 16:33:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 780 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:53:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 5
Nombre de mots : 1 188 (approx.)
Nombre de caractères : 6 534 (approx.)

الفصل1
نشأة وأهمية القطاع الصناعي في موريتانيا.

لقد ظلت فكرة الصناعة بالمفهوم الحديث (الصناعة الآلية) غائبة تماما عن المجتمع الموريتاني طوال فترة ما قبل الاستقلال سنة1960 و يعود ذلك لمجموعة من العوامل التقنية و الاقتصادية لازال تأثيرها واضحا على تطور الصناعة الموريتانية، فمن ناحية التقنية ظلت موريتانيا و لازالت حتى اليوم تفتقر لمصادر الطاقة (باستثناء الطاقة الشمسية) إذ لم تكن لديها مناجم للفحم الحجري و حقول لتغذية صناعة حديثة، و لم تكن حالة المواصلات المتردية تسمح باستيراد المواد الأولية من الخارج، يضاف إلى ذلك نقص الأيدي العاملة المؤهلة ، إذ لم تكن موريتانيا تهتم في ذلك الوقت بما يسمى حاليا بتكوين الأطر الصناعية و العمال المهرة، فالتقنية التي كانت سائدة في ذلك الوقت هي تقنية بدائية و العلوم التي كانت معروفة مجرد دينية و لغوية مما أعاق نشأة صناعة حديثة في موريتانيا، أما من الناحية الاقتصادية فإن ضآلة الفائض الاقتصادي بسبب تخلف التقنيات المستخدمة في الإنتاج و تبديد ما هو متاح في استهلاك السلع الكمالية للطبقات الحاكمة و ضيق السوق الناجم عن ضآلة حجم السكان و تدني قوتهم الشرائية ، كما أن أصحاب رؤوس الأموال الأجانب كانوا يتجنبون الاستثمار في موريتانيا و يفضلون عليها المستعمرات الفرنسية الأخرى، مثل المغرب و السنغال خاصة لما تتمتع به هذه المستعمرات من خصوبة الأراضي و وفرة اليد العاملة الرخيصة، يضاف إلى ذلك تجاوب هذه المستعمرات مع المستعمر في الاستعمار ذاته، بل لما قد يحمله معه من علوم حديثة و تقنيات متطورة و أسلوب في التفكير و نشير هنا إلى أن المجتمع الموريتاني لم يكن يرغب في رؤية هذه الجوانب و ذلك لأسباب عقائدية، الأمر الذي أدى إلى حصول نوع من التجاهل المتبادل بين السكان الموريتانيين و الإدارة الفرنسية.

وسنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- نشأة وتطور الصناعة في موريتانيا
- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
- مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة
- مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الصادرات الموريتانية

1.1. نشأة وتطور الصناعة في موريتانيا

منذ الاستقلال 1960 تسعى موريتانيا إلى التصنيع باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامها للقضاء على التخلف، و ذلك انطلاقا من أن التصنيع هو أساس التنمية الاقتصادية و بدونه لا يمكن أن تكون هناك تنمية، و فيما يلي نتناول نشأة و تطور عملية التصنيع في موريتانيا وفق النمط التالي :

- نشأة و تطور الصناعة الاستخراجية
- نشأة و تطور الصناعة التحويلية
- نشأة و تطور الصناعة السمكية

1.1.1. نشأة و تطور الشركات الأجنبية المستثمرة في مجال الصناعة الاستخراجية

إن أول صناعة استخراجية عرفتها موريتانيا كانت صناعة استخراج خامات الحديد في شمال البلاد، و كانت تقوم بعملية الاستخراج شركة أوربية متعددة الجنسيات عرفت باسم "شركة مناجم الحديد الموريتاني Miferma". لقد تأسست هذه الشركة عام 1958 بعد أن حصل أصحابها من السلطات الاستعمارية الفرنسية على امتياز الاستثمار ، رأس مالها 53.2 مليون دولار، كما كانت مساهمة الحكومة الموريتانية في هذه الشركة في حدود 5 %، ثم حصلت هذه الشركة بعد سنين من إعلان تأسيسها على قرض طويل الأجل من البنك الدولي و قدره 66 مليون دولار أمريكي بضمان من الدولتين الموريتانية والفرنسية[1] ص65.

و من ناحية أخرى قدرت احتياطات الحديد حينئذ بـ 144 إلى 200 مليون طن من الخامات التي تتجاوز نسبة الحديد فيها 65 %، و بدأ الاستغلال الفعلي للمنجم عام 1963 بإنتاج و تصدير 1.3 مليون طن، ثم تزايد الإنتاج حتى وصل إلى 11.727 مليون طن عام 1974، ثم تراجع حتى وصل إلى 7.3 مليون طن عام 1977 و ذلك لأسباب محلية تتمثل في حرب الصحراء و أخرى دولية تكمن في أزمة صناعة الحديد و الصلب و ما رافقها من انخفاض في الطلب العالمي على خامات الحديد و بعد زوال السبب الأول اثر انسحاب موريتانيا من حرب الصحراء، ارتفعت الكمية المستخرجة من المعدن حتى وصلت إلى 11 مليون طن سنة 2001 حسب المعطيات الاحصائية لهذه السنة [2] ص17.

و قد ظل استخراج معدن الحديد هو النشاط الصناعي الأساسي في موريتانيا حتى عام 1971، حين أضيف إليه استخراج النحاس في وسط البلاد (منطقة انشري) و الذي اشرفت عليه أيضا شركة متعددة الجنسيات (أوربية- أمريكية) هي "شركة معادن انشري الموريتانية somima".

و في الحقيقة أن شركة معادن انشيرى لم تكن أول شركة تؤسس لاستغلال مناجم النحاس الموريتاني، بل أن فكرة استغلال هذه المناجم قد سبقت فكرة استغلال مناجم الحديد بسنوات عديدة، و

يعود ذلك إلى أن فرنسا (الدولة المستعمرة آنذاك لموريتانيا) كانت تملك مناجم غنية بالحديد في مستعمراتها في حين كانت تحتاج إلى معدن النحاس، و من هنا بدأت البحث عنه في هذه المستعمرات و وجدته في الأراضي الموريتانية، و تأسست في عام 1953 شركة فرنسية لاستغلاله عرفت باسم "شركة النحاس الموريتاني Mucuma"، و لكن هذه الشركة لم تكن تملك التكنولوجيا اللازمة لذلك، فقررت الانسحاب من هذا النشاط و اثر ذلك تأسست شركة "سوميما" الأنفة الذكربراسمال قدره 101 مليون أوقية موريتانية، و تعود نسبة 44 % منه للشركة الأمريكية التي تحتكر التقنية الاقتصادية لتركيز معدن النحاس، كما تعود نسبة 22 % منه للدولة الموريتانية، و ما تبقى من أسهم هذه الشركة و قدره 34 % تمتلكه مصالح أجنبية أخرى، و حصلت الشركة كذلك على قروض مصرفية أجنبية قدرت بـ 1739000000 أوقية

و بالنسبة لاحتياطات منجم النحاس، فكانت تتكون من 20 مليون طن من كبريت النحاس و ثلاثة ملايين طن من أوكسيد النحاس، و بعد أن يتم تركيز المعدن في مصنع خاص ، يتم نقله في الشاحنات إلى ميناء انواكشوط (العاصمة) لشحنه من هناك إلى الأسواق العالمية.

بدأت شركة "سوميما" بالإنتاج و التصدير عام 1971 إلا أنها ما لبثت أن تعرضت لبعض المصاعب، و كان من أهم تلك المصاعب نقص استخدام طاقة منشآت الاستخراج المقامة حيث لم تعمل الشركة إلا بنسبة (50 %) فقط من طاقتها الإنتاجية، و بالتالي تحققت خسائر للشركة لا سيما بعد عام 1973 و ارتفاع أسعار النفط نظرا لأن الإنتاج يستهلك مواد نفطية بغزارة، و كذلك بسبب صعوبات التصدير في السوق الدولية، لذا قرر مجلس إدارة الشركة إغلاق المنجم في نهاية عام 1973.

و حاولت الدولة الموريتانية دون جدوى أن تستمر في عملية الاستخراج بعد شرائها لممتلكات الشركة بمبلغ 920 مليون أوقية، و بعد إخفاقها في ذلك أقدمت على إغلاق المنجم بتاريخ 30 مايو 1978.

إلا أن شركة ثالثة تأسست عام 1980 لاستئناف نشاط سالفتها،الشركة حاليا تحت اسم "الشركة العربية لمعادن انشري" و يبلغ رأسمالها64 مليون دولار أمريكي موزعة على المساهمين حسب النسب التالية :

37.5 % للدولة الموريتانية.

25 % للدولة العراقية.

10 % للدولة الليبية.

27.5 % للاستثمار الخاص العربي و الأجنبي ،و يعود معظمها للشركة العربية للتعدين، و تتضمن خطة الشركة "سامين" استخراج 105300 طن من النحاس المركز بنسبة 25 % سنويا، مع محاولة الاستفادة في نفس الوقت من معدن الذهب الموجود بنسبة 5 غرامات في الطن الواحد من خامات النحاس المستخرجة.

و لم تبدأ هذه الشركة بالإنتاج حتى الآن، و يبدو أن مستقبلها مهدد إن لم يكن لأسباب اقتصادية و تقنية فلأسباب سياسية، لأنها نموذج للمشاريع العربية المشتركة المعروفة بحساسيتها لوضع العلاقات السياسية العربية.[3] ص 80.

أما الصناعة الاستخراجية الثالثة الهامة في موريتانيا فهي صناعة استخراج الجبس التي بدأت في الظهور منذ عام 1975 على بعد 50 كلم من العاصمة انواكشوط، حيث يوجد منجم يحتوي على تلال من الجبس المتفاوت الجودة، كما تقوم بعملية الاستخراج الشركة الوطنية للصناعة و المناجم التي حلت محل شركة ميفرما بعد تأسيسها عام 1973، وهي تستخرج من هذا المنجم حوالي 20 ألف طن سنويا، كانت تصدر بكاملها إلى مصانع الاسمنت في دولة السنغال المجاورة، إلى أن تمت إقامة مصنع للجبس في موريتانيا بطاقة 30 ألف طن سنويا فأصبح يستخدم الجبس المستخرج محليا كمدخلات له و ذلك من عام 1999 [4] ص81.

هذه أهم الصناعات الاستخراجية المعدنية في موريتانيا و التي كان من المفترض أن تحرك عملية التنمية الصناعية في هذا البلد، بعد قرون عديدة من الركود الاقتصادي، إلا أن ما حصل كان على العكس من ذلك تماما، حيث كانت النتائج المباشرة للصناعة الاستخراجية في موريتانيا هي ظهور و تفاقم الازدواجية الاقتصادية و الاجتماعية و استنزاف خطير للموارد المعدنية، و تزايد التبعية الاقتصادية و التكنولوجية للعالم الخارجي، مما أعاق عملية التصنيع .

1.1. 2. نشأة و تطور الصناعة التحويلية في موريتانيا

لم تعرف موريتانيا أي نوع من الصناعات التحويلية الحديثة إلا بعد استقلالها عام 1960، و بداية من هذا التاريخ ظهرت في العاصمة انواكشوط مجموعة من الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، و قد قامت الدولة عام 1973 باستدعاء بعثة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدراسة وضع هذا النشاط الصناعي و تقديم المقترحات بشأن تطويره، و قدمت هذه البعثة تقريرها النهائي إلى الحكومة الموريتانية في عام 1975، و يتضح من تقرير البعثة أن عدد مشاريع الصناعة التحويلية في موريتانيا لا يتجاوز 48 مشروعا خلال الفترة 1960 -1985 كما يوضح الجدول التالي :

الجدول (1) : تطور الصناعة التحويلية في موريتانيا خلال الفترة 1960- 1985 [4] ص121.

طبيعة النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	عدد العاملين	كثافة رأس المال	ملاحظة
البناء و الأعمال الإنشائية	27	1145	4560	0.25	معظم العمال أجانب
ورشات الميكانيك إصلاح السيارات	6	-	121	-	
التجارة و بناء الهياكل المعدنية	9	-	248	-	
الصناعة الكيماوية	1	18	51	0.31	إنتاج الكبريت
صناعة الكهرباء و الماء	1	-	300	-	
النسيج و الألبسة	1	-	130	-	
الصناعة الغذائية	1	16	34	0.47	مشروعات غازية
الطباعة و التجليد	2	75	131	0.57	
المجموع	48	1254	5575		

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد المؤسسات العاملة في النشاط الصناعي التحويلي لم تتجاوز حتى 1985 م 48 مؤسسة، تستخدم 5575 عاملا معظمهم من الأجانب الأمر الذي كشف درجة تخلف هذا البلد في المجال الصناعي ، و لابد أن هذا الوضع كان من بين العوامل التي جعلت الحكومة الموريتانية تتبنى برنامجا صناعيا طموحا في إطار خطتها الثالثة للتنمية 1982- 1988، استهدف إقامة مجموعة من الصناعات التحويلية، و التي يمكن وصف بعضها بالقدرة على تحريض عملية التنمية الصناعية فيما إذا توفرت لها الظروف الملائمة و من أهم مشاريع الخطة الثالثة ما يلي[4] ص 222.

1- مشروع إقامة مجمع تعديني في مدينة نواذيبو يتكون من :

- وحدة لإنتاج الصلب بطاقة مليوني طن سنويا.
- وحدة لإختزال الحديد بواسطة الغاز و بطاقة قدرها (600) ألف طن سنويا.
- مصنع كهربائي للصلب بطاقة سنوية قدرها 500 ألف طن.

2- مشروع لإقامة بعض التجهيزات المكملة للمجمع السابق الذكر و منها :

- محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 140 ميغاوات.

- مصنع لتحلية مياه البحر.

3- مشروع إقامة مصنع لتركيز النحاس في مدينة انواكشوط و ذلك بطاقة قدرها 30 ألف طن سنويا.

4- مشروع إقامة مصفاة للمعادن الثمينة (الذهب و الفضة)، انطلاقا من خامات النحاس المستخرجة محليا.

5- مشروع إقامة مصنع احماض الكبريت من أجل استخدامه كمدخلات لصناعة الكيماوية.

6- مشروع إقامة مصفاة للنفط المستورد في مدينة انوذيبو و ذلك بطاقة سنوية قدرها مليون طن.

7- مشروع إقامة معمل للألبان في نواكشوط، و ذلك بطاقة قدرها 60 هيكتوليتر سنويا.

8- مشروع إقامة مصنع للسكر بطاقة 50 ألف طن/ سنويا في نواكشوط.

9- مشروع إقامة معملين للألبسة الجاهزة النسائية و الرجالية بطاقة مائة ألف قطعة قماش سنويا للمعمل الواحد.

وتعمل هذه المشاريع كلها قصد دعم التنمية الصناعية بصورة خاصة و التنمية الاقتصادية بصورة عامة في هذا البلد المتخلف ، ذلك أن هذه المشاريع قد استهدفت أساسا الموارد المعدنية المحلية (كالحديد و النحاس).وتتصف هذه المشاريع بما يلي :

1 --يتصف معظم هذه المشاريع بكثافة رأس المال و استخدام تقنيات متطورة، و بما أن موريتانيا تفتقر إلى هذين العاملين (رأس المال و الخبرة الفنية الصناعية العالية التكوين) فإنها ستضطر حتما إلى استيرادها من الخارج، الأمر الذي سيزيد من تبعيتها للعالم الخارجي، مما يتناقض مع الهدف الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية و هو الاستقلال الاقتصادي.

2- تتصف هذه المشاريع باتساع الطاقة الإنتاجية بصور تفوق إمكانية السوق المحلية على استيعاب منتجاتها، و بالتالي فإنها ستعتمد على الخارج في تصريف منتجاتها كما اعتمدت عليه في مجال التمويل و الخبرة الفنية، أو أنها ستعمل بدون طاقتها الإنتاجية الفنية، مما سيرفع من تكاليف الإنتاج بصورة قد تجعلها تنتج بخسارة.

3- تمركز هذه المشاريع في مدينتين فقط هما انواكشوط و نواذيب، و لاشك أن لذلك مزاياه الاقتصادية لما قد يتيحه للمشاريع المتجاورة جغرافيا من وفورات خارجية مهما كانت ضآلة التكامل الإنتاجي فيما بينها، و لكن له أيضا سيئاته الاجتماعية و السياسية (تفاوت النمو الاقتصادي بين المناطق و ما يترتب عليه من توترات داخلية).

ان معظم المشاريع لم يتحقق إنجازها ، الأمر الذي لم يشجع معدي الخطة الخماسية الرابعة 1989-1995 على الاستمرار في هذا الاتجاه التصنيعي، بل على العكس من ذلك عادوا إلى التركيز على دور الصناعة الاستخراجية و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية في دفع عملية التنمية الاقتصادية (و سوف نوضح المشاريع التي تم تنفيذها في الصناعة التحويلية في الفصل القادم)، أما بالنسبة لمشاريع الصناعة

التحويلية الواردة في الخطة الرابعة، فكانت تتضمن إضافة إلى المشاريع المنقولة عن الخطة الثالثة مشروعا واحدا جديدا، هو مشروع إقامة مصنع للسماد الفوسفوري في مدينة كيهيدي الواقعة في وادي نهر السنغال.

و يعني ذلك أن الاستثمارات التي استهدفت زيادة الطاقة الإنتاجية للصناعة التحويلية كانت محدودة جدا في الخطة الرابعة، و هذا ينسجم مع ما ورد في الخطة ذاتها من أنه ينبغي لها (أي الخطة الرابعة) أن تقتصر على إدارة المشاريع العاملة حتى الآن و متابعة تطور الوضع الاقتصادي للبلد، و إعداد أنماط جديدة من المشاريع الضعيفة الكثافة الرأسمالية و القادرة على تأمين الحاجات الأساسية للسكان على أن يتم ذلك في إطار من الليبرالية الاقتصادية الموجه.[6] ص 52.

1.1. 3. نشأة و تطور الصناعة السمكية في موريتانيا

يتكون النشاط السمكي في موريتانيا من نشاطين فرعيين : نشاط الصيد التقليدي الذي يستهدف أساسا تموين السوق المحلية بالمواد الغذائية، و نشاط الصيد الحديث الذي يعرف رسميا بـ "الصيد الصناعي"، و قد أصبح هذا النشاط الفرعي الأخير مكملا للصناعة الاستخراجية المعدنية الموريتانية من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت الثروة السمكية الموريتانية موضع نهب استعماري مباشر منذ عام 1923، ففي هذه السنة تأسست شركة فرنسية "الشركة الصناعية للصيد الكبير " ثم،تلاها تأسيس شركة فرنسية ثانية عام 1947 تحت اسم المؤسسة العامة الأطلسية وبعد ذلك تأسست "الشركة الموريتانية للصيد الاقتصادي و قد بلغ مجموع استثمارات هذه المؤسسات الثلاثة 73 مليون أوقية موريتانية [5] ص15.

و بعد حصول موريتانيا على استقلالها سنة 1960، برزت محاولات جديدة لتنشيط الصيد البحري سواء بالاستثمار المباشر من قبل القطاع العام أو بالترخيص للأساطيل الأجنبية بالاصطياد في المياه الإقليمية، و لكن هذه المحاولات فشلت، بسبب تناقض السياسة الاقتصادية التي تجلت في تركيز الاستثمارات الحكومية (و قدرها 811 مليون أوقية خلال الفترة 1960- 1970 في الإنشاءات السمكية على أمل استخدامها من قبل الأساطيل الأجنبية المرخص لها بالصيد لمعالجة الجزء الأكبر من عائداتها من السمك و إعادة تصديره من جديد تحت رقابة السلطات الموريتانية المختصة ، لكن هذه الأساطيل المرخص لها رسميا بالصيد في المياه الموريتانية، لا تسلم لمصانع انواذيب سوى جزء يسير من الثروة السمكية حيث لا تتعدى الكميات المسلمة 70 ألف طن سنويا.

و هكذا أدت هذه السياسة إلى إضفاء الشرعية على عملية النهب السابقة للاستقلال.

ورغم جميع المصاعب التي واجهت الحكومة الموريتانية إلا أنها واصلت في البحث عن طريق تمكنها من تطبيق قوانينها للحصول على حصة عادلة من العائدات السمكية، و قد كانت سياستها في هذا

المجال تقوم على تكوين شركات مختلطة بالاشتراك مع الأطراف الأجنبية، كما أنها تبذل جهودا لتكوين الكوادر الموريتانية المؤهلة اللازمة لتكوين استطاعة صيد سمكية وطنية، تقوم بأعباء عمليات الصيد الصناعي الحديث من ناحية و كذلك قامت بإنشاء مصانع تبريد لحفظ السمك و لمعالجته

و تحويله صناعيا في مدينة انواذيب. و قد أخذت الحكومة في عام 1980 قرارا بإلغاء جميع التراخيص الممنوحة سابقا، و تطبيق سياستها الجديدة في إنشاء الشركات المختلطة لممارسة النشاط الصيدي في المياه الإقليمية الموريتانية، بحيث لا يسمح مستقبلا سوى للسفن التي ترفع العلم الموريتاني بممارسة الصيد في هذه المياه و التي عليها تفريغ عائداتها من الأسماك في ميناء انواذيب للمعالجة ثم التصدير.

و تطبيقا لهذه السياسة فقد عقدت عدة اتفاقيات للتعاون الفني و إنشاء الشركات المشار إليها خلال العامين 1981- 1982 و ذلك مع الدول العاملة أساطيلها في المياه الموريتانية و أهمها فرنسا و ليبيا و العراق و كوريا الجنوبية و ألمانيا و اليابان و اسبانيا . و قد بلغ الأسطول الذي يرفع العلم الموريتاني في عام 1981 م 47 سفينة تحتوي مصانع تجميد الأسماك و خمس قوارب لصنع الثلج، كما أنشئت في انواذيبو مصانع لمعالجة الأسماك و كذلك أقيم مركز للتأهيل المهني، أضف إلى ذلك أن موريتانيا قد حصلت على قروض بمبلغ 2.6 مليار أوقية من الصندوق الأوربي للتنمية[6] ص22.

بهدف تنمية الصيد التقليدي الحرفي و تجهيزه بالوسائل الحديثة منها المحركات و الإنشاءات.

إن المشاكل و الفوضى التي يعرفها هذا القطاع (الصيد) تحول دون قيامه بدوره المحرض للتنمية الصناعية بصفة خاصة بسبب انعدام الترابط بين هذا القطاع و بقية القطاعات الصناعية الأخرى. و فيما يلي نشير إلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفروع الصناعية و ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول (2) : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 1998 – 2003 للقطاع الصناعي.[7]ص18

السنة / االبيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1- الصناعة الاستخراجية %	11.7	(8.6)	2	5	(1)	4.5
2- الصناعة التحويلية %	5.5	0.3	(3.7)	(2.9)	(5.5)	6.1
- صناعة الصيد %	4.4	(2.2)	(9.7)	(8.0)	(11.5)	9.9
- صناعات تحويلية أخرى%	8.9	5.9	9.1	6	3.7	1.1
- صناعة تقليدية %	(1.9)	0	8.7	6.2	3.7	1.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق بالنسبة للصناعة الاستخراجية فإن معدلات نموها كانت مضطربة من سنة لأخرى و قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنتي 1997 و 2000، بالنسبة لسنة 1997 فإن ارتفاع معدل نمو الصناعة الاستخراجية مقارنة بالسنة السابقة لها كان راجعا إلى ارتفاع أسعار الحديد الموريتاني و ليس إلى زيادة الكمية المنتجة، حيث كانت الكمية المنتجة منه في سنتي 1995 و 1996 شبه ثابتة تقريبا9230 ألف طن و 9261 ألف طن في السنتين المذكورتين[8]ص61.

و بالنسبة لسنة 2000 فإن معدل النمو السريع المسجل فيها كان نتيجة لزيادة إنتاج الحديد بمعدل 10 % مقارنة بالسنة السابقة لها، أما تراجع إنتاج الصناعة الاستخراجية في سنتي 1998 و 2001 فيمكن إرجاعه إلى تراجع إنتاج البلاد من الحديد في السنتين المذكورتين، حيث وصل في سنة1998 إلى 8914 ألف طن مقابل 9261 ألف طن في سنة 1997 بمعدل وصل إلى 3.8- %، و وصل في سنة 2002 إلى 100266 ألف طن مقابل 11308 ألف طن في السنة السابقة لها، بمعدل تراجع في حدود 11.6 %، أما الانخفاض الطفيف في معدل نمو قيمة الصناعة الاستخراجية المسجل في سنة 2001 فإنه لا يمكن إرجاعه إلا إلى تراجع أسعار الحديد الموريتاني، ذلك أن حجم الكمية المنتجة منه كان متزايدا مقارنة بالسنة السابقة لها.

و هكذا فان الاضطراب في معدلات نمو الصناعة الاستخراجية، يرجع إلى تطور أسعار الحديد و حجم الكمية المنتجة ، و نشير هنا إلى أن تطور حجم الكمية المصدرة من الحديد الموريتاني و هو معد أساسا للتصدير، لا يتبع بالضرورة و كما هو مفترض لتغيرات أسعار الحديد في السوق الدولية

و فيما يخص الصناعة التحويلية فيتبين من الجدول (2)، أنها تتبع بشكل كبير لاتجاهات معدلات نمو صناعة تحويل الصيد، حيث سجلت معدلات نمو سالبة في نفس السنوات التي سجلت فيها معدلات نمو الصناعة فيها سالبة، و العكس صحيح.

و إذا حاولنا تحليل معدلات نمو صناعات الصيد و التي تعبر أهم مكونات قيمة الصناعة التحويلية في البلاد، نجد أن التدهور الكبير في معدل نمو قيمة صناعة الصيد في سنة 1999 و الذي رافقه تحسن في نفس الاتجاه في معدل نمو الصناعة التحويلية بشكل عام، نجد انه يرجع إلى تراجع حجم الإنتاج من الأسماك، الذي وصل في السنة المذكورة إلى 234600 طن مقارنة بحوالي 382844 طن في سنة 1998، بنسبة تراجع تزيد على 38 % و نفس السبب هو الذي أدى إلى تدهور معدل نمو قيمة إنتاج الصيد في سنة 2001 مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث كان الإنتاج من الأسماك في السنتين المذكورتين 287100 طن و 322374 طن على التوالي ، بمعدل تراجع يقدر بحوالي 11 %، و قد وصل متوسط معدل نمو قيمة إنتاج الصناعات التحويلية خلال الفترة المدروسة إلى رقم سالب ، مما يدل على أن الصناعة التحويلية لا تساهم بالشكل المطلوب في عملية النمو الاقتصادي في البلاد [25] ص25.

1. 2 مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

إن ظاهرة الثنائية التي تميز اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام تبرز في الاقتصاد الموريتاني بشكل خاص، فالقطاع الحديث يتركز في نطاق عدد محدود من المناطق الجغرافية، حيث تكون الأقطاب الاقتصادية التي لها ديناميكيتها الخاصة بها، في حين أن المناطق الاقتصادية الأخرى تبقى في نطاق النموذج التقليدي أو في نطاق الاقتصاد المغلق (المتخلف)، فالصناعة المنجمية المتواجدة في المناطق الشمالية الغربية من البلاد و كذلك صناعة صيد الأسماك في الشمال الغربي، تشكلان المركزين الإنتاجيين الرئيسيين للقطاع الحديث، يضاف إليهما انواكشوط (العاصمة) كمركز جذب إداري و تجاري أساسي مع بعض التوجه الصناعي أيضا.

أما المناطق الوسطى و الجنوبية الشاسعة فتسود فيها الزراعة و تربية الحيوان و هي ما تزال إلى حد بعيد سجين تقنياتها القديمة و بنيتها التقليدية.

هذه الأقطاب الثلاثة للإنتاج الحديث المتمركزة في ثلاث مناطق جغرافية محددة، تحدث أثارا استقطابية تجذب إليها العناصر البشرية الأكثر ديناميكية ، و كذلك العناصر المادية من مواد أولية و رؤوس أموال و غيرها، مرسخة بذلك الفروق القائمة فيما بين المناطق الجغرافية و الفعاليات المختلفة، مما يزيد من حدة الظاهرة الثنائية في الاقتصاد الموريتاني.

ضف إلى ذلك أن القطاع الاقتصادي الحديث، المزروع في قلب الاقتصاد التقليدي أو بالأحرى إلى جانبه و دون تفاعل معه، كان يسود فيه العنصر الأجنبي الأوربي و يشكل نظاما حبيسا منعزلا عن المحيط الخارجي و دون أن يمارس فيه أثارا محركة تدفع إلى إقامة صناعات تحويلية مكملة و لم تتغير هذه الصورة بشكل أساسي بعد تأميم الصناعة المنجمية و الشركة الأجنبية التي كانت تديرها منذ بدايتها.

صحيح أن القطاع الحديث لاسيما الصناعة المنجمية، عرف تطورا سريعا حتى منتصف السبعينات، إلا أنه لم يدفع إلا بحدود ضيقة جدا التنمية الاقتصادية العامة التي تهم القطاعات الواسعة من السكان و معظم المناطق الجغرافية و الإدارية في البلاد، بل و على العكس من ذلك فإن العملية التراكمية التي أثرت بموجبها المراكز الحديثة، احدث بمقابل ذلك عملية تراكمية عكسية أدت إلى إفقار المناطق التقليدية و إفراغها من الكثير من محتواها.

يمكن القول إذا بأن النمو الحاصل في القطاع الحديث لم يكن محرضا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة في البلاد، لاسيما أن جزءا ملموسا من القيمة المضافة في القطاع الحديث كانت تحول إلى خارج البلاد، مفرغة بذلك الدورة الاقتصادية الداخلية من إحدى أهم قواها الإنمائية، الا و هي الفائض الاقتصادي للتراكم الرأسمالي الثابت في الاقتصاد الوطني.

و لإبراز مدى أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني، سوف نتعرض في هذا المبحث إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضمن النقاط التالية :

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الستينات و السبعينات.
- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980- 1999، على ان نتناول في المبحثين التاليين مساهمة القطاع الصناعي في كل من التشغيل و الصادرات .

1. 2. 1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الستينات و السبعينات

- خلال فترة الستينات :

لقد قدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 77 مليون دولار في عام 1960 و بـ 111 مليون دولار عام 1963 و بـ 191 مليون دولار في عام 1970.[10] ص36

و مع أخذ عدد السكان في الاعتبار، نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها: 84 دولار و 114 دولار و 175 دولار[2]، وبالتالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الستينات بخطى سريعة نسبيا، فقد كان متوسط معدل الزيادة السنوية في حدود 10 % إلى 11 % و يتوزع هذا المعدل بحسب القطاعات الرئيسية كما يلي :

معدل الزيادة في القطاع الحديث 19 % و معدل الزيادة في القطاع التقليدي 4 %، و بحسب فروع الصناعة المختلفة نجد المعدلات التالية :

الجدول (3) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة للفترة 1960 - 1969 (الوحدة مليارأوقية) [9]ص61.

السنة / البيان	1960	1969	معدل النمو
الصناعة الاستخراجية	0.0	2.84	--
الصناعة التحويلية	0.06	0.20	2.33
الصناعة الحرفية	0.08	0.14	0.75
مجموع الناتج الصناعي	0.14	3.18	21.7

من خلال الجدول السابق نضع الملاحظات التالية **:**

- **الصناعة الاستخراجية :** لم تكن هذه الصناعة موجودة في عام 1960، فقد بدأت في عام 1962، لكنها سرعان ما احتلت مكانة ضخمة في الاقتصاد الموريتاني و غيرت بنيته الهيكلية، إذ ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من الصفر إلى 32.3 % في عام 1969، و بالتالي فإن جميع القطاعات الأخرى تضاءلت حصتها في هذا الناتج نسبيا و ذلك بسبب ضعف البنية العامة للاقتصاد الموريتاني

- **القطاع الصناعي التحويلي :** لم يكن هذا القطاع ذو اهمية عام 1960، إذ لم تكن قيمة إنتاجه الكلية تتجاوز 20 مليون أوقية (أي نحو مليون و مائتي ألف دولار فقط) و حصته في الناتج المحلي الإجمالي 1.3 %، لكنه حقق نموا سريعا نسبيا ارتفعت قيمة إنتاجه إلى أكثر من ثلاثة أضعاف (200 مليون أوقية أي ما يعادل 4 ملايين دولار تقريبا)، لكن حصته في الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع إلا بنسبة تقل عن الضعفين (2.3 % من الناتج)، إذا فالصناعة التحويلية قد تحسنت أيضا من موقعها النسبي في الهيكل الاقتصادي العام بمعدل 80 % تقريبا.

-أما الصناعة الحرفية :التي أحرزت بعض التطور في قيمة إنتاجها الكلي من (80 إلى 140 مليون أوقية خلال الفترة)، إلا أنها فقدت من مكانتها في البنية الهيكلية للناتج الإجمالي (من 1.7 إلى 1.6%).

و من ناحية ثانية فإن القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية و في القطاع الحديث بشكل عام، كانت و ما تزال تذهب في جزء كبير منها إلى خارج البلاد كتحويلات مباشرة من أرباح و جزء من الأجور و الرواتب و التعويضات التي يتقاضاها العاملون غير الموريتانيين (خبراء و فنيين و كوادر قيادية) و فوائد القروض الأجنبية و حصص اطفاء الدين الخارجي، و كتحويلات غير مباشرة لشراء الآلات و المعدات و التكنولوجيا و مواد إستهلاكية خاصة بمعيشة الأجانب، يستهلكها أيضا الموريتانيون تقليدا لنموذج الاستهلاك الأجنبي.

لقد قدر أن مساهمة القطاع الحديث في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 1969 بلغت 66 %، بينما لم تتجاوز مساهمته في تكوين الناتج الوطني الإجمالي في نفس العام حدود 55 % و ذلك بسبب التحويلات المشار إليها [9]ص66.

و تشير بعض الدراسات إلى موضوع التحويلات هذه و أهميتها في تبديد الفائض الاقتصادي، الذي كان يفترض استخدامه للاستثمار و التراكم، فتقدر إحداها أن 50 % من القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية، تخرج من البلاد بأشكال مختلفة و أن استخدام العاملين الموريتانيين في الشركات المنجمية يبقى محدودا جدا، كما أن تقرير البنك الدولي عن التطور الاقتصادي في موريتانيا الصادر في عام 1974، يشير إلى أن نسبة 25 % فقط من قيمة تصدير الخامات المعدنية تبقى في البلاد، بينما تذهب

نسبة 75 % المصدر إلى خارج البلاد، كتحويلات أرباح الأسهم التي يمتلكها الأجانب و فوائد و إطفاء قروض و قيم استيراد ضرورية للإنتاج أو للاستهلاك الخاص بالأجانب و غير ذلك

و في نهاية العقد السادس و خلال أعوام 1965- 1973، حلت بالبلاد الموريتانية و بمنطقة الساحل الإفريقي عامة، موجة جفاف أصابت إقتصادها بطريقة قاسية لم يعرفها منذ خمسين عاما، فانخفض معدل النمو إلى 3 % بشكل عام : صفر بالمئة للقطاع التقليدي و 5 % إلى 6 % للقطاع الحديث و انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 60 % في عام 1973 .[10] ص33.

و إذا أخذنا أعوام السبعينات بشكل إجمالي فإن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بمعدل وسط قدره 3 % سنويا، و بالتالي فالزيادة بالنسبة للفرد الواحد تكون بحدود 0.3 % ، أما معدل النمو القطاعي فيقدرب

1.3 % للزراعة و 9.4 % للصناعة التحويلية، لكن القيمة المضافة في الصناعة المنجمية قد انخفضت بسبب انخفاض أسعار خامات الحديد في السوق العالمي و انخفاض كمية التصدير و بالتالي كمية الإنتاج، و كان معدل الزيادة في قيمة الناتج للقطاع الثاني (الصناعة التحويلية و الصناعة الاسخراجية معا) بمجمله في حدود 1.8 % فقط .

و الجدول التالي يوضح تطور المساهمة النسبية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالثابتة للفترة 1973-1980.

الجدول (4) : المساهمة النسبية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1973-1980). (الوحدة مليون أوقية) [9] ص680.

السنة / البيان	1973	%	1974	%	1975	%	1976	%	1977	%	1978	%	
المناجم	3.58	28	3344	30.7	2109	19.3	2390	21.9	1894	17.4	1701		6
صناعة الأسماك	150	1.3	152	1.4	146	1.3	126	1.15	155	1.4	188		2
صناعات تحويلية	452	4	465	4.2	536	4.9	604	5.5	667	6.1	683		3
صناعات حرفية	34	0.3	35	0.32	37	0.34	39	0.35	40	0.36	41		7
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	3694	33.97	3996	36.75	2828	26.0	3159	29.05	2756	25.34	2613		3

.

من الجدول السابق يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية :

- بالنسبة لقطاع الصناعة الاستخراجية، يلاحظ الانخفاض المستمر في قيمة المساهمة بدءا من عام 1975 و حتى نهاية عام 1980 و ذلك بالرغم من المكانة الأساسية التي تأخذها هذه القيمة في مجمل الناتج المحلي، إن الانخفاض الشديد الملاحظ يعود بصفة أساسية إلي حرب الصحراء التي كانت موريتانيا طرفا فيها، و التي أدت إلى توقف النشاط الاستخراجي بسبب هجمات الصحراويين على المنشآت المعدنية الموريتانية ، بالإضافة الي انعدام الاستقرار الذي بدون توفره لا ينتظر من المستثمرين المحليين أو الأجانب القيام بتوظيف أموالهم في المجال الصناعي.

يضاف إلى ذلك أزمة صناعة الحديد و الفولاذ في الاقتصاد الرأسمالي الغربي و انعكاسها على سعر المادة الخام و على الطلب عليها باتجاه الهبوط، لاسيما أن الأسواق الغربية هي المستهلك الرئيسي بل الوحيد تقريبا للخامات الموريتانية.

و هذا يطرح بشكل ملح ضرورة تنويع العلاقات التجارية و البحث عن أسواق أخرى و صفقات مثبتة بعقود طويلة الأمد، ضمن علاقات تبادلية متكافئة تربط تصدير المادة الخام بالمستوردات التي تحتاج إليها موريتانيا، كذلك يطرح و بإلحاح مسألة تصنيع المادة الخام ضمن علاقات تعاقدية متكافئة تحقيقا لمصلحة مشتركة.

و في هذا المجال تشكل الأسواق العربية المنافذ الطبيعية لخامات الحديد الموريتانية المنافذ التي بإمكانها استيعاب معظم إنتاج موريتانيا من هذه الخامات، و بالمقابل تزويد السوق الموريتانية بالعديد من المواد الخامية و السلع و القروض المالية التي تحتاجها التنمية في موريتانيا.

هنالك كذلك بعض الأسواق الإفريقية المجاورة و التي يمكنها استيعاب قسم من خامات الحديد الموريتانية أو من منتجات الحديد و الفولاذ في حال تصنيعها في البلاد.

تبقى مسألة التكنولوجيا الملائمة، و نظرا لأن البلدان العربية و الإفريقية لا تمتلك مثل هذه التكنولوجيا، و إن تكنولوجيا الاختزال المباشر لخامات الحديد، مازالت حكرا على بعض الشركات الغربية التي تقوم أيضا بتصنيع الآلات اللازمة للإنتاج.

ثمة إمكانيات محدودة متوفرة لدى بعض البلدان النامية التي اكتسبت خبرات هامة في تصنيع الحديد و الفولاذ خلال العشرين سنة الماضية كمصر و الهند.

لكن أمامنا أيضا البلدان الاشتراكية سابقا، و التي يمكنها أن تكون منافسا حقيقيا و ربما المنافس الوحيد عمليا للشركات الاحتكارية، و التي لها تجارب طويلة من التعاون في هذا الميدان مع العديد من الدول النامية مثل (مصر، الهند، سورية، الجزائر،).

لذا و من أجل تحقيق المصلحة الوطنية الموريتانية، فإن البحث بجدية عن كافة الإمكانيات و الاستفادة منها بهدف الخروج من علاقات غير متكافئة و إيجاد البديل الملائم لبناء صناعة الحديد و الصلب، يعتبر أملا مشروعا و ضروريا، و إلا فإن العلاقات غير المتكافئة القائمة حاليا سوف تستمر و يستمر معها تبعية تصدير المادة الخام و تعرضها لأزمات خارجية و تذبذبات شديدة الضرر بالاقتصاد الموريتاني.

أما إنشاء صناعة وطنية موريتانية للحديد و الصلب و النحاس و الصناعات التحويلية الأساسية للمعادن و منتجاتها، فإنها سوف تبقى بعيدة المنال، و يبقى الاقتصاد الموريتاني تابعا هشا و معرضا للانتكاس في كل لحظة، دون أن تكون له قدرات ذاتية على الصمود و استمرار النمو.

ورغم أن الجدول السابق يبين لنا بعض التحسن الذي طرأ على ناتج الصناعات الاستخراجية و هي تقتصر في موريتانيا على خامات الحديد و النحاس و الجبس و ذلك في عام 1980 كما أن هذا التحسن استمر في عام 1981 (كما سنرى) أيضا، لكنه ما زال طفيفا و لا تبدو في الأفق القريب علامات تحسن جذري توحي بتفاؤل كبير، لابد إذا من تأكيد الملاحظة عن الدور المنافي للاستقرار الذي يلعبه القطاع المعدني بشكل دوري نابع من الدورات الاقتصادية الرأسمالية، و الذي يمكن مقارنته بالدور المماثل الذي

يلعبه الجفاف دوريا بالنسبة للقطاع الزراعي و الحيواني. و كما أن هذا الأخير يمكن التصدي له و التغلب عليه باعتماد التقدم التكنولوجي و علاقات إنتاج ملائمة.

وبناء على ما سبق نلاحظ أن الصناعة التحويلية تبرز في الوضع الأفضل، إذ ارتفعت مساهمتها من 4 % سنة 1973 إلى 6.94 % سنة 1980، مما يبين أنها احرزت معدل نمو سريع و متواصل، مما يشكل نجاحا بارزا دون أي انتكاس في أي من السنوات الثمانية و دون أن تتأثر بالتغيرات التي حصلت على مستوى القطاع المعدني و غيره، و هذا يشكل مؤشرا ذا دلالة بالنسبة لآفاق النمو في الصناعة التحويلية.

أما صناعة الصيد التي شهدت هي الأخرى تطورا في مساهمتها حيث انتقلت من 1.3 % سنة 1973 إلى 2.04 % سنة 1980، فإن ذلك قد يعود الى سياسة الصيد الجديدة التي اتبعتها الدولة (و التي سوف نتعرض لها بتفصيل أكثر في الفصل الثالث). و على عكس ما تقدم نجد الصناعات الحرفية التي نمت ببطء شديد حتى عام 1976، ثم بدأت بعد ذلك تسير في وضع ثابت و هذا إضافة إلى أن حصتها في الناتج العام ضئيلة بحيث تبدو كأنها لا تستحق الذكر بالرغم من أنها تشغل عدد كبير نسبيا من العاملين.

1. 2 .2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينات و التسعينات

يساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما يساهم به كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي بشكل عام في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (5) : مساهمة القطاع الصناع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980- 1999) بالأسعار الثابتة (مليون أوقية)[11] ص13.

السنة	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1980	4505	11.83	1997	5.24
1981	4831	11.17	2337	5.40
1982	5342	12.89	2408	5.81
1983	4369	9.73	2685	8.20
1984	5464	12.43	2438	7.82

9.27	4210	9.67	4392	**1985**
9.27	4458	10.30	4906	**1990**
9.14	4497	9.11	4483	**1995**
8.51	4408	9.19	4574	**1996**
8.21	4436	12.70	6861	**1997**
9.02	5479	12.04	7314	**1998**
8.03	4348	12.32	6663	**1999**

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

- بالنسبة للصناعة الاستخراجية و التي تتمثل أساسا في استخراج الحديد من طرف الشركة الوطنية لصناعة و المناجم، فإن مساهمتها قد اتسمت بعدم الانتظام و خاصة بين سنتي 1980 حيث سجلت 11.83 % و 1985 حيث سجلت 9.67 %، و يعود هذا الانخفاض إلى تدهور أوضاع الصناعة الاستخراجية الناجم عن انخفاض الطلب العام على الخامات المعدنية (لأسباب تتعلق بأزمة الحديد و الصلب في العالم الرأسمالي المستورد الرئيسي للحديد الموريتاني) و بسبب تباطؤ نمو الصناعة التحويلية الذي يعود بدوره إلى عجز الدولة عن تحقيق التشغيل الأمثل للطاقات الصناعية التي أقامتها في نهاية السبعينات. منذ سنة 1985 فإن مساهمة قطاع استخراج المعادن في الناتج المحلي الإجمالي كانت في المتوسط في حدود 10.69 %، و يعود الانخفاض في هذه الفترة بالذات إلى تزايد أهمية قطاع الصيد من جهة، و إلى المشاكل التي تعرضت لها الشركة المعدنية بهذا الخصوص سنة 1990 والمتمثلة في نضوب كدية الجل،

كما قد يعود أيضا إلى الأهمية التي بدأت الدولة توليها لبعض القطاعات الأخرى.

- أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد اتسم هو الآخر بعدم الانتظام، حيث سجل استقرارا في بعض السنوات، كما هو الحال في السنوات 1980 و1981و 1982 على التوالي قبل أن يبدأ في الزيادة، ذلك أن بعض فروع هذا القطاع كانت في بداية نشاطها و لذلك فانها في حاجة لبعض الوقت حتى تستطيع أن تبدأ نشاطها الحقيقي و ترتفع بالتالي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي كل مرة كان هذا القطاع يحتل أهمية مطلقة فقد انتقلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8.2 % سنة 1983 إلى 9.02 % سنة 1998 باستثناء الانخفاض المسجل سنة 1984 و الذي يعود إلى المشاكل التي تعرض لها القطاع و الفساد الاقتصادي الملاحظ بصفة عامة في البلد.

أما التراجع الملاحظ في مساهمة الصناعة التحويلية خلال السنوات 1996 و 1997 فإنه يرجع إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

و من الواضح في الجدول أن قيمة الصناعات التحويلية تتوقف بشكل كبير على قيمة إنتاج صناعات الصيد، الذي يمثل إنتاجها في المتوسط حوالي 64 % سنويا من إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية خلال الفترة المدروسة و لذلك نلاحظ أن السنوات التي شهدت فيها قيمة الإنتاج في صناعات الصيد تدهورا كانت هي نفسها السنوات التي سجلت فيها نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا.[13] ص3.

أما بالنسبة لسنة 1999 فيلاحظ من الجدول ان تراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.03 % مقارنة بحوالي 9.02 % في السنة السابقة لها و يرجع هذا إلى أن معدل التراجع الحاصل في قيمة إنتاج الصناعة التحويلية كان أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مقارنة بالسنة السابقة لها، و مع ذلك فان مجرد حصول زيادة في قيمة إنتاج الصناعة التحويلية كان كفيلا بحدوث تراجع في نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي، و بشكل عام يشير الجدول السابق إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في البلاد لا يزال ضعيفا و محدودا الفعالية في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي تبقى هزيلة جدا و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (6) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي الصناعي طبقا لأنشطة الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1996 - 2003(%) [13] ص8.

السنة / البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صناعة الصيد	56.1	53.5	59.4	53.0	61.7	60.9	59.6	59.5
الصناعات التحويلية الأخرى	41.4	43.9	38	44.2	36.1	37.1	38.3	38.4
الصناعة التقليدية	2.5	2.6	2.6	2.8	2.2	2.0	2.1	2.1
مجموع الناتج الصناعي التحويلي	100	100	100	100	100	100	100	100

ينضح من الجدول السابق أهم الفروع لمكونة للناتج المحلي الإجمالي في الصناعة التحويلية، و هكذا فإنه ما عدى صناعات الصيد، تبقى مساهمة فروع الصناعة الأخرى (الصناعة التقليدية و الصناعات الأخرى) هزيلة جدا ، و من جهة أخرى فإنه من الملاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ككل في الاقتصاد الوطني لازالت ضعيفة جدا، إذا ما قورنت ببعض القطاعات الأخرى مثل قطاع التجارة و الخدمات الذي يأتي ضعف هذا القطاع من حيث الأهمية، كما أن الطلب على منتجات هذا القطاع لازالت تغطي بالواردات الصناعية حيث أن منتجاته لا تكفي لسد حاجة السوق المحلي، كما يعتمد هذا القطاع أيضا على الخارج في الحصول على مستلزماته الإنتاجية.

1. 3. مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة

تشكل الأجيال التي في سن العمل بين 15 و 65 عاما نحو 50 % من مجموع السكان، إلا أن قوة العمل تقل عن هذه النسبة و ذلك بسبب ضآلة نسبة استيعاب الأطفال في المدارس و انصراف جزء منهم للعمل في سن مبكرة و تشكل نسبة الاستخدام الفعلية 6.7 % من مجموع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم فيما بين 15 و 19 عاما، و ترتفع على 51 % تقريبا المجموعات الأعمار التي تتراوح فيما بين 20 و 54 عاما، ثم تنخفض قليلا إلى 46.7 % لمجموعات الأعمار فيما بين 55 و 64 عاما.[15] ص54.

إن هذه المعدلات تعتبر منخفضة نسبيا و ذلك بسبب انخفاض معدل استخدام النساء في الأعمال الاقتصادية خارج المنزل، إذ يبلغ هذا المعدل نحو 3 إلى 4 % فقط من المجموع، بينما تبلغ النسبة لدى الذكور 59 % من مجموع السكان

و بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة منذ الاستقلال في مجال التعليم و التكوين المهني، تلك الجهود التي بدأت تعطي بعض ثمارها، فإن النتائج الحاصلة ما زالت ضئيلة نسبيا و بعيدة كل البعد عن الوفاء بالحاجيات المتزايدة التي تعاني منها البلاد في مختلف المجالات، ثم إن هنالك ظاهرة هجرة الكفاءة العلمية و الأيدي العاملة الفنية و المؤهلة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام إلى هذا الحد أو ذاك، و تعاني منها موريتانيا دون شك إلى حد ما بالرغم من الندرة الحادة المشار إليها.

صحيح أن المعلومات الرقمية المؤكدة عن هذه الظاهرة ليست متوفرة، إلا أنه نظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في البلاد، فإنه سيكون من المستبعد جدا إمكان استثناء موريتانيا من القاعدة العامة في هذا المجال، يضاف إلى هذا كله سوء استخدام الكثير من الفنيين و المتخصصين، بسبب ارتباط تعيينهم في الوظائف الملائمة لمؤهلاته بعلاقات اجتماعية معينة و ليس فقط بالحاجة الفعلية لهذه المؤهلات.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلي العناصر التالية :

- مساهمة الصناعة الاستخراجية في تشغيل الأيدي العاملة

- مساهمة الصناعات التحويلية و الحرفية في تشغيل الأيدي العاملة

1. 3 . 1 . مساهمة الصناعة الاستخراجية في تشغيل الأيدي العاملة

لقد ساهمت صناعة الاستخراج المعدني في موريتانيا في مجال تشغيل الأيدي العاملة مساهمة جبارة، ذلك أنه في عام 1974 كانت مؤسسة « Cominor » التي أوكل إليها مباشرة إدارة أعمال المناجم في شمال البلاد بعد تأميم ميفرما الأجنبية، كانت تستخدم 4402 موظفا من بينهم 78 % من الموريتانيين، إلا أن نسبة الموريتانيين من الكوادر العليا للمؤسسة لم تكن تتجاوز 5 % من مجموع هذه الفئة، و نسبتهم في مستوى معلمي المهن الفنية « Agent de maîtrise » كانت فقط 42 %،[16] ص45 بينما كانت نسبة الموريتانيين في فئات العمال و المستخدمين تبلغ 98 %، اما الأجانب الذين كانوا يشكلون 22 % فقط من مجموع العاملين، فإنهم كانوا يحتلون 95 % من الوظائف العليا و 58 % من الوظائف الفنية.

و في ميناء انواذيب المنجمي كان يعمل عام 1985 نحو 3698 شخصا و كان بينهم من العاملين الموريتانيين ما يلى.[14] ص12.

- شخص موريتاني واحد يحتل منصبا عاليا مقابل 20 أوروبيا.
- 3 أشخاص من الموريتانيين من فئة الكوادر الوسيطة مقابل 54 أوربيا.
- 511 شخص موريتاني من فئة معلمي المهن الفنيين مقابل 606 أوربيين.

يتضح مما سبق أنه في منتصف الثمانينات أي بعد مرور25 عاما على الاستقلال كان حظ الموريتانيين في المناصب القيادية العليا ضئيلا جدا و كذلك الأمر أيضا في الوظائف القيادية الوسيطة في حين كانوا يشغلون نسبة 40 % من فئة معلمي المهن الفنية و نسبة تقارب 100% من فئات العمال العاديين غير المؤهلين.

و قد شهد عدد المشتغلين في صناعة استخراج الحديد تطورا ملحوظا في سنة 1987 حيث وصل عدد المشتغلين في هذه السنة إلى 7300 شخص يشكلون نسبة تقارب 2 % من مجموع الاستخدام و 1.8 % من الاقتصاد الوطني بمجمله.

إلا أن هذا العدد شهد انخفاضا ملحوظا فيما بين عامي 1987 و 1990، حيث انخفض العدد من 7300 إلى 5700 أي بنسبة 22 % تقريبا خلال ثلاث سنوات، إن هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع الإنتاج الاستخراجي، نتيجة للكساد السائد في صناعة الحديد و الفولاذ و انعكس ذلك على تصدير خامات الحديد من موريتانيا و بالتالي على إنتاجها.

و فيما يتعلق برواتب الأجانب فقد كانت تشكل نسبة 76 % من إجمالي رواتب العاملين في الشركة، و في عام 1990 جرت بعض المحاولات الجريئة ، حيث عين بعض الكوادر الموريتانية في شركة

"اسنيم" كرؤساء أقسام حتى أصبح كل رؤساء الأقسام في الشركة موريتانيين ما عدا اثنين من تونس، و أصبح عدد الأجانب يشكل نسبة 5 % في عام 1991 مقابل 11 % عام 1990، و كذلك أصبحت الرواتب المدفوعة للعاملين في الشركة، بعد أن كانت نسبة الرواتب المدفوعة للأجانب تشكل 76 % في عام 1986.

و واصل عدد العاملين في الشركة ارتفاعهم إلى نحو 6095 شخصا في عام 1998 و من بينهم 5980 موريتانيين، أي أصبح عدد العاملين الموريتانيين يشكل نسبة 98 % من جملة عدد العاملين مما يجعلها ثاني مستخدم بعد الدولة. [17]ص175.

إن أثر هذه التطورات الكبير ا في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعني التقليص إلى حد كبير من تسرب حصيلة الشركة الوطنية للصناعة و المناجم "أسنيم- " من العملات الصعبة إلى خارج البلاد في صورة تحويلات للعاملين الأجانب، و هذا يعد كسبا عظيما ليس فقط في زيادة القوة الشرائية لدى هؤلاء العاملين و ما يترتب على ذلك من زيادة الطلب الفعال و ما يعود إليه ذلك من زيادة النشاط الاقتصادي و كذلك أيضا في توفير أو الحيلولة دون تسرب العملات الصعبة في شكل تحويلات العاملين الأجانب، بالإضافة إلي إمكانية تراكم الخبرات الفنية و الإدارية للعاملين الموريتانيين .

ومن ناحية التأهيل و التدريب هناك مراكز تكوين و تدريب، مثل مركز القطاع المنجمي في أزويرات (مدينة الإنتاج)، يتولى عمليات تكوين العمال في المجال الكهروميكانيك و هناك أيضا مركز انواذيب (مدينة التصدير) مختص في تدريب و تكوين المهنيين في الميكانيك و الكهرباء و كذلك يتولى هذا المركز تدريب المشرفين الحرفيين على تسيير العمل.

و تنفق الشركة سنويا 500مليون أوقية ، في مجال التكوين، و في هذا المجال تم تكوين و تأهيل نحو 8721 شخصا في الميادين المختلفة، و ذلك خلال الفترة 1994- 2000، و يأتي ارتفاع تكاليف التكوين في اطار تهيئة الوطنيين للسيطرة على كل الوظائف، كما يسمح التكوين للعمال باكتساب خبرات جديدة تمكنهم من مسايرة التقدم العلمي و التكنولجي، هذا و قد بلغت نسبة العمال المهرة الموريتانيين نحو 92.4 % من إجمالي العاملين في ديسمبر عام2000.

و في الوقت الحالي فإن مساهمة الصناعة الاستخراجية و خاصة الحديد في التشغيل تشهد انخفاضا مستمرا، حيث انخفضت من 5660 مشتغلا في سنة 1996 إلى 4367 مشتغلا في سنة 1999، نتيجة لانتهاج الشركة الوطنية للصناعة و المناجم (أسنيم-) سياسة تقشفية، مفادها التقليل من اليد العاملة أو التقليص المباشر لتوظيف العمال، مستخدمة نوعا آخر هو "نظام المقاولة" و مضمونه أن صاحب المؤسسة يتفق مع أحد المقاولين قصد القيام بمهمة إنتاجية معينة مقابل عائد محدد بين الطرفين، هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الشركة التي عرفت تحسنا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

1. 3. 2 . مساهمة الصناعات التحويلية و الحرفية في تشغيل الأيدي العاملة

نظرا لما تعانيه موريتانيا كغيرها من البلدان النامية من مشاكل البطالة و خاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من تعظيم فرص العمالة المنتجة هدفا أساسيا خلال مراحل التنمية الصناعية، و إزاء ما تتميز به موريتانيا من نمو سريع للسكان و في ظل ندرة رأس المال فإن الصناعة التحويلية و الحرفية يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذا المجال.

و من هنا تبدو أهمية الصناعات الصغيرة التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص عمل، و هو ما يتوقف على معامل رأس المال و من ثم رأس المال المستثمر لعامل، فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر مرتفعا كلما كان الناتج الصناعي و العمالة المتحققة باستثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، و ذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر للعامل منخفض.[18] ص166.

و لما كانت منشآت الصناعات الصغيرة تستخدم فنون إنتاجية بسيطة نسبيا، و أساليب إنتاج مكثفة للعمل نسبيا أيضا، بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل و ندرة رأس المال.[18]ص13.

و نشير في هذا المجال إلى انخفاض الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل في الصناعة التحويلية و الحرفية في موريتانيا، حيث نلاحظ النسبة المتواضعة التي تحتلها الصناعة التحويلية الحديثة في ميدان التشغيل، ففي سنة 1990 كان عدد العاملين في الصناعة التحويلية (الصغيرة و المتوسطة) لا يتجاوز 1500 شخص، يشكلون نسبة تقل عن 0.4 % من مجموع الاستخدام، كما أنه لم يحدث تطورا كبيرا في عدد العاملين في الصناعة التحويلية في السنوات الأخيرة وخاصة 1999 ، حيث لم يتجاوز هذا العدد 1959 شخصا (باستثناء عمال الشركة الموريتانية للكهرباء و عمال في فرع الصيد السمكي و الذي يصل عددهم 1600 شخصا)، و يعتبر هذا العدد ضئيل جدا بالمقارنة مع عدد المنشآت في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة و البالغ 45 منشأة، أي بمعدل متوسط قدره 43 عامل لكل منشأة، و هذا بالطبع يدل على ضآلة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التشغيل، و تحتوي الصناعة الغذائية على أكبر عدد من العاملين في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة بنسبة 46.23 %، تليها صناعة البناء المعدني بنسبة 19.95 %، ثم صناعة الكيمياء و البلاستيك بنسبة 14 % ثم صناعة مواد البناء بنسبة 13.8 % من العاملين في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة، أما بقية فروع الصناعة التحويلية الأخرى فإن مساهمتها تبقى قليلة جدا بالمقارنة مع الفروع السابقة للصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة.

و الجدول التالي يوضح لنا مساهمة كل من هذه الفروع في العمالة خلال الفترة 1995-2000.

الجدول (7) : تطور عدد العاملين في فروع الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1995- 2000.[14] ص9.

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صناعة الأغذية والمشروبات	561	561	811	805	906	405
الصناعة النسيجية	36	36	76	35	35	-
صناعة الورق	31	35	73	65	65	-
صناعة المواد الكيماوية والبلاسنيكية	206	250	257	257	291	155
صناعة مواد البناء	103	113	207	295	271	105
الصناعة المعدنية	82	108	369	371	391	308
المجموع	1019	1103	1793	1828	1959	973

من خلال الجدول السابق يتبين الانخفاض المستمر للعمال في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة، إلا أن الانخفاض الحاد هو ما تم تسجيله في سنة 2000 على مستوى فرع الصناعات الغذائية و المشروبات، و الذي يعود بصفة أساسية إلى تصفية الشركة الموريتانية لصناعة السكر « Somis »، و التي كانت تساهم وحدها بحوالي 501 عامل ضمن هذا الفرع (صناعة الأغذية و المشروبات)، رغم ذلك فإن صناعة الأغذية و المشروبات ظلت دائما تمثل المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في العمالة ضمن هذا الفرع.

أما بالنسبة للصناعة الحرفية فإن مساهمتها في العمالة كانت مرتفعة جدا، حيث كانت تستخدم عام1987 حوالي 105200 شخصا و 16900 شخصا عام1990، مما يشكل نسبة 4 % من مجموع الاستخدام، و عشرة أضعاف حجم و نسبة التشغيل في الصناعات التحويلية الحديثة، إلا أن هذه المساهمة ما لبثت أن شهدت انخفاضا ، نتيجة الاندثار بعض الصناعات التقليدية أمام المنافسة من جانب المصنع الحديث، هذا فضلا عما يصاحب التصنيع من ظاهرة نمو المنشآت الصغيرة و انتقالها إلى فئة المنشآت المتوسطة و الكبيرة الحجم، و هذه الظواهر تعمل في اتجاه تقليل الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الصغيرة في مجمل الهيكل الصناعي للبلدان حديثة التصنيع.

و بناءا على ما تقدم و إذا أخذنا في الاعتبار ما تتمتع به موريتانيا من وفرة في عرض العمل و ما هو متوقع خلال الأجل الطويل بسبب الزيادة المطردة في معدل نمو السكان، لأمكن القول بأن تنمية

الصناعات الصغيرة يمكن أن تقوم بدور فعال في تعظيم فرص العمل ، إذا ما أعطتها الدولة عناية خاصة من حيث زيادة الاستثمارات في هذا المجال.

و ينبغي عند بحث مقدرة الصناعات الصغيرة على توفير فرص التوظف للعمالة أن نأخذ في الحسبان فرص التوظف المباشر و غير المباشرة (أي فرص التوظف الكلية)، و على الرغم مما قد يبدو من أن الصناعات الكبيرة (الاستخراجية) أقدر على توفير فرص عمالة كلية أكبر من الصناعات التحويلية نتيجة لما تتمتع به من روابط أمامية و خلفية، إلا أن الدراسات أثبتت تفوق منشآت الصناعة التحويلية و الحرفية من حيث المقدرة على خلق فرص العمل المباشرة و غير المباشرة للوحدة من رأس المال المستثمر في المتوسط [18]ص125.

1. 4 . مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الصادرات الموريتانية

إن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية مصيرية بالنسبة لمعظم الدول النامية و التي تعاني من عجز كبير و متزايد في موازين مدفوعاتها و بصفة خاصة في الميزان التجاري، فعدم إعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقي، إنما يعني استمرار تفاقم عجز الميزان التجاري و زيادة حجم المديونية الخارجية و تزايد أعبائها و بالتالي ضعف القدرة على الاستيراد و تعثر جهود التنمية، و لذا فإنه من الضروري بالنسبة لموريتانيا كغيرها من الدول النامية أن تعمل على تعظيم العائد الصافي المتحقق من الصادرات الناتجة من الاستثمارات.و هكذا فإن أرقام التجارة الخارجية الموريتانية، تعكس خصائص المبادلات التجارية للبلدان النامية و هي تصدير المواد الأولية بعدد محدود و استيراد المواد المصنعة و اتجاه عام نحو العجز في المبادلات.

قبل عام 1963 و دخول مادة خام الحديد في جدول التصدير كانت أهم المواد المصدرة هي الحيوانات الحية و منتجات الأسماك ، و مع ظهور الصناعة المنجمية عام 1962- 1963 أضيفت مادة جديدة احتلت فورا مكانة مرموقة في الاقتصاد الموريتاني و هي الحديد.ثم أضيفت مادة جديدة أخرى عام 1968 هي خامات النحاس بحيث أصبح ميزان التبادل التجاري للسلع موجبا، و غطت الصادرات المستوردات مع بعض الفائض، إلا أن الزيادة السريعة في حجم المستوردات و الركود النسبي في الصادرات، أحدثت انقلابا سريعا في اتجاهات الميزان التجاري الذي أظهر عجزا متزايدا و هاما

و سوف نركز على أهم السلع التي تحتل مكانا في الميزان التجاري الموريتاني و كذا توزيعها الجغرافي ضمن النقاط التالية :

- حجم الصادرات الصناعية و أهميتها.
- التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية.

1 .4. 1. حجم الصادرات الصناعية و أهميتها

تتميز الصادرات الموريتانية بتمركز شديد، بل أن هذا التمركز ازداد مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات، بعد أن توقف تصدير موريتانيا لبعض المنتجات الزراعية كالصمغ العربي بعد أن ضربتها موجة الجفاف، بل أن الوضع ازداد سوءا بعد أن كانت موريتانيا مكتفية ذاتيا في مجال الغذاء أصبحت تستورد 60% [19] ص18 .

من حاجاتها الغذائية ، وتمثل الصادرات الصناعية الموريتانية عبارة في سلعتين رئيسيتين هما خامات الحديد و المنتجات السمكية، بالإضافة إلى خامات النحاس التي تأتي في مرتبة ثالثة.

1. 4. 1. 1. صادرات الحديد

لقد أخذت صادرات الحديد موقعا مهما في هيكل الصادرات الموريتانية مباشرة عند تصدير أول شحنة من الحديد سنة 1963، حينما وصل حجمها 1200.000 طن بقيمة إجمالية قدرها 740 مليون أوقية، و هو ما مثل نسبة 92 % من قيمة الصادرات الموريتانية لتلك السنة، و من هنا بدأت صادرات الحديد تمثل المركز الأول سواء من حيث قيمتها أو حجمها على إجمالي الصادرات الوطنية.

ان صادرات الحديد الموريتاني سجلت أكبر معدل لها في أواسط الستينات و التي بلغت 147 % سنويا على مستوى الكمية، و بلغ معدل النمو حوالي 96 % [20] ص23 . و قد نجم عن ذلك تضاعف قيمة الصادرات الإجمالية إلى أقل بقليل من 5 أضعاف، و قد استمر النمو في معدلات صادرات الحديد في الفترة ما بين 1966- 1973 و إن كان ذلك بشكل أبطأ، إذ لم يتجاوز معدل نمو الكميات المصدرة في تلك الفترة من 20 % سنويا لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 1974 حيث بلغ حجمها حوالي 11666 ألف طن، أي ما يمثل نسبة 99.2 % من الحجم الإجمالي للصادرات، و وصلت قيمتها إلى 5862.7 مليون أوقية خلال نفس السنة، ممثلة بذلك نسبة 73 % من القيمة الإجمالية لصادرات البلاد إلا أن الفترة 63- 74، التي تولت الشركة الأجنبية "ميفرما" استخراج و تصدير الحديد ، و قد عكست أهمية صادرات الحديد في هذه الفترة بالنسبة للصادرات الكلية عاملين هما : [20] ص15.

- الصفة الاستنزافية للشركة، من خلال تصديرها كميات كبيرة على حساب احتياطات موريتانيا من هذه المناجم، و بالتالي محاولة الأجانب استفادة قصوى ما أمكن.

- انعدام صادرات أخرى للبلد الموريتاني في هذه الفترة، أو على الأقل تواضع هذه الصادرات، والتي اقتصرت على الحيوانات الحية و بعض المنتجات كالصمغ العربي لبعض الدول الإفريقية المجاورة و التي ترتبط موريتانيا بهم بعض العلاقات و الاتفاقات و نظرا لتواضع الصادرات الأخرى كانت نسبة صادرات الحديد مرتفعة.

و بعد سنة 1974 بدأت صادرات الحديد تتراجع سواء من حيث حجمها أو قيمتها لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 1978، حين لم تتجاوز الكمية المصدرة 6466 ألف طن نسبة 96.5 % من الحجم الإجمالي للصادرات، أما القيمة فقد هبطت أيضا إلى 5421.4 مليون أوقية، و بذلك يكون معدل التراجع في الكمية المصدرة من الحديد في الفترة ما بين 1974- 1978 بلغ حوالي 11- %، و يمكن تفسير هذا التراجع إلي عاملين هما:

- تولي الشركة الوطنية للصناعة و المناجم، مهمة استغلال و استخراج و تصدير الحديد بعد تأميم ميفرما، و هي شركة جديدة لا تملك الكفاءة اللازمة و لا الخبرة الفنية و لا التجربة الضرورية وتجهل معلومات الأسواق الدولية، لذلك من الطبيعي إن تتراجع صادرات الحديد خلال هذه الفترة.

- دخول موريتانيا و منذ سنة 1975 حرب الصحراء التي كانت على الحدود الشمالية الغربية لموريتانيا، و هي المناطق التي توجد فيها احتياطات الحديد و موانئ التصدير، و هكذا فإن مدينة ازويرات التي توجد فيها المنشآت الأساسية للشركة قد تعرضت لغارات متعددة، كما أن القطار الذي ينقل الحديد إلى ميناء انوذيب، قد تعرض للقصف أكثر من مرة مما عطله ، كما أن نشوب هذه الحرب أدى إلى فرار الكثير ممن يعملون كمهندسين و فنيين في الشركة من الأجانب، مما انعكس سلبا على إنتاج الشركة و مع بداية التسعينيات بدأت الكميات المصدرة من الحديد تزيد، و بدأت بالتالي قيمة الصادرات الموريتانية من الحديد تزداد ، لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2000

حيث بلغت 18043[21] ص25. مليون أوقية، إلا أننا نلاحظ أن نسبة صادرات الحديد من مجموع الصادرات بدأت تتناقص من 1994 و حتى 1999 حيث شهدت هذه الفترة دخول الصادرات السمكية في الصادرات الموريتانية، مما انخفض نسبة صادرات الحديد من مجموع الصادرات.

و قد وصلت الصادرات الموريتانية من الحديد أدنى مستوياتها سنة 1998، عندما لم تمثل سوى 27.83 % من مجموع الصادرات الموريتانية، على الرغم من أن قيمة الكمية المصدرة بلغت 10598 مليون أوقية، و من الملاحظ أنه خلال سنة 2001 تراجعت الكميات المصدرة من الحديد بالنسبة لسنة 2000 بلغ 16.33- %، و انعكس ذلك على عائدات صادرات الحديد في نفس السنة حيث تراجعت بدورها بنسبة 2.5- %، و يوضح هذا إلى حد كبير طبيعة الأسواق التي تصدر إليها موريتانيا و عدم وجود أي تأثير لموريتانيا عليها.

وعليه فإن صادرات الحديد الموريتاني مهمة في هيكل الصادرات الموريتانية خلال الفترة 1993-2001، و قد نمت قيمة الصادرات الموريتانية من الحديد بصفة عامة.

الجدول (8) : الصادرات الموريتانية من الحديد و أهميتها النسبية في مجموع الصادرات(خلال الفترة1993-2001) [21]ص52.

السنة	صادرات الحديد (مليون اوقية)	نسبة صادرات الحديد إلى مجموع الصادرات %	معدل نمو صادرات الحديد %
1993	7200	41.61	-
1994	9170	48.91	27.36
1995	11616	40.56	26.67
1996	10592	34	-8.8
1997	9815	33.01	-7.33
1998	10598	27.83	6.97
1999	14029	37.46	32.37
2000	18043	51.36	28.61
2001	17591	51.42	-2.50

و خلال الفترة 1993- 2001، كانت أدنى نسبة مساهمة لقيمة الصادرات الموريتانية من الحديد من مجموع الصادرات سنة 1998، عندما لم تمثل سوى 27.83 % من مجموع الصادرات، مسجلة قيمة قدرها 10598 مليون أوقية من أصل 38209 مليون أوقية مجموع صادرات موريتانيا لسنة 1998.

الجدول (9) : الكميات المنتجة و المصدرة من الحديد خلال الفترة 1993-2001 الوحدة (ألف طن)[21] ص61.

السنة	الكميات المنتجة	الكميات المصدرة
1993	7402	7385
1994	9105	9526
1995	9203	9333
1996	9261	8929
1997	8914	9001
1998	10170	10004

1999	11263	11138
2000	11308	11353
2001	10000	9499

1. 4 . 1. 2. الصادرات السمكية

إن العنصر الثاني المهم في هيكل الصادرات الصناعية الموريتانية، يتمثل في الصادرات السمكية و هكذا فإن مساهمة قطاع الصيد في الدخل القومي أو في إجمالي الصادرات ظلت متواضعة، حتى تم تبني سياسة الصيد الجديدة لسنة 1989 [22] ص65، و التي أعطت دفعا قويا لقطاع الصيد، جعلته يحتل المركز الأول في الاقتصاد الوطني، و ابتداء من سنة 1993 أصبحت نسبة صادراته على إجمالي الصادرات الوطنية أكبر دائما من 50 %، حيث تراجعت تلك النسبة إلى حدود 45 %، و مع ذلك فإن هذا لم ينقص من دوره في الاقتصاد الوطني.

و من خلال الجدول رقم10 تتضح لنا المكانة الكبرى التي بدأ الصيد السمكي يحتلها في الاقتصاد الموريتاني من خلال الصادرات، و هكذا فمنذ 1993 مثلت قيمة صادراته 50.68 % من مجموع الصادرات الموريتانية لنفس السنة، حيث بلغت قيمة صادرات الصيد 8800 مليون أوقية، من مجموع قيمة الصادرات التي وصلت إلى 17300 مليون أوقية سنة 1993، و ظلت قيمة الصادرات السمكية الموريتانية تزيد على نصف مجموع الصادرات من 1993 حتى سنة 2000، حين لم تتجاوز نسبتها 45.19 % من مجموع صادرات 2000، و يعود ذلك أساسا إلى انخفاض الكميات المصدرة من الصيد، و التي انخفضت من 343437 طن سنة 1999 إلى 288127 طن سنة 2000، أي بمعدل تراجع وصل إلى 16.10- % ، مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات السمكية من 20763 مليون أوقية سنة 1999 إلى 15874 مليون أوقية سنة 2000، أي بمعدل تراجع وصل إلى 23.45- % ، إلا أنه خلال سنة 2001 حيث وصلت الصادرات السمكية إلى 1617 مليون أوقية، بدل 15874 مليون أوقية سنة 2000، أي بمعدل زيادة في حدود 4.68 % ، و لن يكون لهذا التحسن من تفسير سوى ارتفاع أسعار السمك في هذه السنة، لأن الكميات المصدرة من السمك تراجعت بمعدل 4.97- % ، فى حين كانت الكميات المصدرة سنة 2000، 288127 طن فإنها لم تتجاوز 273789 طن في سنة 2001.

إن قيمة الكميات المصدرة من السمك بلغت أعلى مستوى لها سنة 1998، عندما وصلت إلى 20877 مليون أوقية و قد مثلت هذه القيمة 54.63 % من مجموع الصادرات لنفس السنة، و التي كانت في حدود 38209 مليون أوقية، أما بالنسبة للكميات فقد كانت أكبر كمية تم تصديرها من الأسماك سنة 1996 و هي 388195 طن، و هي السنة التي وصلت فيها قيمة الصادرات السمكية إلى 20423

مليون أوقية، ممثلة حوالي 65.57 % من مجموع الصادرات الموريتانية لنفس السنة، و التي كانت في حدود 31140 مليون أوقية

الجدول (10) : الكميات و قيمتها من الصادرات السمكية إلى مجموع الصادرات [21] ص6 .

السنة	الكميات المصدرة (طن)	قيمة الصادرات السمكية (مليون أوقية)	نسبة الصادرات السمكية إلى مجموع الصادرات %	معدل نمو قيمة الصادرات السمكية %
1993	-	8800	50.86	-
1994	-	9453	50.42	7.43
1995	371863	16860	58.87	78.35
1996	388195	20423	65.57	21.13
1997	381220	19789	66.43	-3.10
1998	353240	20877	54.63	5.49
1999	343437	20763	55.44	-0.54
2000	288127	15874	45.19	-23.54
2001	273789	16617	48.57	4.68

و قد بدأت الكميات من السمك بعد سنة 1986، تتراجع باستمرار و حتى سنة 2001 عندما وصلت أدنى كمية و هي 273879 طن، و خلال الفترة 1996- 2001، بلغ معدل تراجع الكميات المنتجة و المصدرة من الأسماك 6.58- %، و قد بلغ هذا التراجع قمته سنة 2000عندما تراجعت الكميات المنتجة و المصدرة بمعدل 16.17- % عن سنة 1999، حينما كانت الكميات 343437 طن، في حين لم تتجاوز سنة 288127 طن في سنة 2000.

و بصفة عامة فان الصادرات السمكية الموريتانية مثلت 55.10 % من مجموع صادرات موريتانيا خلال فترة 1993- 2001، بل إن هذه النسبة ارتفعت سنة 1997 لتصل إلى 66.43 % من صادرات موريتانيا لنفس السنة، و كل هذا يوضح أهمية الصادرات السمكية في الاقتصاد الموريتاني و بالتحديد بالنسبة لقطاع الصادرات.

1. 4. 1 .3 . صادرات النحاس

يعتبر النحاس الموريتاني من أجود أنواع النحاس في العالم، و يتواجد هذا المعدن في هضبة بعرض 280 مترا و طول 500 متر، و يصل عمقها في بعض الأماكن إلى 200 متر تحت السطح، و تحتوي هذه الهضبة على نسبة 4.98 % من النحاس الذي يحتوي كل طن منه

على 3.6 اغرام من الذهب [23] ص45.

و قد بدأ إنتاج النحاس سنة 1971 و صدرت أول شحنة منه في هذه السنة و بلغت 3540.4 طن و استمر استخراجه و تصديره حتى سنة 1978، حيث توقف إنتاجه بسبب الخسائر المالية المتعاقبة التي تعرضت لها الشركة التي كانت تتولى استخراجه.

و يوضح الجدول التالي أن النحاس الموريتاني سجلت صادراته أعلى معدلات نمو خلال سنة 1974، حيث صدرت منه خلال هذه السنة 37408.9 طن، و بذلك سجلت تزايدا بنسبة 73 % عن سنة 1973، أما القيمة فقد ارتفعت هي الأخرى بنسبة 76 %.

و رغم أن حجم صادرات النحاس ظل ضئيل جدا، مقارنة الحجم الإجمالي للصادرات حيث لم تتجاوز نسبته 0.3 % في عام 1974، و قد ساهم في نفس السنة بأكثر من 18 % من قيمة الصادرات الكلية و يعود ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع سعر النحاس مقارنة بالحديد، حيث بلغ سعر الطن الواحد من النحاس نحو 39252 أوقية في عام 1974، بينما لم يتجاوز سعر طن الحديد خلال نفس السنة 600 أوقية.

الجدول (11) : صادرات النحاس. خلال الفترة (1971-1978)(الكمية بالطن و القيمة بملايين الأوقية) [10] ص71.

السنة	الكميات المصدرة	نسبتها إلى إجمالي الصادرات %	قيمة الصادرات	نسبتها إلى إجمالي الصادرات %
1971	5340.4	5340.4	0.06	4.12
1972	16771.5	16771.5	0.19	9.16
1973	21651.4	21651.4	0.28	12.0
1974	37408.9	37408.9	0.31	18.2
1975	6320	6320	0.07	3.9
1976	7490	6490	0.06	4.0
1977	9100	9100	0.1	5.7
1978	4800	4800	0.07	3.6

أما الانخفاض الملاحظ في صادرات موريتانيا من النحاس ابتداء من سنة 1975، فيمكن إرجاعه إلى المشاكل الخانقة التي واجهتها الشركة المسند إليها استغلال هذا الخام، حيث تظهر هذه المشاكل على مستويين، أولهما العجز المالي المزمن الذي تعرضت له الشركة، و نشير هنا إلى أن هذه الظاهرة ذات اتصال مباشر بانخفاض أسعار النحاس في الأسواق العالمية، و ثانيهما يمكن إرجاعه إلى أن هذه الفترة

هي التي بدأت فيها الحرب الصحراوية الموريتانية الأمر الذي تسبب عنه انخفاض في مستويات تصدير النحاس .

1. 4 . 2 . التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الموريتانية

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد بالإضافة إلى حالة التخلف.

و يتميز التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية بتمركز شديد، ذلك أن الصادرات الموريتانية تميل إلى الاتجاه نحو الأسواق الأوربية ، سواء تعلق الأمر بأكبر كتلة توجه إليها الصادرات الصناعية الموريتانية، أو أهم خمس دول توجه إليهم، أو حتى إذا تعلق الأمر بأكبر دولة تستوعب أكبر نسبة من صادرات موريتانيا.

و هكذا خلال الفترة 1995 – 2000 احتلت المجموعة الاقتصادية الأوربية حوالي 42.36 % من مجموع صادرات موريتانيا، و هي المجموعة التي تتميز نسبتها بالزيادة بصفة عامة، و هكذا فقد كانت نسبتها من مجموع الصادرات الموريتانية لسنة 2000 حوالي 53.34 %.

و إذا نظرنا إلى المجموعات الأخرى، فإننا نجد أن دول المغرب العربي لم تستحوذ سوى على 1.59 % من مجموع الصادرات الموريتانية خلال الفترة 1995- 2000، و هي نسبة ضئيلة جدا، و الحقيقة أن الصادرات الموريتانية إلى دول المغرب العربي تتركز أساسا في الصادرات الموريتانية السمكية إلى الجزائر للصيد، كما أن الصادرات الموريتانية إلى دول المغرب العربي، تتناقص رغم العمل الدءوب و اللجان الكثيرة و الدراسات التي أقيم بها في إطار اتحاد المغرب العربي، و هكذا نجد أن نسبة المغرب العربي من الصادرات الموريتانية سنة 1999 لم تتجاوز 0.07 % حيث لم تتجاوز هذه الصادرات 20 مليون أوقية من مجموع صادرات موريتانيا سنة 1999 وبقيمة 37451 مليون أوقية [10] ص19.

و إذا نظرنا إلى مجموع الصادرات الموريتانية إلى الدول العربية جميعا (بما فيها دول المغرب العربي)، نجد أنها بلغت خلال الفترة 1995- 2000 حوالي 7344 مليون أوقية، ممثلة 3.66 % من مجموع صادرات موريتانيا لنفس الفترة و التي كانت في حدود 200297 مليون أوقية.

و بالتالي فإنه يمكننا القول أن الصادرات الموريتانية لا تجد طريقها للأسواق العربية، و هو ما ترتب عليه ضعف نسبة الصادرات الموريتانية الموجهة إلى الأسواق العربية من مجموع الصادرات، بل أن هناك اتجاها عاما لتراجع الصادرات الموريتانية إلى الأسواق العربية، و هي الصادرات التي كانت

متواضعة و حتى في أحسن أحوالها، وهذا التراجع في الصادرات الموريتانية للدول العربية يكون لصالح الصادرات الموريتانية للأسواق الأروبية و هي الصادرات التي تتحسن سنة بعد أخرى.

أما الصادرات الموريتانية إلى المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، فقد كانت في المتوسط خلال الفترة 95- 2000 في حدود 5.71 % من مجموع صادرات موريتانيا خلال نفس الفترة، و البالغة 200297 مليون أوقية، وتتميز الصادرات الموريتانية لهذه المجموعة بالتذبذب بصفة عامة.

و بعد تعرضنا للتوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية، نتعرض الآن للتوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الموريتانية حسب السلع.

1. 4 . 2 . 1. التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد

كما اشرنا سابقا فإن الصادرات الموريتانية، تتكون أساسا من الصادرات الموريتانية من الحديد و الأسماك و بدرجة أقل النحاس بالإضافة إلى النفط الذي مازال قيد التصدير، و بالتالي فإن التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد له أهمية كبرى في الصادرات الكلية، والصادرات الموريتانية من خامات الحديد تتجه أساسا إلى دول الاتحاد الأوربي و خاصة إلى خمس دول هي :

فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، انجلترا و ألمانيا، فقد استحوذت هذه الدول على حوالي 87.9 %، من مجموع صادرات موريتانيا من الحديد، حيث وصلت قيمة صادرات موريتانيا من الحديد لهذه الدول الخمسة إلى حوالي 109460 مليون أوقية خلال الفترة 1991- 2001، من أصل مجموع صادرات موريتانيا من الحديد في نفس الفترة، و التي وصلت إلى 127329 مليون أوقية،وهكذا وصلت الصادرات الموريتانية إلى فرنسا حوالي 29327 مليون أوقية خلال الفترة 1991- 2001، ممثلة حوالي 23.65 % من مجموع صادرات الحديد خلال هذه الفترة، و التي بلغت 124027 مليون أوقية و قد مثلت الصادرات الموريتانية من الحديد إلى فرنسا سنة 2001 و التي وصلت إلى 2468 مليون أوقية، حوالي 32.20 % من مجموع صادرات الحديد لنفس السنة و البالغة 8171 مليون أوقية، كما نلاحظ أن الأهمية النسبية للصادرات إلى فرنسا تراجعت إلى حد كبير، و هكذا فإن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى فرنسا و التي بلغت سنة 1991 حوالي 3461 مليون أوقية، لم تمثل سوى 19.67 % من مجموع صادرات الحديد لنفس السنة، و التي بلغت حوالي 17591 مليون أوقية، أي أنه رغم أن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى فرنسا زادت في قيمتها إلا أن نسبتها في مجموع الصادرات تدهورت إلى حد كبير، خاصة بمقارنة سنتي 1991 و2001.

و بالنسبة للكميات المصدرة من الحديد إلى فرنسا فقد وصلت في مجموعها إلى 24482 ألف طن، في الفترة من 1991- 2001 ، أي بمتوسط كمية سنوية تقدر بحوالي 2040 طن ، و يلاحظ أن الكميات المصدرة إلى فرنسا لا تتخذ اتجاها واحدا.

الجدول (12) : التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد في موريتانيا حسب الأقطارللفترة1992-2003 (الوحدة مليون أوقية) [8] ص110.

السنة	فرنسا	ايطاليا	انجلترا	بلجيكا	ألمانيا	بلدان أخرى
1992	2468	1661	476	1850	434	1282
1993	2052	1828	436	1420	271	1595
1994	1579	2228	407	1599	416	971
1995	2137	2656	778	2328	545	726
1996	2965	3266	1321	2760	780	524
1997	2667	2864	785	2852	752	672
1998	2132	1893	1142	2926	259	1463
1999	1985	2237	1165	3244	147	1820
2000	3913	2655	1545	3910	40	1966
2001	3968	3973	1756	5123	443	2780
2002	3461	5779	2202	4081	900	1168
2003	1535	1941	953	1463	246	1720

أما بالنسبة للصادرات الموريتانية من الحديد إلى ايطاليا، فقد وصلت قيمتها خلال الفترة 1992 - 2002

قيمة 31610 مليون أوقية، و إذا أضفنا لها الأشهر الأولى من سنة 2002 يصل الرقم إلى 33556 مليون أوقية، و لهذا فإن الصادرات إلى ايطاليا كانت في حدود 20 % من مجموع صادرات الحديد خلال الفترة 1992- 2002 ، و التي كانت تقدر بحوالي 124027 مليون أوقية، و لم تأخذ صادرات الحديد إلى ايطاليا اتجاها واحدا، ففي حين مثلت صادرات الحديد إلى ايطاليا حوالي20.32 % من مجموع صادرات الحديد لسنة 1992، نجد أن هذه النسبة تنخفض لتصل فقط إلى 18.92 % سنة 1999، رغم أن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى ايطاليا زادت قيمتها لتصل إلى حوالي 2655 مليون أوقية سنة 1999 .

الجدول (13) : التوزيع النسبي للصادرات الموريتانية من الحديد للفترة1992-2003. الوحدة %

السنة	فرنسا	ايطاليا	انجلترا	بلجيكا	ألمانيا	بلدان أخرى	المجموع
1992	30.20	20.32	5.82	22.64	5.31	15.68	100
1993	25.38	25.38	6.05	19.71	3.76	16.59	100
1994	30.94	30.94	5.65	22.20	5.77	13.48	100
1995	28.96	28.96	8.48	25.38	5.94	7.91	100
1996	28.11	28.11	11.37	23.76	6.71	4.51	100
1997	27.03	27.53	7.41	26.92	7.09	6.34	100
1998	19.28	19.28	11.63	29.81	2.03	14.90	100
1999	21.10	21.10	10.99	30.60	1.38	17.17	100
2000	18.92	18.92	11.01	27.87	0.28	14.01	100
2001	22.01	22.01	9.73	28.39	2.45	15.40	100
2002	32.85	32.85	12.51	23.19	5.11	6.63	100
2003	24.70	24.70	12.12	18.61	3.13	21.88	100

أما الكميات المصدرة إلى ايطاليا من الحديد الموريتاني فقد وصلت إلى 27312 ألف طن خلال الفترة 1992- 2003 ممثلة حوالي 25.25 % من مجموع الكميات المصدرة من الحديد الموريتاني، و التي كانت في حدود 108156 ألف طن، و قد وصلت الكميات المصدرة إلى ايطاليا سنة 2002 إلى 5779ألف طن، و هي اكبر كمية تم تصديرها في سنة واحدة إلى ايطاليا حتى الآن، و قد مثلت هذه الكمية حوالي 11.64 % من مجموع الكميات المصدرة من الحديد الموريتاني لايطاليا خلال الفترة 1992- 2003

أما الصادرات الموريتانية من الحديد إلى انجلترا، فقد وصلت إلى 12013 مليون أوقية، خلال الفترة 1992- 2003 ، أي أنها تمثل حوالي 9.68 % من مجموع صادرات موريتانيا من الحديد خلال الفترة و البالغة حوالي 124027 مليون أوقية و قد ارتفعت الصادرات الموريتانية من الحديد إلى انجلترا بإضافة الأشهر الأولى لسنة 2002 لتصل إلى 12966 مليون أوقية.

و قد كانت الصادرات الموريتانية لإنكلترا من الحديد لسنة 1991 وصلت إلى 2202 مليون أوقية، ممثلة 12.51 % من مجموع صادرات موريتانيا من الحديد لنفس السنة، و التي وصلت إلى 17591 مليون أوقية، حيث لم تكن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى انجلترا سنة 1993 تتجاوز 407

مليون أوقية، ممثلة حوالي 5.65 % من مجموع صادرات موريتانيا من الحديد لنفس السنة، و التي وصلت إلى 7200 مليون أوقية.

أما من ناحية الكمية، فإن الصادرات الموريتانية من الحديد الى انجلترا وصلت في مجموعها إلى 11673 ألف طن، أي نسبة 10.79 % من مجموع كميات الحديد الموريتاني المصدر خلال الفترة 1991- 2001، و البالغة 108156 ألف طن، و كانت الكميات المصدرة من الحديد الموريتاني إلى انجلترا قد بلغت أعلى مستوا لها سنة 2001 عندما وصلت حوالي 1395 ألف طن، أي بنسبة 13.37 % من مجموع الكميات المصدرة في نفس السنة، و المقدرة بـ 10466 ألف طن، حيث لم تكن كميات الحديد الموريتاني التي تجد طريقها في الأسواق الانجليزية تتجاوز 509 ألف طن سنة 1993، اي6.85 % من الكميات المصدرة لنفس السنة و المقدرة بحوالي 7424 ألف طن.

أما بالنسبة للصادرات الموريتانية من الحديد إلى بلجيكا فقد وصلت في مجموعها إلى حوالي 32093 مليون أوقية، خلال الفترة 91- 2001، أي 25.87 % من مجموع صادرات الحديد خلال نفس الفترة و البالغة 123027 مليون أوقية.

و قد مثلت الصادرات الموريتانية من الحديد إلى بلجيكا سنة 1998 حوالي 30.6 % من مجموع صادرات الحديد لهذه السنة، و المقدرة بحوالي 10598 مليون أوقية، رغم أن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى بلجيكا زادت سنة 2000 لتصل إلى 5123 مليون أوقية، غير أنها لم تمثل في هذه السنة سوى 28.39 % من صادرات الحديد الإجمالية لنفس السنة، و المقدرة بـ 18043 مليون أوقية. و قد وصلت الكميات المصدرة من الحديد الموريتاني إلى بلجيكا حوالي 24412 ألف طن من أصل 108156، مجموع الكميات المصدرة من خامات الحديد في موريتانيا خلال الفترة 1991- 2001، أي أن السوق البلجيكي استوعب حوالي 22.57 % من مجموع الكميات، و قد شهدت سنة 1998 أكبر كمية تصدر إلى بلجيكا و هي الكمية المقدرة بحوالي 2846 ألف طن، حيث لم تكن الكميات المصدرة إلى بلجيكا تتجاوز 1268 ألف طن سنة 1992 أي حوالي 17.02 % من مجموع الكميات المصدرة من الخامات لنفس السنة و هي في حدود 7449 ألف طن.

أما الصادرات الموريتانية من خامات الحديد إلى ألمانيا، فقد كانت في مجملها خلال الفترة 1991- 2001، حوالي 4987 مليون أوقية، و إذا أضفنا لها الأشهر الأولى من سنة 2002 تصل إلى 5233 مليون أوقية، و لهذا فإن ألمانيا تكون قد حصلت على 4.02 % من مجموع صادرات الحديد الموريتاني خلال الفترة 1991- 2001، و التي وصلت في مجموعها إلى 124027 مليون أوقية.

و رغم أن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى ألمانيا وصلت إلى 780 مليون أوقية سنة 1995 و مثلت عندها 6.71 % من مجموع صادرات الحديد لنفس السنة، و المقدرة بـ 11616 مليون أوقية،

و هكذا نجد أن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى ألمانيا لم تتجاوز سنة 1999 حوالي 40 مليون أوقية، و هي نسبة 5.28 % من مجموع صادرات الحديد لنفس السنة و البالغة 14029 مليون أوقية.

و بالتالي فإن الصادرات الموريتانية من الحديد إلى ألمانيا، شهدت تراجعا كبيرا خلال الفترة 1995-1999، لكنها شهدت تحسنا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

و كما يوضح الجدول رقم13 فقد بلغت صادرات خامات الحديد الموريتاني إلى الدول الأخرى حوالي 14567 مليون أوقية، خلال الفترة 1991- 2001، و هي نسبة تقدر بـ 11.74 % من صادرات الحديد الإجمالية خلال نفس الفترة و المقدرة بـ 124027 مليون أوقية و قد بلغ مجموع كميات خامات الحديد، التي استوعبها سوق الدول الأخرى خلال الفترة 1991- 2001 إلى 16055 ألف طن، و هي نسبة تقدر بـ 14.84 % من مجموع الكميات المصدرة من خامات حديد موريتانيا خلال نفس الفترة، و قد بلغت الكميات المصدرة من خامات الحديد الموريتاني إلى الدول الأخرى أوجها سنة 2000، عندما وصلت إلى 2327 ألف طن، و هي نسبة 20.49 % من الكميات المصدرة لنفس السنة و المقدرة بحوالي 11355 ألف طن، و لم تكن الكميات المتجهة إلى الدول الأخرى من خامات الحديد تتجاوز 421 الف طن سنة 1995 و هي حوالي 4,51 من الكميات المصدر لنفس السنة وتصل إلى 9333 ألف طن.

و يمكن القول أن مساهمة الصناعة في الصادرات الموريتانية تتركز بصفة أساسية على خامات الحديد، التي تتجه أساسا إلى الاتحاد الأوربي و خاصة إلى الدول الخمس: فرنسا و ايطاليا و ألمانيا و انجلترا و بلجيكا، و التي تستوعب حوالي 87.9 % من مجموع صادرات موريتانيا من هذه المادة مما، يوضح مدى الأهمية بالنسبة لصادرات خامات الحديد خاصة أمام هذه الدول.

1. 4. 2. 2. التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية من الأسماك

تتوجه الصادرات السمكية أساسا إلى خمس دول هي روسيا و اليابان و ايطاليا و رومانيا و اسبانيا، حيث تستوعب هذه الدول حوالي 85.06 % من مجموع الصادرات الموريتانية من الأسماك خلال الفترة 1991- 1996 و التي بلغت في مجملها حوالي 66900 مليون أوقية، كان نصيب هذه الدول منها حوالي 48204 مليون أوقية، و بالنسبة للكميات فإن سوق هذه الدول الخمس استوعب حوالي 1029594 طن، أي حوالي 68.40 % من مجموع الكميات المصدرة خلال الفترة 91- 1996.

و سنتعرض الآن للصادرات السمكية الموريتانية، بالنسبة لكل دولة من هذه الدول كما يلي :

روسيا **:** لقد بدأت الصادرات الموريتانية من الأسماك إلى روسيا و كما هو واضح من الجدول رقم15 و خلال الفترة 1983- 1990 استوعب السوق الروسي سابقا حوالي 24693 مليون أوقية من الصادرات السمكية الموريتانية، و هو ما يمثل حوالي 17.12 % من قيمة مجمل الصادرات السمكية

خلال الفترة 1980- 1990 و البالغة قيمتها حوالي 144203 مليون أوقية، و لقد بلغت قيمة الصادرات الموريتانية السمكية إلى روسيا أقصاها عندما وصلت إلى 4632 مليون أوقية، ممثلة حوالي 27.47 % من مجموع الصادرات السمكية الموريتانية، و التي تصل إلى 16860 مليون أوقية.

و لم تأخذ قيمة الصادرات السمكية الموريتانية على روسيا خلال الفترة 83- 1990 اتجاها واحدا من حيث القيمة، بل أنها متذبذب من سنة لأخرى، و هكذا لم تتجاوز الصادرات السمكية الموريتانية إلى روسيا سنة 1998 الى 2317 مليون أوقية، أي نسبة 11.09 % من الصادرات السمكية الموريتانية لنفس السنة.

و تأخذ الصادرات السمكية الموريتانية طريقها إلى روسيا طبقا للاتفاقية المبرمة في هذا المجال بين البلدين، و التي تم إثرها إنشاء الشركة الموريتانيةالروسية للصيد.

- **اليابان :** تعتبر اليابان من أكبر الدول التي تستورد الأسماك الموريتانية، و هكذا فقد استوعب السوق الياباني خلال الفترة 1990-2000حوالي 38.15 % من مجموع صادرات موريتانيا خلال نفس الفترة، و قد بلغت قيمة الصادرات السمكية إلى اليابان 55014 مليون أوقية من أصل 144203 مليون أوقية هي قيمة الصادرات السمكية الموريتانية خلال الفترة 1990-2000.

و لم تكن قيمة الصادرات السمكية إلى اليابان سنة 1992 تتجاوز 155 مليون أوقية، من أصل 144203 مليون أوقية، أي نسبة 3.19 % من مجموع الصادرات السمكية الموريتانية لنفس السنة، و المقدرة بحوالي 4849 مليون أوقية، لكننا نجد أن الصادرات السمكية الموريتانية إلى اليابان تصل إلى 13257 مليون أوقية سنة 1998، و تمثل 63.5 % من قيمة الصادرات السمكية الموريتانية لنفس السنة و التي تصل إلى 20877 مليون أوقية.

و بعد هذه الزيادة الكبيرة في الصادرات و التي بلغت أقصاها سنة 1998، بدأت قيمة الصادرات السمكية الموريتانية تتراجع خلال السنتين الأخيرتين 1999-2000.

وتعتبر اليابان هي أكبر دولة تستوعب الصادرات السمكية الموريتانية، خاصة صيد الأعماق، و هي الأسماك من النوع الجيد بالمقارنة مع أسماك السطح، و قد تم عقد اتفاقات تعاونية في مجال الصيد بين موريتانيا و اليابان، حصلت موريتانيا بموجبها على المساعدة الفنية اليابانية في مجال الصيد.

- **ايطاليا :** تتجه الصادرات السمكية الموريتانية إلى ايطاليا أيضا، و هكذا فقد استوعبت الأسواق الايطالية خلال الفترة 1990- 2000 حوالي 7.5 % من مجموع قيمة الصادرات السمكية الموريتانية خلال نفس الفترة.

و قد ارتفعت الصادرات السمكية الموريتانية إلى ايطاليا لتصل إلى اكبر رقم لها و هو 2787 مليون أوقية، سنة 1999، حيث مثلت الصادرات السمكية إلى ايطاليا في هذه السنة 13.42 % من مجمل الصادرات السمكية الموريتانية لنفس السنة، و التي وصلت إلى 20763 مليون أوقية، لكن سنة 2000

شهدت تراجعا كبيرا في الصادرات السمكية الموريتانية إلى ايطاليا وصل إلى 53.57- %، و هكذا ففي حين كانت الصادرات السمكية الموريتانية سنة 1999 تصل إلى 2787 مليون أوقية، فغنها لم تتجاوز سنة 2000 م 1294 مليون أوقية.

- **رومانيا :** أما رومانيا فقد وصلت قيمة الصادرات السمكية الموريتانية إليها خلال الفترة 90-2000، حوالي 7963 مليون أوقية، و هو ما يمثل 5.52 % من مجموع الصادرات السمكية الموريتانية لنفس الفترة و التي وصلت إلى 154203 مليون أوقية [25] ص12.

الجدول (14) : التوزيع الجغرافي النسبي للصادرات السمكية الموريتانية حسب الدول للفترة 1990-2000 (مليون أوقية) [21] ص13

	الاتحاد السوفياتي		اليابان		ايطاليا		رومانيا		اسبانيا		دول أخرى		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1990			293	14.91	149	7.58	744	77.88	490	24.94	688	14.66	1964	100
1991			249	8.47	221	4.85	786	17.27	2092	45.96	1203	26.43	4551	100
1992			155	3.19	177	3.65	1078	22.23	1450	29.9	1989	41.01	4849	100
1993	3153	35.82	1741	19.78	213	2.42	447	5.07	1274	14.47	1272	22.04	8800	100
1994	2714	28.71	2097	22.18	548	5.49	427	4.51	1567	16.57	2100	22.21	9453	100
1995	4632	27.47	5755	34.13	761	4.51	1201	7.12	1358	8.05	3153	18.70	16860	100
1996	3080	15.08	6285	30.77	1591	7.79	855	4.18	621	3.04	7991	32.12	20423	100
1997	2776	14.02	8192	41.39	1971	9.96	887	4.48	470	2.27	5493	27.35	19789	100
1998	2317	11.09	1257	63.50	1147	5.49	1538	7.36	643	3.07	1975	9.46	20877	100
1999	2551	12.28	9846	47.42	2787	13.42			1612	7.76	2967	19.1	20763	100
2000	3470	21.85	7144	45	1294	8.15			1384	8.71	2582	16.26	15874	100

و بلغت الصادرات السمكية الموريتانية إلى رومانيا أوجها سنة 1998 عندما وصلت إلى 1538 مليون أوقية/ و هي نسبة 7.36 % من الصادرات لسمكية الموريتانية لسنة 1998 و التي وصلت إلى 20877 مليون أوقية.

و بعد هذا التحسن في الصادرات السمكية الموريتانية الى رومانيا سنة 1998، توقفت الصادرات السمكية الموريتانية إلى رومانيا كما هو واضح من الجدول، خلال سنتي 89- 2000، و كانت

الصادرات السمكية الموريتانية إلى رومانيا قد بلغت أدنى مستوى لها سنة 1994، عندما لم تتجاوز 427 مليون أوقية، أي نسبة 4.51 % من مجموع صادرات موريتانية السمكية لنفس الفترة، و بعد تتحسن تلك الصادرات قبل أن تتوقف نهائيا سنتي 99- 2000.

- **اسبانيا :** بلغت مجمل الصادرات السمكية الموريتانية إلى اسبانيا حوالي 12961 مليون أوقية، خلال الفترة 1990- 2000، و هو ما يمثل حوالي 8.98 من مجمل الصادرات السمكية الموريتانية خلال نفس الفترة، و التي وصلت إلى 144203 مليون أوقية.

و قد شهدت الصادرات السمكية الموريتانية الى اسبانيا تراجعا أكثر من مرة، و بالتالي فإن الصادرات السمكية الموريتانية على اسبانيا لا تأخذ اتجاها واحدا بل أنها تتميز بتذبذب شديد صعودا و هبوطا.

و ترتبط موريتانيا بعلاقات اقتصادية قوية مع اسبانيا، خاصة في مجال الصيد، فالسفن الموريتانية يتم تصليحها في الموانئ الاسبانية، كما أن عامل القرب الجغرافي لاسبانيا مع موريتانيا دعم هذه العلاقة.

- **الدول الأخرى :** يضم بند الدول الأخرى بقية دول العالم التي تصدر إليها موريتانيا الأسماك، عدا الدول الخمس التي ذكرناها سابقا و من هذه الدول بعض الدول العربية كالجزائر و بعض الدول الأوربية كفرنسا و غيرها.

و قد وصلت الصادرات الموريتانية من الأسماك لهذه الدول في مجموعها خلال الفترة 1990- 2000 إلى 32713 مليون أوقية أي نسبة 22.68 % من مجموع صادرات موريتانيا السمكية خلال الفترة و المقدرة بحوالي 144203 مليون أقية.

و رغم أن الصادرات الموريتانية إلى الدول الأخرى تميزت بالتذبذب، غلا أنها وصلت إلى 5493 مليون أوقية سنة 1997، و هي نسبة 27.35 % من مجموع صادرات موريتانيا السمكية لسنة 1997 و التي كانت في حدود 19789 مليون أوقية.

نلاحظ أن استيعاب أسواق خمس دول لحوالي 77.27 % من صادرات سلعة السمك الجيد و المطلوبة، يجعل موريتانيا تابعة لأسواق عدد محدود من الدول مما يعرضها للعديد من الاضطرابات و المخاطر.

1 . 4 . 2 . 3. التوزيع الجغرافي لصادرات النحاس الموريتاني

فيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية من مادة النحاس فإنه يبدو أن الدول التي تستورد هذا المعدن هم نفس العملاء التقليديين الذين يستوردون الحديد الموريتاني.

و تشير الأرقام المتعلقة بالصادرات النحاسية، إلى احتلال فرنسا قمة الدول المستوردة للنحاس الموريتاني بنسبة تصل إلى 62 % من صادرات النحاس، تليها اسبانيا بنسبة 38 % من القيمة

الإجمالية للصادرات الموريتانية من خام النحاس أما الصادرات الموجهة إلى بلجيكا فقد بلغت 32.8 % من الصادرات الإجمالية للنحاس الموريتاني في سنة 1973.

و أخيرا ألمانيا الغربية حيث بلغت نسبة الصادرات الموجهة إليها من النحاس في سنة 1973 حوالي 8.3 % من الصادرات الإجمالية للنحاس في سنة 1973 .[23] ص21.

و نتيجة لتوقف صناعة النحاس في موريتانيا في وقت مبكر، بسبب المشاكل المالية التي تعرضت لها الشركة صاحبة الحق في استخراجه، فقد تأسست شركة جديدة في سنة 2001 يشرف عليها الاستراليون لاستغلال معدن النحاس، و تعلق الدولة أمالا كبيرة على نشاط الشركة.

الخلاصة :

و نشير في النهاية إلى غياب قطاع الصناعة التحويلية (الصغيرة و المتوسطة)، في موريتانيا عن المساهمة في الصادرات الصناعية الموريتانية نظرا لحداثته من جهة، و عدم مقدرة منتجاته على منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية من جهة أخرى .

هذا فضلا عن غياب الدور غير المباشر الذي يمكن أن تساهم به الصناعة التحويلية في موريتانيا في الصادرات الصناعية، و هو ربط منشآت الصناعة التحويلية بمنشآت الصناعة الاستخراجية، و ذلك من خلال علاقات تعاقد من الباطن، و التي إن وجدت يمكن للصناعات الصغيرة أن تزود منشآت الصناعة الكبيرة بما تحتاجه من أجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة، و التي تستخدمها المنشآت الصناعية الكبيرة كمدخلات المنتج النهائي، و ذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية و هو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة كصناعة مغذية.

تبقى الصناعة الاستخراجية بشقيها المعدني و السمكي، هي المهيمنة في مجال المساهمة في الصادرات الصناعية الموريتانية، و التي تصاعدت أهميتها على حساب القطاعات الأخرى و خاصة الزراعة

Nom du document : premier chapitr
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : تمهيد:
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 07/02/2007 11:22:00
N° de révision : 87
Dernier enregistr. le : 01/06/2007 06:50:00
Dernier enregistrement par : SIDI MOHAMED
Temps total d'édition :233 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:49:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 41
Nombre de mots : 11 729 (approx.)
Nombre de caractères : 64 515 (approx.)

الفصـــل2
واقع الصناعة في موريتانيا

يفرض التصنيع نفسه كمدخل لإحداث النمو الاقتصادي و الاجتماعي الشامل في الدول النامية، من حيث قدرته على أحداث التحول التكنولوجي و ما يتبع ذلك من تحول في علاقات و قيم الإنتاج و كذلك قدرته على تعبئة الموارد و تحقيق أعلى قيمة مضافة منها و مما لا شك فيه فإن مدى عطالة الموارد الطبيعية و البشرية و المالية و عدم استغلالها بالشكل الأمثل يتناسب بشكل طردي مع درجة التخلف الصناعي لأي مجتمع .

و بسبب تشابك قطاع الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة، فإن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع و تنشيط الاقتصاد بشكل عام من خلال تنشيط مختلف قطاعاته.

و تلعب الصناعة دورا هاما في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار و تعجيل التنمية الاقتصادية كما أنها تؤدي إلى خلق فرص العمل المنتج و دعم العلاقة بين الأجور و الإنتاجية، حيث أن تدعيم العلاقة بين الدخل القومي و الإنتاج الفعلي المعتمد على المقومات الذاتية لابد أن ينعكس على المؤسسات و الأفراد داخل المجتمع.

و موريتانيا كغيرها من البلاد النامية اتجهت إلى التصنيع، سعيا من خلاله للقضاء على أشكال التخلف، و ذلك لاعتبار الصناعة هدفا لذاتها و إنما وسيلتهم لتعزيز أسباب النمو و الرفاهية و التقدم و ذلك عن طريق التغلب على المصاعب التي يعانيها المجتمع بالنسبة لزيادة السكان و تعديل موازين التجارة و المدفوعات الذي يعاني من عجز هيكلي باعتبار أن عملية التصنيع هي السبيل نحو توسيع القاعدة الإنتاجية لاسيما أن مواد الخام متوفر.

و من هنا فإن الواقع الصناعي الموريتاني قد انصب في مراحله الأولى على زيادة الإنتاج الصناعي في مختلف الصناعات القائمة بغض النظر عن كمية الاحتياطات المتوفرة، و في مرحلة ثانية ينصب الاهتمام على تشجيع الصناعات التحويلية للقيام بدور فعال في عملية التنمية الصناعية بصفة خاصة و الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلي العناصر التالية :

- تطور الإنتاج الصناعي في الصناعة الإستخراجية المعدنية.

- واقع الصناعة السمكية في موريتانيا.
- الهيكل العام للصناعة التحويلية في موريتانيا.

2. 1. تطور الإنتاج الصناعي في الصناعة الإستخراجية المعدنية

يعتبر استخراج المعادن من أهم الفروع الصناعية في موريتانيا، و يتمثل هذا النشاط في استخراج الحديد و النحاس و الجبس أساسا إلا أن أهم هذه الأنشطة على الإطلاق هو الحديد الذي ظل فترة طويلة من الزمن يحتل الصدارة من حيث مساهمته في الصادرات الموريتانية، و قد أعطى لشركة ميفرما (شركة الحديد الموريتانية سنة 1958) حق امتيازات خاصة لاستغلال مناجم الحديد في منطقة ازويرات، و من أهم هذه الامتيازات مثلا حرية تحويل كامل الأرباح إلى خارج البلاد، امتيازات و حصانات ضريبية تقضى بثبات معدلات الضريبة لفترة من 15 إلى 30 سنة، امتياز الأفضلية في تصدير المادة الخام إلى المساهمين في رأس مال الشركة مع تخفيض نسبة 5 % على السعر العالمي لجميع مشترياتهم من فلزات الحديد الموريتاني الذي تستخرجه الشركة.[20] ص15

و أما استفادة موريتانيا فكانت الحصول على نسبة 50 % من أرباح الشركة، فضلا عن الاستفادة من الضريبة على صادرات الحديد بنسبة 7 الي 9 % من إجمالي قيمة الصادرات سنويا، كما أن الشركة تعهدت باستثمار ثلاثة أرباع من أرباحها في تطوير الاقتصاد الموريتاني، كما اقتضى استغلال الحديد الخام في مناجم كدية الجل من خط السكة الحديدية بين تلك المناجم و ميناء انواذيبو على بعد 650 كيلومتر و هذا الميناء مجهز بأحدث معدات الشحن و التفريغ اللازمة لنقل خامات الحديد إلى الموانئ الأوروبية.

و استمرت هذه الشركة في مزاولة نشاطها الإستخراجي إلى أن تم تأميمها سنة 1974 من طرف الحكومة الموريتانية و تم نقل رأسمالها إلى الشركة الوطنية لصناعة والتعدين اسنيم التي أنشأت سنة 1972 و أسندت إليها مهمة البحث الجيولوجي و استغلال و تسويق خام الحديد و خامات النحاس في مدينة أكجوجت و كذلك خام الجبس.

و بسبب ضخامة الاستثمارات التي تقوم بها الشركة، فقد شرعت شركة اسنيم في يوليو سنة 1977 في التفاوض مع مجموعة من المساهمين حيث تم الاتفاق في سنة 1978 على إعادة تنظيم الشركة و جعلها شركة ذات اقتصاد مختلط، و بذلك تحولت اسنيم في عام 1980 إلى الشركة الوطنية للصناعة و المناجم "اسنيم - سم" و بلغ رأسمالها(9059.5) مليون أوقية موزعة كالآتي. [26] ص19

- الدولة الموريتانية (70.89 %).
- الشركة الكويتية للتجارة و المقاولات و الاستثمارات الخارجية (7.64 %).
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (6.17 %).

- الشركة العربية للتعدين (7.61 %).
- الصندوق المغربي للأبحاث و المساهمات المعدنية (30.09%).
- البنك الإسلامي (2.41 %).
- القطاع الخاص الموريتاني (2.19 %).

و هكذا يلاحظ أن الدولة الموريتانية خلال هذه الفترة كانت تسعى من خلال جعل الشركة ذات رأسمال مختلط إلى جانب رؤوس الأموال العربية، كما أنها احتفظت لنفسها بنسبة عالية تسمح لها بالتحكم في سياسة الشركة و إدارتها.

و بعد اكتشاف منجم المهويدات ذي الدرجة الرفيعة (60 – 75 %) درجة حديد، تقرر أن تبدأ الشركة في استغلاله عن طريق تمويل ذاتي و دعم مالي من فرنسا و بعض الدول العربية و البنك الأوروبي للاستثمارات.

و بعد أن تعرضنا لكل من شركة ميفرما و الشركة الوطنية للصناعة و المناجم (اسنيم) اللتان كانت لهما الفضل في تطور الإنتاج الموريتاني من المعادن، نتعرض الآن إلى تطور إنتاج كل من الحديد النحاس و الجبس في النقاط التالية :

2 . 1 . 1 . مساهمة صناعة استخراج الحديد في الإنتاج و في إشباع الحاجات من الحديد و الصلب

- مساهمة صناعة استخراج الحديد في الإنتاج :

قبل الحديث عن كمية الإنتاج فإنه من الضروري التعرف على الاحتياطي الموريتاني من الحديد و كذلك على العوامل التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند استخراج المعدن.

تعتمد الكميات التي تستخرج من الحديد على عدد من العوامل و من أهمها مدى حجم احتياطي البلد من رواسب الحديد، فضلا عن درجة تركيزه في تلك الرواسب، و بالنسبة لاحتياطي موريتانيا من الحديد الخام يقدر ب 2465 مليون طن في عام 1967 و الذي يشكل نسبة 21.6 % من الاحتياطي العربي و بدوره يشكل نسبة 1.4 % من الاحتياطي العالمي [20] ص15، فهي تأتي بعد ليبيا من حيث احتياطها الكلي و من حيث حجم الاحتياطي المؤكد تحتل موريتانيا الدرجة الرابعة بعد الجزائر و مصر و السودان على الترتيب أما بالنسبة لدرجة تركيزه فتحتل موريتانيا الدرجة الثانية بعد ليبي

أما من ناحية كمية الإنتاج، فقد بلغت الكمية المنتجة من طرف شركتي ميفرما و اسنيم، كما هو موضح في الجدول التالي من سنة (1973 - 1988) كما يلي

.

الجدول (15) : كمية إنتاج موريتانيا من الحديد الخام للفترة (1973 -1988الوحدة (الف طن)

[27] ص26.

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1973	2516	**1981**	8409
1974	4526	**1982**	9257
1975	6284	**1983**	10445
1976	7198	**1984**	11800
1977	7045	**1985**	8750
1978	8051	**1986**	9543
1979	8678	**1987**	7344
1980	9103	**1988**	7083

نلاحظ من خلال الجدول السابق مدى ارتفاع الإنتاج الموريتاني من الحديد الخام و عدم ربط هذا الإنتاج بحجم الاحتياطي، حيث قفز الإنتاج من 2516 ألف طن إلى 9103 ألف طن خلال الفترة (1973 – 1980)، ثم شهد انخفاضا طفيفا في سنة 1981 مقارنة بالعام السابق، ثم عاد مرة ثانية إلى الارتفاع حتى وصل إلى أقصى معدل للزيادة عندما وصل إلى 11800 ألف طن سنة 1984، ثم هبط الإنتاج بعد ذلك كما يظهر من نفس الجدول، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض الطلب على خامات الحديد من طرف الدول الأوروبية الغربية المستورد الرئيسي لخامات موريتانيا من الحديد،

و بعد سنة 1988 فإن الإنتاج كان على النحو التالي :

الجدول (16) : إنتاج الحديد الموريتاني خلال الفترة 1990 - 2003).

الوحدة (ألف طن). [25] ص45 .

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1990	8971	**1997**	9261
1991	8939	**1998**	9120
1992	8473	**1999**	10110
1993	7660	**2000**	11951
1994	7402	**2001**	11535
1995	9105	**2002**	10246
1996	9203	**2003**	10474

يتضح من الجدول السابق أن إنتاج الحديد ظل يتناقص خلال الفترة 1990 - 1993 حيث بلغ متوسط نسبة تراجع إنتاجه خلال هذه الفترة حوالي 4.6 % سنويا، و يعود هذا الانخفاض إلى عدم النجاح الاقتصادي لبعض المشاريع التي كانت الدولة تسعى إلى تحقيقها (مصنع الصلب الكهربائي و مصفاة النفط في مدينة انواديبو) بالإضافة إلى انخفاض الطلب على خامات الحديد الموريتاني.

و في الفترة 1994 - 1999 شهد إنتاج الحديد تزايدا ملحوظا باستثناء سنة 1997 و يرجع التحسن في الإنتاج في هذه الفترة إلى بدء استغلال مناجم الكلابه* سنة 1995، و تبنى (اسنيم - سم) عام 1996 خطة تقويم شاملة بهدف زيادة الإنتاج ليصل إلى 12 مليون طن، و يبدوا من خلال الجدول السابق، أن الشركة قد نجحت إلى حد ما في زيادة الإنتاج ليقترب من هذا الهدف، إذ وصل إنتاجها في سنة 2000 إلى 11.535 ألف طن.

و بصفة عامة، فقد بلغ حجم الكميات المنتجة من الحديد 248108 مليون طن خلال الفترة 1973 الي 2002. و لقد تم إنتاج هذه الكمية من طرف شركة اسنيم التي تولت الإنتاج منذ سنة 1974 و وصل إنتاجها إلى 93069 مليون طن خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات و بلغ إنتاجها 136181 مليون طن.وخلال عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة

و هذا الإنتاج الكبير دليل على أن الشركة لم تأخذا في الاعتبار أن هذه الثروة غير متجددة و نافدة، و بالتالي ينبغي ترشيدها لتتم الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة.

و يمكننا وضع الملاحظات التالية حول تطور الإنتاج من الحديد:

- ارتفاع مضطرد من سنة 1973 – 1980 ويتفق هذا التزايد في كميات الإنتاج، مع الحاجة المتزايدة في هذه الفترة للصناعة الأوربية و اليابانية إلى فلزات الخامات الحديدية.
- ارتفاع جديد خلال سنة 1982 إلى 1984 حيث بلغ الإنتاج 11.8 مليون طن سنة 1984.

أما ابتداء من سنة 1985 إلى سنة 1993، فقد عرف الإنتاج اضطرابا صحبه تقهقر في بعض الأحيان و ارتبط ذلك الاضطراب و التقهقر بـ :

- الإضراب الذي شمل كافة عمال الشركة الحديد في ميناء التصدير خلال سنة 1989
- الظرفية الاقتصادية للزبناء، حيث عرفت الصناعة التعدينية أزمة نتج عنها تراجع إنتاج الصلب، و بالتالي انخفاض أثمانه فأدى ذلك إلى تقليص الواردات من خامات الحديد [28] ص6.

و في سنة 1984- 1993 بدأ الإنتاج يتحسن و شهدت سنة2000 ذروة ذلك و يعود هذا التحسن إلى وضعية الشركة حيث بدأ العمل في مشروع قلب الغين، و لتحضير لمشروع امهاودات كما تحسنت أيضا السوق العالمية للحديد.

و بصفة عامة فإن الإنتاج الموريتاني من خامات الحديد كان و ما يزال مرتفعا مقارنة مع احتياطيها من الحديد الخام المؤكد و المحتمل و مقارنة مع الإنتاج العالمي و الإفريقي و العربي.

- مساهمة صناعة استخراج الحديد في إشباع الحاجات المحلية من الحديد و الصلب.:

لقد لاحظنا فيما سبق مدى مساهمة صناعة استخراج الحديد في الإنتاج وسنوضح مدى مساهمة هذه الصناعة لحاجة البلد من منتجات الحديد و الصلب و في تحفيزها لقيام صناعات أخرى متفرقة منها أو مستهلكة لمنتجاتها.

وليس من الصدفة أن يعتبر الاقتصاديين مدى ارتفاع استهلاك الحديد و الصلب في بلد ما كدليل قاطع على مستوى التطور الاقتصادي عموما و التطور الصناعي خصوصا، و تأتي أهمية صناعة الحديد و الصلب من خلال ارتفاع نسب مساهمتها في الصناعات الرئيسية الأخرى لما تتمتع به من ارتباطات خلفية و أمامية كبيرة تعمل على تنشيط الصناعات المغذية لها أو المستهلكة لمنتجاتها، و حيث اتضحت أهمية هذه الصناعة لا في اقتصاديات البلدان القائمة بها فحسب بل في بلدان العالم. لذلك سنعتمد على معيار حصة الفرد من استهلاك هذه المادة كمؤشر للتخلف أو التقدم الاقتصاديين، و في هذا الصدد يلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بين حصة الفرد من منتجات الحديد و الصلب في الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث بلغت الحصص (554، 565، 396، 44، 15، 11) كيلوغرام، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي سابقا و ألمانيا الغربية و تركيا و الهند و مصر على التوالي في عام 1976، و في موريتانيا و اليمن قدرت حصة الفرد من الحديد و الصلب بنحو 6 كيلوغرام عام 1980.[29] ص14.

و بالنظر إلى قلة المعلومات عن استهلاك موريتانيا من الحديد و الصلب نجد من الصعوبة بمكان الخوض في تفاصيل حصة الفرد من الحديد و الصلب و مع ذلك هناك بعض المؤشرات تلقى الضوء على مدى انخفاض حصة البلد من الحديد و الصلب و مشتقاته مقارنة مع إنتاجه من هذه المادة، و تلك المؤشرات هي الاستهلاك الظاهري المباشر للحديد و الصلب و الاستهلاك الظاهري غير المباشر.

و فيما يتعلق بالاستهلاك الظاهري المباشر للحديد و الصلب في موريتانيا، فعلى الرغم من أن موريتانيا تعتبر من كبريات الدول المنتجة للحديد الخام منذ عام 1963 حتى الآن، فقد ظلت شركة ميفرما تستغل الحديد الخام في موريتانيا منذ استقلال موريتانيا 1960 حتى تم تأميمها في عام 1974 و تقوم بتصدير كافة إنتاجها من الحديد الخام إلى الدول الأوروبية المتقدمة حيث يصنع هناك و بأشكال

مختلفة ذات قيمة مضافة عالية ثم يعاد تصديره إلى بلدان العالم بما فيها موريتانيا ا، مع فارق كبير بين سعر الطن الواحد من الحديد الخام و الذي يبلغ 18 دولار للطن الواحد في عام 1976، مقابل 350 دولار كمعدل لسعر الطن الواحد من الحديد و الصلب في نفس العام [20] ص23

و قصد الاستفادة من هذا الإنتاج الكبير من الحديد الخام، فقد أنشأت موريتانيا سنة 1975 الشركة العربية للحديد و الصلب بتمويل قدره 450 مليون أوقية موزعة بين :

- الشركة الوطنية للصناعة و المناجم 33.3 %.
- الشركة العربية للتعدين و الصلب البحرينية (ازاكو) 33.3 %.
- الشركة العربية للتعدين الأردنية (ارمسيكو) 33.3 .%

و بالنسبة الباقية و هي 0.01 % موزعة بين الأفراد.

و تعمل هذه الشركة على إنتاج قضبان و أسلاك الفولاذ للأعمال الإنشائية بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 12 ألف طن سنويا من قضبان الحديد المستعملة في البناء، في حين أن إنتاجه الحالي لا يتجاوز 4019 طنا أي ما يعادل نسبة 33.5 % من طاقته الإنتاجية.

و تمكنت الشركة من تغطية حاجة السوق المحلية من منتجاتها عند هذا المستوى من الإنتاج نظرا لضيق السوق المحلي، مما جعل الشركة تعاني من صعوبات في التصريف بالإضافة إلى مشكلة التكلفة المرتفعة لمنتجاتها بسبب الاعتماد على المحروقات المستوردة بهدف توليد الطاقة الكهربائية التي يعمل بها المصنع (مصنع الصلب الكهربائي)، الأمر الذي يجعل هذه المنتجات غير منافسة سواء في الأسواق الخارجية أو في السوق المحلية.

وعليه فإن اسم هذه الشركة (الشركة العربية للحديد و الصلب) أكبر من العمل الذي تقوم به و هو عملية تصهير الحديد المستعمل سابقا و تصفيحه ليصبح قابلا للاستعمال في البناء، و مع ذلك تبقى لهذه الشركة العربية أهمية رمزية خاصة من حيث كونها ثمرة من ثمار التكامل الاقتصادي العربي (رؤوس الأموال خليجية، و الخبرة الفنية تونسية و المواد الأولية موريتانية)، كما تعتبر هذه المؤسسة الصناعية إحدى المؤسسات الرائدة في مجال الصناعة الموريتانية لتخصصها في تقييم الموارد الطبيعية لهذا البلد.

و بالإضافة إلى الاستهلاك الظاهري المباشر لمنتجات الحديد و الصلب، تستهلك كميات هائلة من منتجات الحديد و الصلب على شكل غير مباشر مثل السيارات و الماكينات و ما شابه ذلك، ولذا يلاحظ انخفاض نسبة الاستهلاك الظاهري غير المباشر لموريتانيا مقارنة مع بعض الدول العربية و خاصة (الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، تونس و السودان)، الأمر الذي يعكس حالة التخلف التي تسود البلد، حيث لم تتجاوز نسبة استهلاكه الظاهري غير المباشر للحديد و الصلب نحو 2 % من إجمالي استهلاك الأقطار العربية المذكورة.

وعليه فإنه من الضروري تطوير صناعة استخراج الحديد إلى الصناعات التحويلية للحديد و الصلب و ذلك من خلال الوقوف على أهم المشاكل التي تعرقل ذلك و المتمثلة في عدم اكتشاف مصادر الطاقة اللازمة لهذه الصناعات مثل النفط و الفحم و الغاز و هناك أيضا مشكلة ضيق السوق الوطنية، ذلك أن منتجات هذه الصناعة تحتاج إلى اتساع حجم السوق المناسب لتصريف منتجاتها.

و على ضوء ما سبق يمكن استخلاص بعض النتائج، و من أهمها ارتفاع إنتاج موريتانيا من الحديد الخام، و لكن لما كان هذا الإنتاج الهائل مخصصا أساسا للتصدير طبقا لحاجة المصانع الأوروبية، بغض النظر عن حاجة التنمية الوطنية بشكل شامل و التنمية الصناعية بشكل خاص، الأمر الذي خلق حالة شبه حلقة مفرغة من التخلف الاقتصادي في البلد و التي تتجسد في سد جزء كبير من حاجة البلد المحدودة جدا من منتجات الحديد و الصلب عن طريق الاستيراد و من خلال ذلك تتسرب معظم حصة البلد القليلة المتأتية من رسوم تصدير خامات الحديد إلى خارج الوطن، ناهيك عن فقدان البلد التأثير الإيجابي لصناعة الحديد و الصلب و تضافر ظاهرة الاعتماد على الخارج (استيراد، و تصدير) للحديد و الصلب، مما كان سببا في محدودية التكامل الاقتصادي عموما والتكامل الصناعي خصوصا و بالتالي تعميق ظاهرة التخلف الاقتصادي .

غير أن ضغط ظروف الحياة القاسية مع مرور الزمن، قد يؤدي إلى زيادة الوعي في هذا الصدد، الأمر الذي سيؤدي لا إلى زيادة مساهمة صناعة استخراج الحديد في عمليات التنمية الوطنية و تطوير هذه الصناعة إلى صناعات تحويلية متكاملة . مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. 1. 2 . مساهمة صناعة استخراج النحاس في الإنتاج.

بدا إنتاج معدن النحاس في عام 1971 في قلب أم قرين، على بعد 14 كيلومتر من مدينة اكجوجت في وسط البلاد و ذلك على شكل أوكسيد النحاس و تكثيفه بطريقة توركو Torco و هي اختصار لعبارة معالجة فلزات النحاس المقاومة. و يمكن اعتبار هذه التجربة الأولى من نوعها التي تساهم موريتانيا المستقلة مباشرة في تكوينها كصناعة منجمية ثقيلة، كما أنها إلى جانب استغلال معدن الحديد تعتبر العملية الثانية الرئيسية للإقلاع الصناعي في البلاد.

قدر الاحتياطي من معدن النحاس في عام 1975، بثلاثة ملايين طن من الأوكسيد و 20 مليون طن من كبريت النحاس.

و تحتل موريتانيا المرتبة الرابعة في الوطن العربي، بعد الأردن و المغرب و السعودية من حيث حجم الاحتياطي العام من هذا المعدن، حيث يمثل نحو 8 % من الاحتياطي العربي من النحاس، و كان الإنتاج خلال الأعوام (1981 – 1988) كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (17) : إنتاج النحاس في موريتانيا للفترة(1981 – 1987الوحدة(آلف طن) [28] ص13.

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإنتاج	4.5	14.8	21.8	20	6.6	9.6	7.6

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كمية الإنتاج شهدت تذبذبا بين الأعوام 1981 - 1987 حسب الطلب في السوق الدولية، فبلغ الإنتاج 4.5 ألف طن في سنة 1981 ثم ارتفع إلى 14.8 ألف طن في عام 1982 و وصل إلى قمته في عام 1983 حيث كان 21.8 ألف طن، ثم أخذ يتراجع تدريجيا.

ويعود هذا الاضطراب في الإنتاج لعدة أسباب هي :

- ان انتاج النحاس لم يكن مربحا تجاريا . ، فلم تعمل الشركة إلا بنسبة 50 % فقط من طاقتها الإنتاجية و بالتالي تحققت خسائر للشركة لا سيما بعد عام 1983
- ارتفاع أسعار النفط، نظرا أن الإنتاج يستهلك مواد نفطية بغزارة
- صعوبات التصريف في السوق الدولية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا قرر مجلس إدارة الشرطة إغلاق المنجم في نهاية عام 1984، و كما بينا سابقا فإن الحكومة الموريتانية حفاظا منها على الإنتاج و الاستخدام في الشركة، قررت شرائها بمبلغ 920 مليون أوقية و بالاستمرار في الإنتاج و تحمل الخسائر و كلفت شركة اسنيم الوطنية بإدارة الشركة الموقوفة (سوميما).

ونظرا لتراكم الخسائر في الأعوام التالية و الأوضاع المالية الصعبة التي عانت منها الحكومة اضطرتها لاتخاذ القرار الصعب بتوقيف الإنتاج عام 1988.وقد تبنت الحكومة الموريتانية هذا القرار لعدة أسباب هي:

- أسباب خارجية عند الإدارة الموريتانية، كالأوضاع الدولية،
- فوضى النظام النقدي الرأسمالي و المضاربة الدولية على المادة الأولية و ارتفاع سعر النفط، قد كانت وراء إفلاس و توقف الإنتاج.

إلا أن ذلك كله لا ينقص من القيمة الهامة الخاصة بالمشروع، الذي يشكل بالنسبة لموريتانيا مركزا وطنيا للتقدم التقني و قطبا صناعيا و اقتصاديا هاما.

لذا فإن الحكومة الموريتانية لم تفقد الأمل بمواصلة الإنتاج و بالفعل فقد تشكلت شركة مختلطة لاستغلال كبريت النحاس المتواجد بكمية كبيرة نسبيا في المنجم كما أشرنا سابقا و ذلك باستخدام طرق فنية حديثة مازالت قيد الدراسة و التجربة، و قد تعاقدت هذه الشركة في عام 1995 مع شركتين لإقامة المنشآت الضرورية لاستخراج النحاس و تركيزه بما في ذلك الاستفادة من الذهب الموجود فيه.

إلا أن شركة "سامين" لازالت تتعثر أحيانا، بسبب نقص التمويل - لعدم دفع معظم رأس المال المكتتب - و أحيانا أخرى بسبب عدم توصلها إلى تقنية فعالة لتركيز النحاس الكبريتي، و بالتالي فإن مساهمتها في عملية التنمية الصناعية محدودة جدا إن لم تكن معدومة حتى الآن.

على ضوء ما سبق يمكن استخلاص بعض النتائج من صناعة خامات النحاس في البلاد و من هذه الاستنتاجات مثلا، وجود قدر من الارتباطات بين صناعة خام النحاس في البلاد، و بعض الموارد الاقتصادية الوطنية، و التي تتمثل في توفيرصناعة النحاس بما تحتاجه من الملح المتواجد بكثرة في البلد و لكن عدم تطوير صناعة النحاس إلى صناعات تحويلية للنحاس حالت دون تقديمها لصناعة استخراج الملح بما تحتاجه من أجهزة و معدات مصنوعة من النحاس أو يدخل النحاس في صناعتها كأسلاك الكهرباء، اللازمة للأغراض الكهربائية التي تلزم لصناعة استخراج الملح، فضلا عن عدم تغذيتها لنفسها بما تحتاجه من مستلزمات استخلاصها من خاماتها من المستلزمات الكهربائية و المعدات و الآلات التي يدخل في صناعتها النحاس، إما فلزا أو سبائك مع فلزات أخرى، إذ تشكل استخدامات النحاس نسبة

53 % للأغراض الكهربائية و 16 % للإنشاءات و 12 % في صناعة الآلات و المعدات و 8 % في صناعة وسائل المواصلات، 6 % صناعة للأغراض المنزلية و أخيرا 5 % في أغراض صناعات أخرى. [30] ص24.

إن عدم تكامل حلقات صناعة النحاس في البلد، أدى إلى محدودية استفادة البلد من مزايا صناعة النحاس و بالتالي فقدان القيمة المضافة العالية التي كان بإمكان البلد جنيها لو أن هذه الصناعة متكاملة الحلقات فضلا عن العمالة التي يمكن أن توفرها، الأمر الذي أدى إلى تغطية حاجة البلد من منتجات النحاس المختلفة عن طريق الاستيراد و بالتالي إنفاق العملات الصعبة لذلك، و التي كان بالأحرى إنفاقها في مجالات أخرى فيما لو تطورت هذه الصناعة إلى صناعة تحويلية.

و لكن جل تفكير المسؤولين عن هذه الصناعة شأن الصناعات التعدينية الأخرى في البلد منصب على رفع الإنتاج، بغض النظر عن الاحتياطات المتاحة.

2. 1. 3. مساهمة صناعة استخراج الجبس في الإنتاج

بالإضافة إلى صناعة استخراج الحديد و النحاس، هناك صناعة استخراجية أخرى لا تقل عنهما من حيث المساهمة في الإنتاج و هي صناعة استخراج الجبس، التي تولتها الشركة الوطنية للصناعة و المناجم (اسنيم) منذ عام 1983، و يبين لنا الجدول التالي تطور إنتاج الجبس أثناء تولي الشركة الوطنية للصناعة و المناجم إدارته.

الجدول 18 : تطور إنتاج الجبس للفترة (1983 - 1988)الوحدة(ألف طن).[25] ص23.

السنة	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الإنتاج	1955	16731	1267	1597	1517	1350

من خلال الجدول السابق نلاحظ تحسنا في إنتاج مادة الجبس خلال الفترة (1983 - 1984) و التي تعود إلى زيادة الطلب عليه أثناء الفترة الأولى لإنتاجه، و بعد هذا التحسين نلاحظ تدهورا في الإنتاج ابتداء من 1986 و حتى نهاية الفترة، و يعود السبب الرئيسي في تدهور الكميات المنتجة من مادة الجبس إلى الاضطرابات العديدة التي شهدها الإنتاج الموريتاني من المواد المعدنية خلال هذه الفترة بسبب .انخفاض الطلب .

و قد ظلت الشركة الوطنية للصناعة و المناجم تتولى عمليات الإنتاج من هذه المادة حتى بداية.التسعينيات، حين تولت عملية الإنتاج الشركة العربية للصناعات المعدنية "سامبا"، التي تأسست في عام 1994 برأسمال قدره 20 مليون دولار، تعود ملكيته للدولة الموريتانية بنسبة 51% و المستثمرين الكويتيين بنسبة 49 %.

و قد أنجزت "سامبا" مجموعة من الدراسات الصناعية الهامة، إلا أن الإنجاز الصناعي الأهم لهذه الشركة هو مصنع لجبصين (Plâtre) في العاصمة انواكشوط، لتقييم خامات الجبس المتوفرة محليا بغزارة و قد كلف هذا المصنع 480 مليون أوقية و تبلغ طاقته الإنتاجية 10 آلاف طن سنويا و هو يتيح بالفعل منذ عام 1995 لسد حاجات موريتانيا من هذه المادة (الجبصين) و تمثل 25 % من إنتاجه و تصدر النسبة الباقية 75 % إلى الدول الإفريقية المجاورة و خاصة السينغال باتفاق ثنائي بين الطرفين و الجدول التالي يوضح لنا تطور إنتاج شركة"سامبا" من الجبس خلال الفترة (1996 –2001).

الجدول (19) : تطور إنتاج "سامبا" من الجبس خلال الفترة (1996 - 2001).الوحدة(ألف طن) .[21]ص42.

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإنتاج	12636	19322	6033	8849	3599	3539

إن إنتاج شركة "سامبا" قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة (1996 – 1997) و يعود ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات الشركة خلال هذه الفترة، إذ أن الشركة تنتج حسب الطلبات المقدمة لها

من الزبناء، إلا أن هذا الإنتاج ما لبث أن شهد انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة (1998 - 2001) و يعود هذا الانخفاض إلى تقلبات السوق الداخلية و الخارجية التي يتم تصريف الإنتاج إليها.
و يبقى أن نشير في النهاية إلى أن التقنيات التي تستخدمها "سامبا" هي التقنيات ذات كثافة رأسمالية عالية مما جعل مساهمتها في امتصاص البطالة قليلة جدا إذ لا تتجاوز 82 شخصا . [30] ص45.

وعليه فإن المؤسسات الأربع السالفة الذكر (اسنيم- ، سامين، سامبا، سافا)، مؤسسات رائدة في مجال الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا لتخصصها في تقييم الموارد الطبيعية لهذا البلد و انطلاقا مما تقدم يتبين عجز الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا عن القيام بالدور الذي كان من المفروض أن تقوم به و اقتصارها على تصدير الخامات المعدنية إلى الدول الصناعية تبعا لرغبات هذه الأخيرة، مما أدى إلى ظهور و تفاقم الازدواجية الاقتصادية و حصول استنزاف للموارد المعدنية، و تزايد التبعية الاقتصادية و التكنولوجية للعالم الخارجي، مما عرقل عملية التصنيع ذاتها.

فبالنسبة للازدواجية أدى استغلال خامات المعادن لأول مرة في موريتانيا، إلى اختلال التوازن الاقتصادي ، التي سادت في موريتانيا لقرون عديدة إذانشطر كل من الاقتصاد الوطني و المجتمع إلى شطرين، الشطر الأول و المسمى بالقطاع الحديث، يتكون من الصناعات الاستراتيجية المعدنية و الخدمات الإدارية و التجارية التابعة لها و الفئات الاجتماعية المستفيدة منها، أما الشطر الثاني من الاقتصاد و المسمى بالتقليدي، فيتكون من جميع النشاطات الاقتصادية السابقة للرأسمالية و الذين يعيشون منها.

في حين كان القطاع الحديث يستخدم تقنيات إنتاج متطورة ، كان القطاع التقليدي يستخدم تقنيات إنتاج شديدة التخلف، فنجم عن ذلك انفتاح القطاع الأول بصورة مطلقة على العالم الخارجي، في حين تقوقع القطاع الثاني على ذاته لذلك تكونت علاقات محدودة جدا بين هذين القطاعين و هي علاقات لايمكن أن تقود إلى استيعاب القطاع الرأسمالي للقطاع السابق للرأسمالية أو التقليدي لسبب بسيط و هو عجز القطاع الرأسمالي عن امتصاص البطالة المقنعة المتواجدة في القطاع التقليدي. [30] ص51.

وعليه فان الثروة المعدنية لم يتم استغلالها لصالح الشعب لذلك دخلت الدولة في صراع مع الشركات الأجنبية و الدول الغربية التي تقف وراءها و خاصة فرنسا و كانت نتيجة هذا الصراع إرغام الحكومة الموريتانية في بداية التسعينيات على القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية الهامة نذكر منها :

- .خوصصة المؤسسات العمومية
- الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي، إصدار عملة و تأسيس المصرف المركزي.
- إشراف الدولة مباشرة على الفروع الاقتصادية الحيوية لعملية التنمية كالمصاريف و الصناعات الأساسية و التجارة الخارجية.

و هكذا كانت هذه التدابير ، وراء التوجه نحو بناء القاعدة الصناعية الوطنية بالتركيز على الصناعات التحويلية لما لها من أهمية في زيادة القيمة المضافة الصناعية.

2. 2. واقع الصناعة السمكية في موريتانيا

تعتبر الشواطئ الموريتانية على المحيط الأطلسي من أغنى شواطئ العالم بالثروة السمكية، و ذلك نظرا لتوفير عوامل طبيعية ملائمة لنمو الأسماك حيث يتعرض الساحل الموريتاني لتيار كناريا البارد الذي يمر في مياه دافئة و قليلة العمق تتعرض لشمس قوية مما يساعد على نمو أعشاب (البلانكتون) الضرورية لنمو الأسماك كما يتميز موسم الصيد في موريتانيا بطول فترته التي تشمل معظم أشهر السنة بسبب المؤثرات المناخية المناسبة، و يقدر خبراء في منظمة التغذية العالمية (F.A.O) أن بإمكان موريتانيا استخراج ما بين (500 - 800) ألف طن من الأسماك سنويا، دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك في سواحلها . [31]ص54.

و قد تعرضت هذه الثروة كغيرها من الثروات الموريتانية لعمليات نهب مستمرة وقدرت السلطات الموريتانية المختصة، كميات السمك المسروقة في عام 1972 بمقدار 450 ألف طن من أسماك البحر، و لا شك أن هذه الأرقام ستكون دون واقع عملية النهب تلك بسبب ضعف المراقبة البحرية الموريتانية و خبرة أساطيل الصيد الأجنبية في أساليب النهب.

و يتكون النشاط السمكي في موريتانيا من نشاطين فرعيين هما :نشاط الصيد التقليدي الذي توجه منتجاته لسد حاجة السوق الداخلية و هي محدودة لكون الوسائل المتبعة في هذا النشاط بسيطة جدا و نشاط الصيد الحديث الذي توجه منتجاته إلى الأسواق الخارجية.

و فيما يلي نتناول أنواع الصناعات السمكية و من ثم الشركات العامة و المختلطة العاملة في مجال الصناعة السمكية.

2. 2. 1. أنواع الصناعات السمكية.

إن قطاع الصناعات السمكية في موريتانيا، لم يتجاوز مستوى التجميد و التخزين و مازال معظم الإنتاج الوطني من الأسماك يصدر على شكل خام مجمد، و في مجال التجميد و التخزين توجد في موريتانيا و أساسا في انوذيبو وحدات معالجة و تجميد و تخزين الأسماك، و تتضمن هذه الوحدات مصانع للثلج و القدرات المتوفرة هي 150 طن يوميا من المعالجة و التجميد و 150 طن يوميا من الثلج و 15 ألف طن من التخزين.

و بالإضافة إلى هذه الوحدات الموجودة في انواذيبو، توجد في انواكشوط وحدات صغيرة تمكن من معالجة و تخزين منتجات الصيد التقليدي و تشرف الشركة الخاصة بتسويق منتجات الصيد التقليدي و دعمه على إنجاز سلسلة التجميد و تخزين الأسماك على امتداد التراب الوطني و من ثم تصديره و خاصة ما بين انواكشوط و انواذيبو.

وقد عرفت الصناعة السمكية تطورا هاما خلال الفترة (1989-1999) كما يوضح الجدول التالي :

الجدول (20) : تطور الصناعة السمكية خلال الفترة (1989 - 1999).[32] ص52.

السنة	كمية الإنتاج (بالطن)	الكمية المصنعة و المصدرة (بالطن)	القيمة النقدية (مليون أوقية)
1989	242349	28000	734
1990	553842	27000	-
1991	377911	143400	4551
1992	53100	179900	4849
1993	278650	312100	8773
1994	285952	262800	9452
1995	572777	-	-
1996	535390	388176	20424
1997	542575	381278	19909
1998	365113	350508	20759
1999	-	343490	20769

من خلال الجدول السابق نضع الملاحظات التالية :

1- وجود تذبذب شديد في الإنتاج السمكي الموريتاني، حيث ارتفع من 242 ألف طن في عام 1989 إلى 553 ألف طن في عام 1990، ثم هبط فجأة إلى 278 ألف طن في عام 1993 و يرجع هذا التذبذب في الإنتاج إلى عدة عوامل اهمها :

دخول وخروج الكثير من شركات الصيد البحري الموريتاني في هذا القطاع مما ينعكس على نمو الناتج ذاته، و كذلك تهرب الأساطيل الأجنبية و حتى المحلية من تفريغ حصيلتها من الصيد في الموانئ الموريتانية كلما سمحت لها الفرصة بذلك.

2- وجود تباين كبير بين الكميات السمكية المصطادة و الكميات السمكية المصدرة، و لا يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي للسمك فهذا الاستهلاك لا يتجاوز 10 ألاف طن سنويا، بل يرجع إلى ارتفاع نسبة المفقود عند معالجته، فالتجميد مثلا يفقد السمك 20 % من وزنه الأصلي و التعليب يفقده أكثر من ذلك.

3- وجود تذبذب في القيمة النقدية للصادرات السمكية و يعود ذلك من ناحية تذبذب الكميات المصدرة و من ناحية أخرى إلى تذبذب السعر العالمي للسمك، حيث يتراوح سعر الطن الواحد من السمك المعالج بين 1100 إلي 2000 دولار أمريكي.[32] ص13.

4- إن معظم المعالجات التي تجرى على السمك قبل تصديره هي معالجات بسيطة تتمثل في التنظيف و التعليب و التجميد، أما التصنيع بمعنى الكلمة (المعلبات - الزيوت - الطحين) فلازال محدودا كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول (21) : حجم و قيمة المنتجات السمكية خلال الفترة (1990 - 1999)(الكمية بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الأوقية). [33] ص113.

	التجميد		التمليح و التجفيف		الزيوت		الطحين		المعلبات	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
1990	21750	-	386	-	746	-	8849	-	2.84	-
1991	136426	4340	804	31	283	7	5962	111	-	-
1992	163008	4316	453	23	1057	27	13525	289.6	-	-
1993	278192	79670.2	369	31	1799	46.5	31063	659.3	274	8.6
1994	237080	8570.3	699	53.4	1916	59.9	22372	579.3	165	9.1
1996	348765	19333	663	54	2615	87	36153	949	651	1
1997	344609	18926	581	56	3887	83	33001	844	44	1
1998	318614	19837	677	70	2618	59	28531	787	9	2
1999	313916	19767	752	89	2438	61	26330	846	504	10

نلاحظ من مقارنة الجدول رقم (21) بالجدول رقم (20) أن الكميات السمكية المصنعة على شكل زيوت و طحين و معلبات تشكل نسبة ضئيلة من الكميات المصطادة في المياه الموريتانية، كما نلاحظ الانخفاض الكبير الذي شهدته صناعة التعليب السمكي و التي تعتبر من أهم الصناعات التحويلية السمكية، حيث انخفضت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية السمكية إلى أقل من 70 % في سنة

1998، و قد تراوحت مساهمة صناعة التعليب السمكي في الصناعة السمكية ككل بين 0.1 % و 4 % كحد أعلى، و هذا أيضا هو حال صناعة الزيوت و الطحين.

و هكذا فإن تتبع الصناعة السمكية في موريتانيا، ما هو سوى عملية استخراج السمك من البحر و تجميده و تصديره إلى أسواق الاستهلاك العالمية، فالصناعة السمكية بدلا من أن تدخل في عملية التنمية الصناعية كي تصبح محركا لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد.

و بالنسبة للتجميد و التبريد الذي يعتبر من أهم الأنشطة الصناعية، فإنه يتم مباشرة على ظهر البواخر المجهزة بأحدث الأجهزة ثم تتم المعالجة في المصانع الأرضية، و تصل مدة التخزين إلى شهرين و من ثم يتم تصدير هذه الأسماك إلى الأسواق الخارجية و تستغرق عملية التجميد فترة تتراوح حسب الأنواع ما بين 8 إلى 15 ساعة و تتم هذه العملية بالهواء البارد المضغوط، و بالمقارنة بالموانئ المجاورة (لاس بالماس) و (داكار) فإن تكلفة التجميد مرتفعة في ميناء انواذيبو حيث بلغت 600 دولار أمريكي للطن، في حين بلغت 200 دولار في الموانئ المذكورة، و يرجع هذا التفاوت إلى قلة الخدمات و التجهيزات الأساسية مثل قطع الغيار و لهذا فإن السفن التي تقوم بعملية الصيد في المنطقة لا ترغب كثيرا في التوجه إلى ميناء انواذيبو لأداء خدمات التجميد لمنتجاتها، مما أدى إلى تسرب أغلب حصيلة البلد من هذا المورد.

أما الصناعات الأخرى فهي أقل أهمية بصفة عامة من التمليح و التجميد كما بين الجدول رقم(21) و هي في الأساس صناعة دقيق السمك و الزيوت، أما صناعة المعلبات (السردين) فقد شهدت فترة توقف في السنوات الأخيرة نتيجة للظروف المالية.

و بالرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة الموريتانية من أجل زيادة مساهمة هذا القطاع في التنمية الصناعية بصفة خاصة و التنمية الاقتصادية بصفة عامة نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه في رفع الإنتاجية الصناعية المتعددة الأشكال و التكميلية سواء من حيث تحويل أو تخزين المنتجات البحرية أو من حيث إقامة أنشطة صناعية حرفية (يدوية) و صيانة الصيد (تصليح السفن و تموينها)، رغم هذا كله ظل هذا القطاع نوعا من النشاط الخاص بالأجانب و لم تقم بسبب ذلك بينه و بين بقية القطاعات الأخرى أية علاقات هامة، و بالتالي لم يكن مد مجا في الاقتصاد الموريتاني و لا محرضا و دافعا لإنشاء صناعات تحويلية مكملة، شأنه في ذلك شأن الصناعة الإستخراجية المعدنية و بالتالي يصبح نشاط الصيد في موريتانيا امتدادا لـ "الصناعة الإستخراجية المعدنية" أكثر منه امتداد للصناعة التحويلية.

2. 2. 2. الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعة السمكية في موريتانيا

ظهرت هذه الاستثمارات بصورة خاصة منذ بداية الثمانينات بعد فشل السياسة السمكية القائمة على منح رخص الصيد للسفن الأجنبية و تبنى المسؤولين الموريتانيين "سياسة الصيد الجديدة"، و يتجلى العنصر الأول لهذه السياسة في ضرورة إنشاء استثمارات مختلطة بين الدولة الموريتانية و الدول الأجنبية وخاصة في مجال الصيد في المياه الموريتانية، و الهدف من ذلك هو إرغام تلك الأساطيل في المستقبل على تفريغ حصيلتها من الصيد في الموانئ الموريتانية لتصنيعها و تصديرها من جديد بعلم كامل من الدولة، كما يتجلى العنصر الثاني لهذه السياسة الجديدة في تحديد حد أدنى من الرسوم و الضرائب التي يجب على شركات الصيد العاملة في موريتانيا أن تدفعه لخزينة الدولة، إضافة إلى ضريبة تصاعدية تفرض على كل سفينة صيد حسب حمولتها و قد تأسست مجموعة من الشركات السمكية المختلطة تصل إلى عشر شركات برأسمال إجمالي قدره 5375.4 مليون أوقية، و هذه الوحدات تساهم فيها الدولة الموريتانية بنسب تتراوح بين 40 % و 51 % من رأسمالها، الأمر الذي يسمح بتوجيه نشاطها في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد.[22] ص19.

و من ناحية أخرى تقدر الاستثمارات التي نفذتها هذه الشركات فعلا بما لا يقل عن 11100 مليون أوقية، و تستهدف هذه الاستثمارات خلق طاقة إنتاجية سمكية إجمالية قدرها 383.6 ألف طن سنويا موزعة على النشاطات التالية :[22] ص23.

- التجميد على اليابسة 183 ألف طن سنويا.
- تخزين السمك 31.6 ألف طن سنويا.
- صناعة الجليد 91 ألف طن سنويا.
- صناعة طحين و زيت السمك 78 ألف طن سنويا.

و الجدول التالي يبين أهم هذه الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في مجال الصناعة السمكية الموريتانية.

الجدول (22) : الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في مجال الصناعة السمكية الموريتانية

.[30] ص92.

اسم الشركة	رأسمالها (مليون أوقية)	حصة الدولة الموريتانية (%)	حصة رأس المال المحلي (%)	حصة رأس المال الأجنبي (%)
الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد	180	51	-	49
الشركة الموريتانية الروسية للصيد	1104	49	-	51
الشركة العربية الليبية الموريتانية للثروة البحرية	2300	50	-	50
الشركة العربية الموريتانية العراقية للصيد البحري	1000	55	-	45
الشركة الصناعية الموريتانية الرومانية	180	15	36	49
الشركة الموريتانية للمثلجات « Sofrima »	16	35	65	-
الشركة الموريتانية لترقية الصيد التقليدي	100	35	65	-
س.أ.ي.ب	1552	3	-	97
مافكو – سيم	16	42	16	42
الشركة الموريتانية للتبريد (SMEF)	45	11	89	-

و أيا كانت أهمية الصيد بالنسبة لموريتانيا و رغم أن الشواطئ الموريتانية ما تزال من أغنى الشواطئ في العالم، إلا أن استفادة الدولة منه ظلت محدودة جدا و يعود ذلك إلى أسباب عدة من أهمها :

1- عدم وجود دراسة وافية للثروة السمكية الموريتانية و بالتالي عدم معرفة حجمها الحقيقي هذا من ناحية، و من ناحية أخرى تتواجد هذه الثروة على امتداد 650 كم طولا و 200 ميل بحري عرضا و هذا يجعل حراستها من أساطيل الصيد الأجنبية أمرا صعبا على البحرية الموريتانية ذات الإمكانات المحدودة.

2- غياب الرقابة الفعالة على البواخر المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية الموريتانية مما يجعل الأرقام التي تعلن عن هذه البواخر غير مطابقة للحقيقة.

3- تسرب حصيلة هذا النشاط من العملة الصعبة إلى الخارج عن طريق تسديد نفقات الصيانة و استيراد التجهيزات.

4- نقص الخبرة الفنية في مجال الصناعة السمكية و عدم انسجام معظم السكان - بسبب بيئتهم الصحراوية - مع هذا النوع من النشاطات الاقتصادية، سواء كان ذلك في ميدان الإنتاج، أو في ميدان الاستهلاك (90 % من الموريتانيين - العرب خاصة - لا يستهلكون الأسماك إلا عند الضرورة القصوى).

إن هذه العوامل مجتمعة تحول دون قيام هذا القطاع بدوره المحرض في عملية التنمية الصناعية خاصة و الاقتصادية و الاجتماعية عامة في هذا البلد المتخلف .

2. 3 . الهيكل العام للصناعة التحويلية في موريتانيا

لقد ظل دور منشآت الصناعة التحويلية في عملية التنمية محل دراسات عديدة خلال الثلاثين سنة الماضية، و لا شك أن الصناعة التحويلية أصبحت تتمتع بأهمية خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة.و لقد ازدادت أهمية الصناعة التحويلية في الآونة الأخيرة و لعبت دورا هاما في التنمية الصناعية لا سيما مع تزايد التكنولوجيا القابلة للتطبيق في منشآت صغيرة.

و لعل أهم الدروس المستفادة من تجارب التصنيع الناجحة في الدول الصناعية المتقدمة و في بعض الدول النامية على حد سواء، ذلك الدور الفعال الذي لعبته و ما زالت تلعبه الصناعة التحويلية في هذا المجال، أكثر من هذا فإن نمو و تعاظم دور المشروعات الصناعية الكبيرة أو العملاقة نتيجة لما أحدثته الثورة العلمية أو التكنولوجية المعاصرة و في تطور أدوات الإنتاج، و ما صاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة و التنظيم الصناعيين لم يستطيع أن يمحو ذلك الدور الفعال الذي لعبته الصناعات التحويلية و ما تزال في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة و التنمية الصناعية بصورة خاصة، في معظم التجارب التنموية الناجحة في دول العالم المتقدم و النامي على السواء.

و يمكن القول بأن الكثير من تجارب و محاولات التصنيع و التنمية قد فشلت في الكثير من البلدان النامية، لأنها لم تستطيع الوصول الى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التحويلية في دفع عجلة التصنيع و التنمية، فالاتجاه الذي ساد سياسات التصنيع و التنمية في معظم البلدان النامية و من بينها موريتانيا و الذي اعتمد على التصنيع من أجل "الإحلال محل الواردات" و ذلك بدافع الرغبة في تصفية البنية الأحادية للاقتصاد الوطني و المعتمدة على المعدن الوحيد و المورث من الفترة الاستعمارية، فهذا الاتجاه لم يساهم في زيادة فرص التوظف إسهاما كبيرا، حيث أن فنونه الإنتاجية المستخدمة كانت مكثفة لعنصر رأس المال، كما أن هذا النوع من التصنيع لم يسهم في توسيع نطاق السوق المحلي نظرا لضآلة آثاره التكاملية الخلفية و الأمامية مع سائر قطاعات الاقتصاد القومي.[34] ص108.

و هكذا فقد كان هذا الاتجاه الذي ساد سياسات التصنيع في موريتانيا كغيرها من معظم الدول النامية، و الذي اعتمد على استيراد أكثر الآلات و المعدات تطورا حتى يتسنى لها الإحلال محل الواردات، كان بمثابة السبيل إلى التخلص أو القضاء على ما قد توفر لدى تلك الدول من قاعدة صناعية صغيرة، كان من المفترض و المنطقي أن تكون هي الأساس و القاعدة في تحقيق التراكم الصناعي اللازم لدفع عجلة التنمية الصناعية.

و حتى في الحالات التي تخصص فيها قطاع التصنيع في "الإنتاج من أجل التصدير" فإن الأمر لم يختلف كثيرا، لأن الإنتاج أصبح يتحدد حجمه و نوعه و معدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجي، كما أن فنونه المستخدمة مستوردة بالكامل من الخارج و فرص العمالة التي يخلقها محدودة نظرا للكثافة الرأسمالية المرتفعة في أدواته الإنتاجية المستخدمة.

و الصناعة التحويلية في موريتانيا حديثة العهد (كما بينا سابقا) حيث أنه لم تنشأ في موريتانيا هذه الصناعة الحديثة (الآلية) إلا بعد الاستقلال و بالتحديد في نهاية السبعينات، أما الصناعات الحرفية التقليدية فإنها تعود لزمن بعيد لكن رغم عمرها الطويل فالمعلومات حولها ليست متوفرة و غير مؤكدة تماما، على أن هذه الصناعة تسير في طريق التقهقر و بعضها مهدد بالانقراض أن لم يكن قد انقرض فعلا، تحت تأثير المنتجات المستوردة و المصنعة.

و تشير البيانات القليلة المتوفرة عن النشاط الصناعي في موريتانيا، إلى أن الصناعة التحويلية قد شهدت بعض التطور خلال عقد الثمانينات وكذلك التسعينيات سواء من حيث الاستثمارات أو من حيث العدد.[35] ص15.

و هكذا بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة سنة 120/1998 مؤسسة تتوزع في مختلف المجالات من كيميائية و غذائية و معدنية،...الخ، و نشير هنا إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في موريتانيا يتركز أساسا على الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة.

أما الاستثمارات فقد شهدت تطورا هي الأخرى حيث ارتفعت من 45 مليون أوقية سنة 1974 لتصل في نهاية 1979 إلى حوالي 755 مليون أوقية، أما في الفترة الممتدة من1981 - 1998 فقد وصلت الاستثمارات إلى 11752 مليون أوقية، بينما وصلت إلى 19521 مليون أوقية سنة 1999، و هكذا فإن هذه التطورات في مجال الاستثمار في الصناعة التحويلية تبرهن على سياسة متأخرة في هذا المجال.

و تبذل الدولة جهودا متواصلة من أجل توفير الحماية للصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية و ذلك من خلال فرض تعريفات جمركية عالية تزيد أحيانا عن 100 % على السلع التي ينتج لها مثيل بالداخل، و قد نتج عن هذه السياسة الاحتكارية ضعف الحافز لتطوير النوعية و مستوى الجودة في

منتجات الصناعة التحويلية و بالإضافة الي تدخلها المباشر في عملية التصنيع، قامت الدولة في نفس الوقت بترغيب القطاع الخاص المحلي في الدخول في هذا المجال من أجل الرفع من مستوى الصناعة التحويلية في موريتانيا.

و بعد هذا العرض عن الصناعة التحويلية بصفة عامة و الصناعة التحويلية في موريتانيا بصفة خاصة نتناول الآن أهم الصناعات التحويلية القائمة في موريتانيا ضمن النقاط التالية:

أولا : الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا : الصناعة التحويلية الكبيرة نسبيا و التي أنشأتها الدولة أو في طريق إنشائها.

ثالثا : الصناعة التقليدية (الحرفية).

2. 3. 1. الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة

إن أهمية الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة لا تقتصر على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للإنتاج و الدخل و فرص العمل، بل أنها أكثر من ذلك تكون بمثابة المورد الذي تحصل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات و المهارات الفنية و التنظيمية و الإدارية اللازمة للتطور الصناعي و التنمية.

و في ضوء ما تقدم و نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و التنمية الصناعية بصفة خاصة، فقد بادرت موريتانيا إلى الاهتمام بهذه الصناعة بمساعدة من القطاع الخاص المحلي و الأجنبي.

و هكذا فإن قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة في موريتانيا يضم حسب لاحصائيات المتوفرة عند اتحاد أرباب العمل الموريتاني لسنة 2000 ، 120 مؤسسة موزعة على الفروع الصناعية التالية:

صناعة الأغذية و المشروبات 36 مؤسسة.

صناعة النسيج و الجلود12 مؤسسات.

صناعة الورق 13 مؤسسات.

صناعة المواد الكيماوية و البلاستيكية 13 مؤسسة.

صناعة مواد البناء 5 مؤسسات.

الصناعات المعدنية 15 مؤسسة.

صناعات أخرى 26 مؤسسة.

إن التحليل اللاحق قد وضع على أساس المعلومات المستخرجة من الجداول المالية المقدمة من طرف هذه المؤسسات في الفترة ما بين (1995 - 1999)، و فيما يلي نتعرض لكل صناعة من هذه الصناعات لمعرفة مدى مساهمتها في الإنتاج الصناعي و القيمة المضافة.

- صناعة الأغذية و المشروبات :

إن فرع المواد الغذائية و المشروبات يضم36 مؤسسة صناعية أي (30% من مجموع الوحدات الصناعية) و قد وصلت قيمة إنتاج هذا الفرع الصناعي خلال الفترة (1995 - 1999) إلى أكثر من 5 مليارات أوقية، أي نسبة 8 % من الإنتاج الصناعي للمؤسسات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 2 مليار أوقية سنة 1999.

و قد شهدت القيمة المضافة و الإنتاج الصناعي لهذا الفرع تراجعا ابتداء من سنة 1998، فهبطت القيمة من 6.22 مليار أوقية سنة 1997 إلى32. 2 مليار أوقية سنة 2000، كما هبطت قيمة الإنتاج من 13 مليار أوقية عام 1998 إلى 9 مليار أوقية سنة 1999 و هو ما يمثل تراجعا بنسبة 25 % عن السنة السابقة .

و يعود هذا التقهقر بصفة عامة إلى الارتفاع في تكاليف المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج و التي يتم استيراد أغلبيتها من الدول الأوروبية إضافة إلى منافسة المنتوجات المستوردة و الارتفاع في تكاليف الطاقة و تعدد الوحدات الصناعية من نفس النوع، الأمر الذي تسبب في تجزئة السوق، كما يعود هذا الانخفاض في الإنتاج إلى توقف بعض الوحدات في هذا الفرع مثل شركة (Somis).

إن الوحدات الصناعية لهذا الفرع تعمل أساسا من أجل تلبية حاجة السوق المحلية، بالإضافة إلى نسبة قليلة جدا من الإنتاج يتم تصديرها إلى الأسواق المجاورة و خاصة السينغال و مالي.

إن منتوجات هذا الفرع الصناعي تتكون أساسا من معجونات غذائية، مشروبات غازية، بسكويت، ماء معدني، الحليب الطازج، اللبن الرائب، عصير الفواكه.

و قد تميز هذا الفرع بهيمنة الوحدات الصغيرة الحجم، حيث أن 20 % من هذه الوحدات تشغل 50 % من العاملين في فرع الصناعة الغذائية و المشروبات و الجدول التالي يوضح تطور الكميات التي في هذا الفرع خلال الفترة (1995 - 2000).

الجدول (23) : تطور حجم الإنتاج و القيمة المضافة و الاستثمار في صناعة الأغذية و المشروبات خلال الفترة (1995 -2000).(الوحدة : ألف أوقية). [36] ص11.

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإنتاج	780791	968426	1141127	1318141	940631	1192187
القيمة المضافة	28123	323034	622951	368845	2271792	232585
الاستثمار	97211	171261	221234	40825	4116428	

وبالنسبة للاستثمارات فقد عرفت و بالتحديد ابتداء من سنة 1999 انخفاضا في قيمتها بسبب تدني الحوافز على الاستثمار في هذا المجال.

- الصناعة النسيجية و الجلدية :

تعتبر الصناعات الجلدية و النسيجية من الصناعات المهمة و الأساسية، شأنها في ذلك شأن الصناعات الغذائية لأنها تهدف بالدرجة الأولى لسد حاجات السكان من الكساء و ملحقاته كالأحذية و الأحزمة و غيرها، و في نفس الوقت تعتبر مصدرا للدخل و توفير فرص العمل، إضافة إلى كونها وسيلة للارتفاع بالمواد الخام المحلية كما نعتبر هذه الصناعة حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي كما هو حال الصناعات الغذائية أيضا.

أما مساهمة هذا الفرع في الإنتاج الصناعي فإنها منخفضة بصفة عامة، إذ لم تتجاوز 0.18 % من الإنتاج الصناعي المتحقق في الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، أما القيمة المضافة المتكونة عن طريق هذا الفرع فقد انخفضت طبلة الفترة (1995 – 1999)، فبعد أن تجاوزت 3.5 مليار أوقية سنة 1995 انخفضت إلى أقل من 9 مليون أوقية سنة 1999.

و يمكن أن نفسر هذه النتائج بالارتفاع في تكاليف المنتجات الوسيطة و إلى انخفاض المحفزات لجذب الاستثمارات لهذا الفرع الصناعي الذي لم يعرف أي استثمار ابتداء من سنة 1987، بالإضافة إلى عدم قدرة المنشآت العاملة في هذا الفرع الصناعي على منافسة المنتجات المستوردة.

لذلك فإنه لا توجد صناعة نسيجية و جلدية بشكل متكامل و التي تشمل الغزل ثم النسيج و إنما هي مجرد صناعات حرفية تقليدية و بسيطة، كما أن المؤسسات 12العاملة في هذا الفرع الصناعي تواجه عدة صعوبات ومن أهمها قلة الخبرة لدى المشرفين علي هذه الصناعات

- صناعة الورق :

لقد وصلت قيمة الإنتاج الصناعي من الورق عام 1999 أكثر من نصف مليار أوقية، و هو ما يمثل نسبة 0.8 % من الإنتاج الصناعي الإجمالي في الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، و تقوم بالإنتاج 13 وحدة تعمل في هذا الفرع الصناعي.

إن مكانة صناعة الورق في الصناعات التحويلية منخفضة بصفة عامة، إلا أنها عرفت تقدما ملحوظا في سنتي 1997 و 1998 مقارنة بالسنوات السابقة، بفضل دخول مؤسستين جديدتين حقل الإنتاج.[37] ص9.

و قد حقق فرع صناعة الورق في الفترة (1995 - 1999)، قيمة مضافة قدرت بـ 1.03 مليار أوقية، و في الوقت الحالي تواجه بعض مؤسسات هذا الفرع عدة مشاكل و هما :

Comaf (لصناعة المناديل و الأوراق الصحية و مستلزمات المكاتب) و مشكلتها تعود إلى المنافسة القوية من جانب المنتجات المستوردة عالية الجودة و منخفضة الثمن.

S.I.P.E (لصناعة أكياس التعليب) : و مشكلتها تتمثل في إغلاق مصنع السكر في مدينة انواذيبو الزبون الرئيسي لهذه الشركة.

و يتوقع أن يشهد هذا الفرع الصناعي في المستقبل تطورا في الإنتاج، بدليل دخول وحدات جديدة حقل الإنتاج و الانفتاح الديمقراطي و حرية الصحافة الذي أدى إلى الترخيص بصدور العديد من المجلات و الجرائد، الأمر الذي سيرفع من الطلب على مادة الورق.

- صناعة المواد البلاستيكية :

يتكون فرع الصناعات البلاستيكية في موريتانيا من صناعات لا تقل أهمية عن سابقاتها نظرا لأن هدفها الأول و الأخير إشباع الحاجات المحلية، و يضم هذا الفرع المنتوجات التالية :

مواد الطلاء، الغاز المنزلي، الغاز الصناعي، الصابون المنزلي، صابون الزينة، أكياس التعليب البلاستيكية، الشمع، علب الكبريت،... الخ.

و تقوم بعملية الإنتاج 13 وحدة، أي ما يمثل 10,8 % من مجموع المؤسسات الصناعية. و يساهم هذا الفرع بنسبة 6 % من الإنتاج الصناعي في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة، كما حقق قيمة مضافة تجميعية تقدر بـ 118930000 أوقية خلال الفترة (1995 - 1999) كما أنه استثمر لنفس الفترة ما قيمته 372613000 أوقية، و الجدول التالي يعطينا صورة عن تطور كل من الإنتاج و القيمة المضافة و الاستثمار في هذا الفرع الصناعي خلال الفترة (1995 -2000).

جدول (24) : تطور الكميات في فرع صناعة المواد الكيماوية و البلاستيكية خلال الفترة (1995 -2000). الوحدة (ألف طن) [36] ص15.

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الانتاج	655328	754556	1021768	1039678	769384	597862
القيمة المضافة	159529	161865	318826	251822	236881	220231
الاستثمار	102661	158822	57364	23882	77648	

إن الإنتاج و القيمة المضافة في الصناعة الكيماوية و البلاستيكية، يأتيان في المرتبة الثانية بعد فرع صناعة المواد الغذائية و المشروبات، إلا أن هذا الإنتاج شهد انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة بسب توقف بعض وحدات هذا الفرع عن الإنتاج و تعرض الفرع لصعوبات في تصريف منتجاته و انخفاض الاستثمارات في هذا المجال.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الصناعات يعتبر من الصناعات المهمة التي تعطي مردودا اقتصاديا لا يستهان به في اقتصادات معظم الدول الصناعية، إلا أن وضع الفرع في موريتانيا لا يتبؤ هذه المكانة إذ يقتصر نشاطه في عمليات الخلط و التعبئة في معظم الأحيان أن لم يكن جميعها، في الوقت الذي تتميز فيه الصناعات الكيماوية بعمليات التكرير و التفاعل و التبخير و الامتصاص و التركيز،...الخ، و هي أبعد ما تكون عن واقع الصناعات التي يحتضنها هذا الفرع الصناعي في موريتانيا

- صناعة مواد البناء :

يتألف هذا الفرع من5 مؤسسات هي :

- اسمنت موريتانيا.
- ساميا (الجبص).
- S.I.R.C.A (سيركا) لصناعة البلاط.
- I.T.C (لصناعة المواد الصحية).
- MAFCI الموريتانية الفرنسية للأسمنت

و يهيمن على هذا الفرع الصناعي مؤسستين : اسمنت موريتانيا و الشركة العربية للصناعات المعدنية "ساميا"، فيما تأتي سيركا (مصنع البلاط) في المرتبة الثانية و قد بلغت قيمة إنتاج هذا الفرع

3431 مليون أوقية خلال الفترة (1996 -2000) أي ما نسبته 4.3 % من مجموع الإنتاج الصناعي في قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، كما يحقق نسبة
21 % من القيمة المضافة لهذا القطاع..

و تواجه الآن مؤسستي سيركا و I.T.C (لصناعة المواد الصحية) عدة مصاعب : فالنسبة لمصنع البلاط (سيركا) فتعرف حاليا عدة صعوبات بسبب مشاكل التسيير و منافسة الواردات من هذه المادة.

أما I.T.C (المواد الصحية)، فقد اضطرت لغلق أبوابها لمدة سنة من بعد بدئها و ذلك بسبب مشاكل التمويل و توفر السوق الوطنية على هذه المادة المستوردة بكميات كبيرة و المتصفة بالجودة العالية و انخفاض السعر.و نشير أن هاتين المؤسستين تستعملان أكثر من 90 % من المواد الأولية ذات الأصل المحلي. [3] ص19.

- الصناعات المعدنية :

وصل عدد الوحدات العاملة في هذا الفرع إلى 15 مؤسسة أي ما يمثل (12.5%) من عدد الوحدات الصناعية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، و فيما يلي أهم هذه الوحدات..[36] ص17.

- SAFA لصناعة حديد البناء.
- S.O.R.E.M لإصلاح قطع الغيار.
- S.O.M.A.M لصناعة صفائح الحديد المزخرفة.
- S.O.M.I.P.E لصناعة السياج و المسامير.
- A.R.M للإصلاح الميكانيكي.
- P.A.M لصناعة قصيبات اللحام.
- S.T.A.F لصناعة الآلات الزراعية.
- R.E.C.O.E.E لتصليح قطع الغيار و إصلاح السفن.
- N.O.S.O.M.E.I.N.E لتصليح قطع الغيار.

إن مجموع قيمة الإنتاج لهذا الفرع قدر بـ 1.99 مليار أوقية أي نسبة 3 % من الإنتاج الصناعي لهذا القطاع، كما بلغت القيمة المضافة التجميعية لهذا الفرع 7.07 مليار أوقية على مدى الفترة (1995–2000) أي نسبة 2 % من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة.

و نشير إلى أن SAFA (لصناعة حديد البناء) هي أهم وحدات هذا الفرع على الإطلاق سواء من حيث مساهمتها في الإنتاج أو في القيمة المضافة، كما أنها الوحيدة ضمن هذا الفرع التي تستعمل

المواد الأولية ذات الأصل المحلي، بينما تستعمل بقية المؤسسات الأخرى المواد الأولية المستوردة، كما نلاحظ أن هذه المؤسسات تواجه عدة صعوبات نتيجة للسعر المرتفع للطاقة التي هي المحرك الأساسي لهذه المؤسسات.

هذا وقد تم اتخاذ الإجراءات التشجيعية و تطبيقها من أجل تدعيم الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة و على رأس هذه الإجراءات أحداث مركز خاص لتشجيع مثل هذه الصناعات العائدة في أغلبها للقطاع الخاص هو مركز الدراسات و الدعم الصناعي (CEPI)، بهدف المساعدة في إنشاء مثل هذه الصناعات الوطنية منها و الأجنبية و المختلطة، كما أن جميع الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية على حد السواء تستفيد من الامتيازات المالية كالإعفاء من الضرائب خلال فترة تمتد حتى 20 سنة، إضافة إلى ذلك تستفيد الاستثمارات الأجنبية الدولة لتحويل رؤوس الأموال و الأرباح.

لكن بالرغم كل هذه الامتيازات كان مستوى التنفيذ للمصانع الجديدة قليل، و ذلك للأسباب التالية

- ضيق السوق و ضآلة شبكة التوزيع.
- وجود أرباح مرتفعة في التجارة و بالتالي جذبها لرؤوس الأموال.
- ضآلة البنية التحتية و ارتفاع أسعار البناء.
- نقص اليد العاملة المؤهلة.
- نقص رؤوس الأموال.

و فوق هذا و ذاك تعاني منتجات الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة القائمة من منافسة السلع المهربة نظرا لعجز الجهاز الجمركي الموريتاني عن أحكام السيطرة على طول الحدود بسبب اتساع مساحة البلد، كما يلاحظ أن المنتجين في الداخل ينتهزون الفرص التي توفرها لهم الحماية الجمركية فيرفعون الأسعار مما يضر بالمستهلكين ذوي الدخل المنخفض.

إن معظم الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاؤها حتى الآن هي نوع من النشاط التجاري الذي يتطلب قليلا من العمل و ينتج قليلا من القيمة المضافة، أما الأرباح التي تتحقق فيها فإنها ناتجة من الهوامش و أحيانا من أوضاع احتكارية، و بالتالي تبقى أهمية الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية بصفة خاصة و الاقتصادية و الاجتماعية و التي تكمن في كونها وسيلة لتوليد الإنتاج و الدخل و فرص العمل، بل أنها أكثر من ذلك تكون بمثابة المورد الذي تحصل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات و المهارات الفنية و التنظيمية و الإدارية اللازمة للتطور الصناعي و التنمية.

تبقى هذه المهمة شبه غائبة عن نشاط الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة في موريتانيا و ربما يعود ذلك في جزء منه إلى حداثة هذا النشاط من جهة و قلة الاستثمارات فيه من جهة أخرى.

2. 3. 2. الصناعات التحويلية الكبيرة

جميع هذه المصانع حديثة الإنشاء، شأنها شأن الصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة، و يمكن تصنيفها كصناعات إنتاج مواد الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج الصناعي)، و هي تشمل المنشآت التالية [20] ص85.

- مصنع تكرير النفط :

تم إنشاء هذا المصنع في عام 1978 من طرف شركة نمساوية و بقي مقفلا حتى سنة 1982 و ذلك لأسباب فنية و اقتصادية.

و يتكون مصنع تكرير النفط الذي تشرف عليه الشركة الموريتانية لتكرير النفط (سومير) من مصفاة لتكرير النفط الخام المستورد خاصة من الجزائر، و تقع هذه المصفاة في مدينة انواذيبو كما تصل طاقتها الإنتاجية إلى مليون طن من النفط المكرر في السنة، و تستوعب السوق المحلية نسبة 40 % من هذا الإنتاج و ما تبقى منه يصدر إلى الدول الإفريقية المجاورة أو يخزن إذا تعذر الحصول على منافذ لتصريفه، علما بأن الطاقة التخزينية للمصفاة المذكورة لا تتجاوز 320 ألف طن، و على أية حال يبدو أن هذه المصفاة لا تعمل بانتظام وإذا عملت تعمل بتكاليف عالية جدا، تجعل منتجاتها المعدة أساسا 60 % للتصدير غير تنافسية، يضاف إلى ذلك تزايد صعوبة حصولها على النفط الخام، بسبب تفاقم مديونيتها الخارجية التي وصلت عام 1986 حوالي 571.4 مليون أوقية

- مشروع لإنتاج الحديد المكور (بيليت) : [20] ص88.

المشروع الأكثر أهمية بما لا يقاس في مجال التعدين و الأكثر أثرا على التنمية الصناعية في البلاد و الأكثر دفعا لها هو دون شك مجمع إنتاج الصلب من فلزات الحديد، و هو مشروع كان قد أدرج في الخطة الخمسية الثالثة و قدرت له نفقات استثمارية بمبلغ 26 مليار أوقية على أن يبدأ الإنتاج عام 1990.

هذا المشروع الذي أعد من قبل شركة "ساميا" و الذي كان عقد تنفيذه.قد تم التوقيع عليه من قبل شركة يابانية عام 1999 بمبلغ قدره 210 مليون دولار أمريكي و طاقة إنتاجية قدرها مليونا طن في السنة من البيليت، أوقف تنفيذه في اللحظة باستخدام الغاز الناتج جزئيا من مصنع تكرير النفط و استيراد باقي الحاجة من الغاز الجزائري.

المادة الأولية كان يفترض الحصول عليها من الفلز الحديدي ذي التركيز المغناطيسي الشديد الناتج من مشروع التلل (Projet des Guelbs)، إلا أن ثمة مصالح صناعية غريبة قوية كانت مرتبطة بهذا المشروع و طامحة للحصول على المادة الأولية لتشغيل مصانع الفولاذ في أوربا الغربية و التي كانت قد تعهدت بقرض بمبلغ 150 مليون دولار لتنفيذه بالاشتراك مع البنك الدولي.

و بالتالي فقد وقفت دون تنفيذ مشروع "بيليت" الفولاذ من قبل الحكومة الموريتانية التي اضطرت في نهاية المطاف إلى الخضوع و القبول بالأمر الواقع و الرجوع عن مشروع البيليت.

و هكذا خنق المشروع في المهد، إلا أنه لم يمت و يدفن فالفكرة فكرة إنشاء مصنع الفولاذ مازالت حية تراود العديد من أفكار و أذهان المسؤولين.

ذلك لأن مثل هذا المشروع يمثل مصلحة حيوية و أساسية للتنمية الصناعية الموريتانية لأنه يعد أول مشروع جاد لتطوير الصناعة الإستخراجية إلى الصناعات التحويلية و يقود إلى تحفيز صناعة تحويلية ثقيلة في البلد تستمد جذورها من الصناعة الأساسية، صناعة الحديد و الصلب و إنتاج المصنوعات الأساسية من الفولاذ و التي تشكل القاعدة الأهم للاندماج العمودي لهذا الفرع الصناعي.

إن تنفيذ هذا المشروع، كان المناسبة الأولى الفعلية و ربما الوحيدة و الأفضل لتحقيق تنمية الصناعة الوطنية، مشروع هدر على مذبح المصالح الغربية و في مقدمتها البنك الدولي.

صحيح أن صناعة الأسماك يمكنها أن تشكل قطبا إنمائيا هاما و حيويا إلا أن صناعة الحديد و الصلب و الصناعات المرتبطة بها أماميا و خلفيا تشكل صناعة إستراتيجية دونها لا يمكن لأية صناعة حقيقية أن تقوم أو تنمو، إذ إضافة إلى القيمة المضافة الناجمة عنها في مجمل الاقتصاد الوطني و هي قيمة ضخمة نسبيا تحول الآن للخارج مع المادة الخام.

إضافة إلى ذلك كله فإن صناعة الحديد و الصلب، تشكل القاعدة الأساسية لانطلاق و تنمية الاقتصاد الوطني بمجمله، بما في ذلك الاستخدام و التوازنات الاقتصادية العامة و تراكم المعرفة التكنولوجية و تكوين الطاقة التكنولوجية بشكل عام.

لذا فإن فكرة المجمع التعديني، مازالت قائمة في قلوب الكثير من المسؤولين الموريتانيين وهي الآن في مرحلة جديدة من البحث و الدراسة، إلا أنها اتخذت اتجاها آخر أكثر أهمية من ذي قبل، فقد تم التعرف عن كثب على مكمن هام لفلز الحديد في منطقة "تازياست" الواقعة قريبا من الخط الحديدي و ليس بعيدا كثيرا عن البحر (100 - 150 كم فقط) و هو محتوي على كمية ضخمة من المادة الخام تقدر بنحو 2.5 مليار طن من الفلز الجيد بمحتوى (40 - 50) من الحديد للإغناء بالفلز المغناطيسي إلى 70 درجة حديد بالمائة.

إن مشروع استغلال الحديد في "تازياست" سينتج بحسب الدراسة الموضوعة له بحدود عشرة ملايين طن سنويا من الفلز كحد أدنى من هذه الكمية، سيخصص النصف (5 ملايين طن) بعد إغنائه إلى 70 % درجة حديد للتصدير إلى مصنع الاختزال المباشر في البحرين، و النصف الآخر سيحول قرب المنجم بطريقة الاختزال المباشر أيضا في مجمع التعدين لينتج بحدود مليوني طن من بيليت الحديد في العام.

و قد تمت الدراسة الاقتصادية للمشروع في إطار التكامل العربي لقطاع الحديد و الصلب و ساهم فيها بشكل أساسي الاتحاد العربي للحديد و الصلب، فبحسب هذه الدراسة سيكون إنتاج هذه المادة بحدود 12 مليون طن سنويا لأقطار الوطن العربي في نهاية العقد الحالي، ينتج منها بحدود 4 ملايين طن من مشروع "تازاديت"، منها مليونا طن من البيليت في مصنع البحرين الذي سيخصص لتغذية مصانع التعدين في المنطقة العربية الشرقية (الخليج العربي و سوريا و العراق و الأردن) و المليونا طن الآخران اللذان سينتجهما مجمع التعدين في تازاديت سيخصصان لتغطية جزء من حاجات المنطقة العربية الغربية بما في ذلك مصر.

إن الأرقام التقديرية الأولية لمشروع "تازاديت" من حيث الإنفاق الاستثماري الذي يحتاجه ستكون بحدود مليار دولار للعمليات المنجمية اللاستخراجية و هذا الجزء من المشروع يقع في اختصاص الشركة الموريتانية المختلطة (اسنيم - سم) التي تتولى قيادته و إدارته، أما الجزء الآخر" المشروع التحويلي لإنتاج البيليت" فإنه من اختصاص الشركة الموريتانية - الكويتية المختلطة (ساميا) و يتوقع أن تبلغ تكلفته حدود 400 مليون دولار. [20] ص31.

إلا أنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا وجود بعض المصاعب التي تعاني منها شركة "اسنيم-سم" بصورة خاصة و يعاني منها الاقتصاد الموريتاني بصورة عامة و التي قد تحول دون تنفيذ هذا المشروع على الأقل خلال الفترة المقررة لذلك، و نذكر من بين هذه المصاعب تفاقم المديونية الخارجية للشركة المذكورة حيث تجاوزت مديونيتها الخارجية في عام 1997 المائتي مليون دولار أي ما يعادل 12 مليار أوقية يضاف إلى ذلك تفاقم مديونية الاقتصاد الموريتاني ككل حيث وصلت في نهاية 1998 حدود 2.76 مليون دولار .[21] ص38.

وبناءا علي ما سبق فائ الأمل ضعيف في تنفيذ المشروع المذكور على الأقل في المنظور القريب.إلا أن فكرة إنشاء مجمع تحويل الحديد و إنتاج البيليبت كركيزة أساسية لدمج المادة الخامية في الاقتصاد الوطني و كمرحلة أولى في بناء صناعة متكاملة مند مدمجة لفرع الحديد و الصلب بدءا بالبيليبت و تحويله إلى منتجات فولاذية و انتهاء بالماكينات و الآلات الإنتاجية مرورا بجميع مراحل التصنيع الوسيطة.

إن هذه الفكرة تبقى قائمة في جميع الأحوال و سيكون بالإمكان تنفيذها على أساس المادة الخامية المتواجدة في أي منجم آخر بموريتانيا.

2. 3. 3. الصناعة التقليدية

لقد ظل القطاع الصناعي حتى الاستقلال مقتصر إلى حد كبير على الصناعات التقليدية التي تقوم على المجهودات و المهارات الفردية و تلعب فيها الأسرة دور الوحدة الإنتاجية المتكاملة، حيث يقوم الرجل بكافة العمليات المتعلقة بالحدادة و النجارة و كل ما يحتاجه المجتمع البدوي من الأدوات المختلفة، كما أن المرأة تتولى الصناعات الجلدية بكافة أنواعها و نسج الحصائر و غيرها.

و هكذا كانت الصناعة توفر للسكان كافة احتياجاتهم من المنتجات المعدنية و الخشبية و الحلي و المنتجات الجلدية، و على عكس كافة الصناعات الحديثة التي تتكون من المعامل و تقوم على أساس التخصص و تقسيم العمل و تتركز في التجمعات الحضرية و المدن الكبرى، فإن هذه الصناعات كان قوامها الشخص الواحد الذي كان يقوم بكافة العمليات من الابتكار إلى صناعة كافة الأدوات المعدنية و الخشبية و كلما يحتاج إليه من هذا القبيل و كما كانت هذه الصناعة قائمة في الأساس من أجل تلبية احتياجات منمى الحيوانات الرحل، فإنها كانت هي الأخرى متنقلة بتنقلهم، فغالبا ما تكون الأسرة الواحدة كافية لتلبية كافة احتياجات الحي البدوي الذي تقيم معه.

هذا و قد أخذت الصناعة التقليدية تفقد الكثير من أهميتها، نتيجة إدخال المصنع الحديث و تطبيق الدولة نظام الاحتكار الحكومي للصناعة و التجارة الذي أضر بمشروعات الصناعة الحرفية حتى كاد يؤدي بها تماما.

و يظهر عجز الصناعة التقليدية في موريتانيا في الوقت الحاضر في انخفاض مساهمتها في الإنتاج فضلا عن انخفاض نوعيته، و تشير المعلومات القليلة المتوفرة عن هذه الصناعة أنها في تراجع دائم و حتى أنها قد تكون مهددة بالانقراض إن لم يكن كذلك فعلا في الوقت الحاضر بسبب المنافسة الحادة من قبل السلع المصنعة و المستوردة من الخارج، فضلا عن وجود الحرفيين الموريتانيين في ظروف الإهمال من حيث الأعداد و التأهيل و التكوين حيث تنتشر الأمية في صفوف أغلبيتهم، هذا في الوقت الذي أصبح تقليد الحرفي لأبيه ليس كافيا، إذ أنه يحتاج إلى وقت طويل لاكتساب الخبرة الكافية لمزاولة الحرفة بشكل مستقل الأمر الذي يستدعي ضرورة مرور أي إعداد للحرفي بحد أدنى من التعليم العام.

و هكذا فإنه بقدر ما يتدنى المستوى الثقافي للحرفي، بقدر ما يتدنى مستوى إنتاجية عمله و إمكانية استفادة من منجزات العلم و التكنولوجيا الحديثين باعتبارهما قوة إنتاجية مباشرة، و بالإضافة لهذين العاملين فإن تبعثر أنشطة الصناعة التقليدية و عدم كفاءة وسائل تموينها و تمويلها تعد من أهم المشاكل التي تطبع الصناعة التقليدية في موريتانيا بالجمود و السلبية، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى وصفها بأنها رفيق الفقير للاقتصاد الموريتانيا [37] ص36.

و بالرغم من كل التحديات التي تهدد مصير الصناعة التقليدية في موريتانيا فإنه يمكن اعتماد ثلاث أنشطة حرفية يمكن أن يكون لها مستقبل فعال إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة لتحقيق ذلك

و هذه الأنشطة هي [36] ص18.

1- الصناعات الجلدية.

2- الصناعات النسيجية.

3- أنشطة الحدادة.

- الصناعات الجلدية :

إن الصناعة الجلدية تضم حرف الدباغة و السكافة و الأعمال النسوية في البيوت و كذلك منشآت صناعية صغيرة و هي في جميعها تعتمد على الجلود كمادة رئيسية تدخل بشكل أساسي في منتجاتها و لذلك فإن تطور و نمو هذه الصناعة يتوقف على مدى توفر الجلود أو عدمه في البلاد.

و ليس من باب المغالاة الحديث عن ثروة جلدية قيمة في موريتانيا و التي تعتبر من الدول التي يهيمن فيها نشاط تنمية الحيوانات كما تعتبر أيضا مستهلكة للحوم، لذا كان من الطبيعي أن تظهر فيها حرف جلدية توجه إنتاجها أساسا إلى تلبية الحاجات الأسرية و الاستعمال المحلي مستخدمة أسلوبا تقليديا في جميع مراحل الصناعات الجلدية من سلخ و جمع الجلود و دبغها و تحريفها إلى منتجات مزخرفة.

و لكن عدم استغلال هذا المصدر استغلالا جيدا أدى إلى محدودية استفادة البلاد من الجلد الخام، الأمر الذي يدعو إلى تنظيم قطاع الجلد الخام و توجيهه في خدمة الحرف و المنشآت الجلدية و ذلك عن طريق إتباع إجراءات تراعي تحسين مادة الجلد على مستوى تربية الحيوانان و مستوى سلخها و توجيهها إلى مدابغ وطنية تكون قادرة على استيعاب ثروة البلاد الهائلة من الجلود حتى تصبح في مستوى صناعة تحويلية حقيقية تنتج بضاعة تنافس البضاعة المعروضة و المماثلة لها في الأسواق العالمية.

و في الوقت الحاضر و رغم ما يتوفر عليه البلد من جلود فإن مستلزمات الإنتاج منها في بعض المدن و كذلك السباغة المستخدمة للزخرفة يتم استيرادها، و هذا التوجه إلى الخارج في الحقيقة لا تمليه دوافع موضوعية كعدم توفر المستورد محليا، لكنه اتجاه يشكل عاملا مشتركا بين كل الفعاليات الإنتاجية و الصناعية في البلاد.

إن تنظيم الحرف الجلدية و ضمان تزويدها بمستلزمات الإنتاج المحلية و إقامة صناعات يدوية صغيرة للمواد الجلدية، كفيلة بسد حاجيات البلاد شريطة أن تهتم هذه الأخيرة باستغلال موارد البلاد من الجلود بشكل كامل و كذلك القيام بتحديد دقيق لحاجيات البلاد بشكل عام.

و قد استطاعت ورشات الأحذية القائمة في البلاد تغطية 9.09 % من استهلاك موريتانيا من الأحذية و الذي بلغ سنة 1984 88.000.000 زوج من الأحذية، لذا ينبغي توسيع و تشجيع هذا النوع من الورشات.

وخلاصة القول أن موريتانيا بحاجة إلى الاستفادة من ثروتها الجلدية لأنها حتى الآن تنحصر استفادتها في تصدير كميات منها في شكل خام من طرف بعض الخواص إلى الخارج بأسعار منخفضة، و تستورد في المقابل الجلود المدبوغة و كذلك المواد الجلدية من أحذية و حقائب بأسعار مرتفعة، إذ تصدر الجلود الخام إلى السوق الأوروبية المشتركة و تستورد في المقابل الجلود المدبوغة من فرنسا و الأحذية و الحقائب من إيطاليا و اسبانيا.

إن استغلال أمثل للجلود يستدعي إجراءات مضبوطة تراعي تحسين جودتها، بدءا من مستوى تربية المواشي و مرورا بالذبح و السلخ و تجميع الجلود و حتى دبغها بشكل جيد للاستفادة منها بشكل حقيقي في عملية التنمية الصناعية بصفة خاصة و الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة.

- صناعة المنسوجات :

تعتبر الحرف النسيجية من أهم الأنشطة في الصناعة التقليدية في البلاد لأنها تسد جزء كبير من حاجيات السكان في الكساء بأشكاله المختلفة، كما تشكل وسيلة للانتفاع من المواد الخام المتوفرة محليا.

و يتكون قطاع النسيج في موريتانيا من مجموع الحرف النسيجية و الصناعات اليدوية.

فبالنسبة للحرف النسيجية فإنها تضم حرف نسج الحصائر و نسج الزرابي و خيام الوبر و تعتمد هذه الحرف في جميع موادها الأولية على مصادر محلية لذا فإنه من الضروري أن تنال هذه الحرف اهتماما خاصا حتى تستطيع تغطية حاجات السكان القائمين بها و التي تشكل مصدر دخلهم الوحيد، هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر نشاطا إنتاجيا موازيا لنشاط الزراعة و تربية الماشية.

أما بالنسبة للصناعات اليدوية النسيجية، فإنها تعاني من مشاكل فنية و اقتصادية مزمنة، و عليه يمكن القول بأن هذه الصناعة التي تضم الغزل و النسيج و الخياطة ضعيفة تماما و ربما يعود ذلك في جزء منه إلى عدم توفر بعض العناصر الأساسية لهذه الصناعة مثل :

- عدم توفر العمالة المحلية المدربة.
- عدم توفر الخدمات اللازمة كوسائل النقل لتسهيل المواصلات بين مراكز هذه الصناعات في انواكشوط و الوحدات التابعة لها في المناطق الأخرى من البلاد.
- عدم توفر المواد الأولية المستخدمة، إذ أن نسج الزرابي و السجاد في البلاد يستورد كل ما يحتاجه من مواد أولية كالقطن و الخيوط و العقد الجاهزة من الخارج.

و يتضح من خلال توصيات اقتصادية و فنية، قامت بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية خلال المسح الصناعي الذي قامت به لموريتانيا سنة 1985 - أقرت في هذه التوصيات - بأن الصناعات النسيجية في هذا القطر تعتبر من بين أصغر الصناعات و أقلها أهمية في الاقتصاد الموريتاني و ذلك من حيث جميع المؤشرات الاقتصادية، و أنها تعتمد على العالم الخارجي في توفير مستلزمات إنتاجها و أنها

أظهرت خسائر مالية كبيرة لسنة 1983، كما تراكمت عليها ديون كثيرة أصبحت عاجزة عن سدادها حيث بلغت الديون المتراكمة على مكتب الزرابي وحدة 46 مليون أوقية.

لذا فإنه يتعين على المسؤولين في هذا المجال، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لعملية الإنتاج و تطويرها و حمايتها من المنافسة الأجنبية، و لن يتأتى ذلك إلا بالعمل على تهيئة الكوادر الفنية و الإدارية بما يفي باحتياجات هذه الصناعة الناشئة و تأمين حصولها على مستلزماتها من الإنتاج بشكل منتظم، و في هذا الصدد فإن مكتب الزرابي في انواكشوط توجد أمامه فرصة للاستفادة من الوبر المحلي الاستعاضة به نوعا ما عن القطن المستورد من الخارج و ذلك لضمان تخفيض أسعار منتوجاته دون التأثير على جدودتها، و حتى تكون هذه الصناعة قادرة على المساهمة الحقيقية في التنمية الصناعية في البلاد.

- أنشطة الحدادة :

يعتبر الحدادون من أكثر الحرفيين و أوسعهم انتشارا في البلاد إذ نادرا ما توجد قرية مهما كان حجم سكانها لا يوجد بها حداد أو اثنين على الأقل، و الحدادون بالمفهوم الموريتاني للكلمة تدل على اسم لطبقة اجتماعية تتوارث نوعا معينا من الحرف أبا عند جد و يتركز نشاطهم في الوقت الحاضر في :

- صناعة الأواني المنزلية من الخشب و الفولاذ
- صناعة الأدوات الفلاحية.
- صناعة الأسلحة الخفيفة و لكن على نطاق ضيق.

إلا أن أغلبية الحدادين قد توجه بشكل خاص إلى صياغة و سبك حلي النساء من الذهب

و الفضة و كذلك تطريز و زخرفة الأواني و ما شابه ذلك، و هذا التوجه قد يعود إلى كون هذه الحرف تدر على القائمين بها عوائد كبيرة كما أنها أقل إرهاقا لهم.

و هكذا فإن هذا النوع من الحرف أخذ طريقه إلى انتشار على حساب أنواع الحدادة الأخرى والذي يعتبر أكثر أهمية.

و نلفت الانتباه هنا إلى مد الارتباط الواضح بين دور الأنشطة الحدادية و دور الصناعات الجلدية و النسيجية، و ذلك لتكامل الدور الذي تقوم به كل منهما في الاقتصاد التقليدي، فأنشطة الحدادة تمد قطاع الزراعة بالأدوات التي يحتاجها رغم مزاحمة (منافسة) الأنواع المستوردة منها، أما صناعات النسيج و الجلود فتشكل منفذا لاستغلال منتجات قطاع الزراعة كما أن تطورها سيعطي لا محالة قيمة إضافية لهذه المواد.

و هكذا تشكل هذه الأنشطة الحرفية من الصناعة التقليدية ارتباطا أماميا و خلفيا مع الاقتصاد التقليدي و خاصة الزراعة، بالإضافة إلى أن المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين و التي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق

الخارجية نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر و من ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق لتصدير و كسب أسواق خارجية لمنتجاتها خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها، خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاته، و من ناحية أخرى فإن المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي تلقى إقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمة، حيث أنه مع ارتفاع مستويات المعيشة بدأت تفقد المنتجات التي يتم إنتاجها نمطيا في المصانع الكبيرة الكثير من بريقها بينما احتلت المنتجات غير النمطية ذات الطابع الحرفي مكانة متزايدة في أسواق الدول المتقدمة، و ذلك كنتيجة أيضا لارتفاع المهارة الفنية للعامل في تلك الصناعات و الاندثار النسبي لهذه الصناعات في تلك الدول.

الخلاصة :

إن الصناعة التقليدية في موريتانيا تحتاج إلى دعم و مساندة من جانب الحكومة حتي تنمو و تؤدي دورها المنشود في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و التنمية الصناعية بصفة خاصة و إلا فإن مصيرها التقهقر و الانقراض.

ويهدف هذا كله إلي أن التنمية الصناعية تتم من أجل الأفراد و تحقق بجهدهم و سوف تؤدي إلى مستوى أفضل للحياة عندما تمكنهم من استهلاك سلع أكثر بتكلفة أقل تهتم بنوعية حياة الإنسان كأداة للتنمية و هدف لها.ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجب ضع استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي وسنتعرض لذلك في الفصل الموالي.

Nom du document : 2 chapitr
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : الفصل2
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 23/04/2007 13:21:00
N° de révision : 5
Dernier enregistr. le : 01/06/2007 07:12:00
Dernier enregistrement par : SIDI MOHAMED
Temps total d'édition :42 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:51:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 35
Nombre de mots : 10 122 (approx.)
Nombre de caractères : 55 673 (approx.)

الفصل3.

سياسة واستراتيجية تنمية القطاع الصناعي .

تعتبر السياسة الصناعية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة لكل بلد فإنه كلما زاد تدخل الدولة و توجيهها للاقتصاد الوطني، كلما زادت و اتسعت السياسة الصناعية التي تنظم و توجه النشاط الصناعي.

و انطلاقا من الأهمية التي توليها موريتانيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، و القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، و نظرا إلى أن الاقتصاد الموريتاني يعاني من اعتماده بصورة أساسية على عدد محدود جدا من المصادر في عملية التراكم الرأسمالي، فهو اقتصاد يتصاعد اعتماده على الاستيراد و خاصة من المواد الغذائية و الاستهلاكية المصنعة، الأمر الذي يتطلب الإسراع في عملية تعبئة الموارد الاقتصادية (المادية و البشرية) لتحقيق الأهداف التي تتحدد وفق إستراتيجية محددة للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و نظرا للأهمية العظمى لتخطيط التنمية الصناعية، لجأت موريتانيا منذ بداية الاستقلال إلى اعتماد أسلوب التخطيط على مراحل (التخطيط المتوسط الأجل)، و يقوم هذا الأسلوب على تقسيم عملية التخطيط إلى أقسام أو مراحل دون الإخلال بجوهرها، و ذلك بهدف تبسيط المشاكل المراد حلها في كل مرحلة بشكل يسمح باستخدام بعض الأساليب الرياضية البسيطة و غير المعقدة، و تؤدي في نفس الوقت إلى نتائج مناسبة، و يمكننا القول بأن أسلوب التخطيط على مراحل و ما يعنيه من تجزئة العملية التخطيطية أمر مقبول و علمي، إذا أخذنا الظروف الموضوعية للبلاد في الاعتبار، كما أن النتائج التي يحصل عليها المخطط باستخدام هذا الأسلوب لا تبتعد كثيرا عن النتائج الممكن الحصول عليها باستخدام أكثر النماذج الرياضية تعقيدا و ضخامة، بل أن هذا الأسلوب في نظرنا يعطي للمخطط الفرصة للتقييم النوعي لكل مرحلة من مراحل التخطيط.

و ضمن هذا الأسلوب نال القطاع الصناعي في موريتانيا اهتماما أكبر و خاصة في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، ليس على صعيد المخصصات الاستثمارية فحسب، بل و على صعيد بلورة نظرة أكثر وضوحا حول أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية.

إلا أن ما نقصد تأكيده في هذا الصدد هو أنه أيا كان الأسلوب الذي ستتخذه الدولة لإحداث التنمية، فإنه مطالب دائما بالمحافظة على الطبيعة التكاملية لها على نطاق الاقتصاد القومي ككل، فمع التسليم بأن التصنيع أصبح مفتاح عملية التنمية في الدول النامية، إلا أن تناوله لا بد و أن يتم في إطار متكامل للتنمية و كأحد مجالاتها أو قطاعاتها الرئيسية و بالتالي تصبح الخطة الصناعية التي تهتم بتنمية القطاع الصناعي جزءا من الخطة القومية في ظل نظام التخطيط الجزئي، حيث يقوم كل قطاع بإعداد خطته و اختيار مشروعاته الاستثمارية بعيدا عما يحدث في القطاعات الأخرى و بين تخطيط التصنيع في إطار التنمية القومية الشاملة المخططة، ففي ظل النظام الأخير تصبح عملية التنمية محكومة بخطة قومية شاملة لجميع مجالات التكامل و التشابك الاقتصاد القومي، بحيث يتم إعداد الخطط القطاعية في ضوء اعتبارات التكامل و التشابك و التنسيق بين القطاعات المختلفة و ذلك ما أدركه واضعو برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا في منتصف التسعينيات، حيث كانت الأولوية للقطاع الزراعي و من ثم القطاع الصناعي ثم بقية القطاعات الأخرى من أجل أن توزع الدخول المتولدة من عملية التنمية بكفاءة و على نطاق واسع لترفع من مستويات الحياة لكل الناس، حيث أنه إذا ما وجدت مثل هذه القاعدة العريضة لتوليد الدخول، فسوف تؤدي إلى خلق ناتج أعظم استجابة لاحتياجات الشعب.

و بصورة عامة فإن استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي الجديدة في موريتانيا تسعى إلى تشجيع الصناعة الوطنية التي تستخدم المواد الأولية المحلية لإشباع حاجات المواطنين و تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي لإقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في مختلف مدن البلاد حتى لا تنحصر مراكز الاستقطاب في البلاد على مدينتي انواكشوط و انواذيب.

و في هذا الفصل سوف نتطرق للأربع مباحث حيث يتناول الأول مختلف الاستراتيجيات الصناعية في المخططات الاقتصادية التي عرفتها موريتانيا قبل سنة 1995 والمبحث الثاني يتناول السياسة الصناعية في برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها موريتانيا منذ منتصف التسعينيات بإملاء من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، على أن نتناول في المبحث الثالث مشاكل القطاع الصناعي في موريتانيا. وأخير المبحث الرابع أفاق القطاع الصناعي في موريتانيا

3 . 1. السياسات الصناعية في المخططات الاقتصادية في موريتانيا قبل سنة 1995

تستهدف تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا كغيرها من الدول النامية إحداث تغييرات واضحة في الهيكل الإنتاجي بصفة أساسية، سواء فيما يتعلق ببناء القاعدة الصناعية التي تضمن انطلاق القطاع الصناعي و زيادة أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني بالمقارنة بالقطاعات الأخرى و أهمها الزراعة أو عن طريق استغلال التكنولوجيا المستوردة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

و تتأكد الأهمية العظمى لتخطيط التنمية الصناعية إذا ما نظرنا إلى الطبيعة التكاملية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الدور الهام الذي تلعبه الصناعة التحويلية في التنمية، هذا بالإضافة إلى الطبيعة الديناميكية و المركبة للاستثمارات الصناعية من واقع علاقات التشابك و الجذب بين الصناعات، و كذلك الاحتياجات المالية و البشرية الضخمة اللازمة لعملية التصنيع، و يتخذ تخطيط التصنيع منطقه العريض من منطلق أن التقدم الاقتصادي يتحقق نتيجة عمل إنساني قائم على التحليل و فهم الطبيعة التشابكية و مظاهر التأثير المتبادل بين الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و ليس نتيجة لضرب من ضروب الحظ و المصادفة، أن تحقيق قدر معين من التنسيق و التكامل بين السياسات و المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة، هو الأسلوب الأكثر قبولا لتحقيق أكبر كفاءة للاقتصاد الوطني.

و هكذا استندت أهمية التخطيط في موريتانيا كما هو شأن كل الدول النامية التي تحصل على استقلالها حديثا، إلى جسامة المسؤوليات التي يجب على الدولة أن تطلع بها خاصة في ظل دولة ناشئة تملك الإمكانات المادية و التقنية لاستغلال مواردها و لا تتوفر على المقومات الأساسية من البنى التحتية بالإضافة إلى ضرورة توفير السلع و الخدمات الأساسية للمواطنين.

و استنادا إلى تلك الحقائق اتبعت موريتانيا، أسلوب التخطيط المتوسط الأجل بعد عامين فقط من حصولها على الاستقلال السياسي، و تم وضع أربع خطط في الفترة من 1963 إلى 1995 على النحو التالي :

الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية للفترة 1963- 1970.

الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1973-1979 .

خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة للفترة 1982- 1988.

خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الرابعة 1989- 1995.

و سوف نتناول المحاور الرئيسية لهذه الخطط مركزين على الجانب الصناعي فيها، إلا أننا نشير قبل ذلك إلى أنه طيلة الفترة الممتدة من 1960 حتى 1994 كانت الدولة تسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد الوطني و تتولى كافة المسؤوليات الاقتصادية، و يرجع ذلك من ناحية إلى توجه الحكومة

الواضح في تلك الفترة، نحو تضخيم حجم و نوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و من ناحية أخرى إلى ضعف القطاع الخاص و عدم قدرته على المشاركة بصفة ملموسة في النشاط الاقتصادي للبلاد.

3. 1. 1. إستراتيجية خطة التنمية الاقتصادية الأولى للفترة 1963- 1970

لقد جاءت هذه الخطة بعد ثلاث سنوات من حصول الدولة على استقلالها السياسي و لذلك ركزت على هدفين أساسين اعتبرتهما الأساس و المنطلق في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وكما يلي :

أ- تجسيد استقلال البلاد بضمان استقلالها الاقتصادي و المالي و توفير الأطر الفنية و اليد العاملة المؤهلة.

ب- إقامة البنى التحتية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و تنمية القطاع الصناعي باعتباره جزء من هذه التنمية.

و قد اهتمت هذه الخطة بالصناعة الإستراتيجية، حيث نصت حرفيا على أنه "في دولة تكون فيها الموارد الزراعية محدودة و تعاني الثروة الحيوانية من سوء وضعية المراعي و قلة المياه فإن التنمية الاقتصادية قد تجد دعامتها في الموارد المعدنية .[39] ص86.

و جاء في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات الفعلية قطاع صيد الأسماك الذي بلغت الاستثمارات الفعلية فيه 1150 مليون أوقية بنسبة 17 % من مجمل الاستثمارات الفعلية، في حين أن حجم الاستثمارات المخططة له كانت في حدود 382 مليون أوقية أي بنسبة 6.9 % من مجمل الاستثمارات المخططة، و احتل قطاع التعمير و الماء و الكهرباء و الشؤون المالية المرتبة الثالثة من الاستثمارات المخططة و بنسبة 15.1 % ثم قطاع النقل و المواصلات بنسبة 13.7 % من مجمل الاستثمارات المخططة.

تقييم الخطة : لقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة في "الخطة" 5550 مليون أوقية، بينما بلغت الاستثمارات المنفذة فعلا خلال سنوات الخطة 6727 مليون أوقية، و بذلك تكون نسبة الانجاز في الخطة قد بلغت 122 .

إلا أننا نلاحظ غياب الصناعة التحويلية و قد اعتمدت هذه الخطة في تمويلها بشكل كبير على المصادر الخارجية، حيث بلغت نسبة المخطط منها 86.7 % كما بلغت نسبة الاستثمارات المنفذة و الممولة من مصادر خارجية أكثر من 90 % من مجمل استثمارات الخطة، الأمر الذي يقلل من أهمية تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي و أيضا هدف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المعلنين.

3. 1. 2. إستراتيجية الخطة الثانية 1973- 1979

ان الهدف الاساسي لهذه الخطة هو تدعيم الخطة السابقة ولذلك لقد حرص المسئولون الموريتانيون على مساهمة المواطنين في وضع هذه الخطة عن طريق ممثليهم المحليين، و نظمت من أجل ذلك أيام عمل خلال النصف الأول من 1970 في مختلف عواصم الولايات الإدارية في البلاد، و من خلال الدراسات و المناقشات التي جرت بين مسئولي وزارة التخطيط و ممثلي المواطنين المحليين تم تحديد الأولويات و الخيارات و وضع برامج قطاعية في إطار الخطة.

و قد بلغ مجمل استثمارات هذه الخطة 9427 مليون أوقية، خصص منها 4138 مليون أوقية لقطاع الصناعة و التعدين بنسبة 34.4 % من مجمل استثمارات الخطة ليحتل بذلك المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية الوطنية، و ضمن هذا القطاع كانت حصة الصناعة الإستراتيجية عالية جدا (إذ تجاوزت 90 %) بينما كانت حصة الصناعة السمكية 3 % في حين وصلت حصة الصناعة التحويلية إلى 7 % من مجموع الاستثمار في قطاع الصناعة و التعدين (تحققت بنسبة 22.3 %) منها مصنع للمشروبات الغازية و مصنع للخياطة و الألبسة الجاهزة .[39] ص22.

و على صعيد التنفيذ بلغ مجموع الاستثمارات المنفذة فعلا 5520.3 مليون أوقية، و كانت نسبة الانجاز 58.6 من الاستثمارات المخططة، و قد حصل قطاع الصناعة و التعدين على 51.9 % من الاستثمارات المنفذة، بينما توزعت النسب الباقية على باقي القطاعات مما يبرهن على مدى الأهمية التي يحتلها قطاع الصناعة و التعدين في هذا المخطط الاقتصادي.

ومن خلال تقييم هذه الخطة نلاحظ في هذه الخطة أن النسبة المخططة لتنمية قطاع الصيد البحري قد انخفضت كثيرا في الخطة الثانية عما كانت عليه في الخطة الأولى، و يعود ذلك إلى انجاز مشاريع القاعدة الهيكلية السمكية (الميناء و منشآت التبريد..).

و قد جاءت هذه الخطة خالية من أية إشارة إلى مصادر التمويل و تطوره و هيكلة، كما كانت خالية من أية تحاليل لانعكاسات المشاريع المزمع إقامتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية و لم يتم تحديد معدل للنمو خلال سنوات الخطة.

3. 1. 3. إستراتيجية خطة التنمية الاقتصادية الثالثة 1982- 1988

تتميز هذه الخطة عن الخطط السابقة ، حيث تعرضت الإستراتيجية شاملة للتنمية لم تكن قاصرة على فترة المخطط و إنما تشمل عشر سنوات قادمة و قد ركزت على هدفين أساسيين هما:

- البحث عن رفاهية الفرد الموريتاني.
- السعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

و قد تبنت الخطة ضرورة تعبئة جميع الطاقات و الموارد و الإمكانيات من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفق نموذج للتنمية ينطلق من واقع الاقتصاد الموريتاني حسب الأسس التالية :

- تعليم أساسي وفني و علمي و مهني يهدف إلى خلق كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية.
- تشجيع التنمية الصناعية و الزراعية.
- تشجيع و تنمية الشركات الوطنية و إعادة تنظيم المؤسسات الصناعية
و التجارية و المالية.
- تشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار و تعميم هذا الاستثمار على جميع مناطق البلاد.
- إدارة موارد القطاع العام بشكل عقلاني.
- تنويع مصادر المساعدات الخارجية.
- دعم المؤسسات النقدية و المالية.

و قد دعت الخطة إلى تحقيق النمو المتوازن كإستراتيجية عامة في التنمية، و ليس هناك خلاف في الفكر الاقتصادي على أن التنمية المتوازنة تتطلب أن تنمو القطاعات الاقتصادية بمعدلات توازنية، بحيث لا تحدث اختناقات في العلاقات القطاعية للاقتصاد القومي عن طريق تطوير النشاطات الزراعية و الرعوية و إقامة مشروعات زراعية، تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية و الاستمرار في نفس الوقت في تنمية القطاع الصناعي

يتضح مما سبق ان التوجهات العامة لهذه الخطة أعطت للدولة و القطاع العام دورا قياديا في عملية التنمية.[40] ص90.

و ركزت على الصناعة الثقيلة في عدد من المشاريع الأساسية أهمها مشروع لتحويل خامات الحديد إلى حديد مكور (Pellets) كمرحلة أولى في تصنيع هذه المادة الإستراتيجية المعدة للتصدير و مشروع آخر لإنتاج القضبان الفولاذية المعدة للإنشاءات و البناء للسوق الداخلية و بعض المشاريع الصناعية الهامة الأخرى، و كلها مشاريع ينفذها القطاع العام و يديرها على شكل شركات مستقلة إداريا و ماليا.

وقد هدفت الخطة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين و السير في طريق الاستقلال الاقتصادي و حددت للصناعة مهمة تحسين مستوى الموارد الطبيعية و البشرية و الاستفادة منها

و تحقيق دمج للصناعة بالاقتصاد الوطني، ، و قد ترجمت الخطة اختياراها هذا بوضوح في حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي و المنجمي الذي بلغ 60 مليار أوقية و هو رقم هام.

ورغم هذه الخطة الطموحة إلا أن موجة الجفاف التي حلت بالبلاد و أحدثت في الاقتصاد الريفي بشكل مباشر، و في الاقتصاد الوطني بشكل عام أضرارا بالغة، جاءت بدءا بعام 1975 أزمة الحديد و الصلب في العالم الغربي المسيطر على سوق الحديد الموريتاني، هذا لإضافة إلى انخفاض أسعار النحاس و ركود سوقه العالمية، و قد تكبدت موريتانيا خسائر فادحة جدا من جراء ذلك كله، فتقلص إنتاج الحديد و أوقف إنتاج النحاس و انخفضت واردات البلد من النقد الأجنبي الناجمة عن

الصادرات المعدنية بشكل حاد، وزاد من صعوبة الأمر ارتفاع فاتورة المنتجات النفطية المستوردة و ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المستوردة أيضا بمعدلات سريعة، مما أدى إلي عن ذلك كله اختلال شديد في التوازنات الاقتصادية العامة كما يلي :

عجز ضخم في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، عجز في التموين لا سيما في الميزان الغذائي، انخفاض حاد في الفائض الاقتصادي الضروري لتمويل إنشاء المشاريع الإنمائية، تزايد المديونية الخارجية بوتيرة عالية.

و قد انعكس ذلك مباشرة على إمكانية تنفيذ الخطة الاستثمارية في القطاع الصناعي و المعدني، فلم ينفذ من مجموعها سوى نحو 6 مليارات أوقية من أصل 60 مليار، و من الـ 11 مشروعا المسجلة في الخطة لم ينفذ سوى خمسة مشاريع، و أجل تنفيذ الستة المشاريع الأخرى و هي الأكثر أهمية، و نفذت أيضا خارج الخطة ثلاثة مشاريع صغيرة بلغت تكلفتها 257 مليون أوقية من كما، أن المشاريع الخمسة المنفذة جمدت ثلاثة منها و بقيت دون تشغيل و دخل اثنان حيز التشغيل، هما ورشة لخياطة الثياب و مصنع القضبان الفولاذية بطاقة 12 ألف طن سنويا.

أما القطاع الخاص فقد نفذ 9 مشاريع صناعية صغيرة بلغ مجموع استثماراتها 643 مليون أوقية، و جميع هذه المصانع تندرج في الصناعات الخفيفة (صناعات تعبئة و تركيب)

[41] ص12. و هكذا جاءت الخطة الثالثة في مجال التنفيذ لتقلب الوضع السابق لصالح الصناعة التحويلية، حيث خصتها بالنسبة الأكبر 43.7 % من مجمل استثماراتها المنفذة.

في حين تراجعت حصة الصناعة الإستخراجية عما كانت عليه في الخطتين الأولى و الثانية، إذ لم تتجاوز هذه الخطة 24.6 % من مجمل الاستثمارات الصناعية المنفذة في الخطة الثالثة، في حين كانت في الخطتين الأولى و الثانية 70 % و 90 % على التوالي، و يرجع ذلك إلى أن الصناعة الإستراتيجية المعدنية قد بلغت أوجها في نهاية الخطة الثانية.

و نشير هنا إلى أن الخطط الثلاثة الماضية كان من بين أهدافها الرئيسية إحلال الإنتاج الوطني محل الاستيراد ، إلا أن هذا الهدف و هو هدف رئيسي، لم يترجم إلى إستراتيجية عامة واضحة تحدد بدرجة كافية من الدقة المؤشرات الرئيسية و التدابير و العلاقات و التغيرات البنيوية التي تنسجم معه و تؤدي إلى تحقيقه في إطار زمني معين.

و مع ذلك كله فإن جميع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة القائمة هي من أجل إحلال المنتجات الوطنية محل المستوردات الأجنبية.

3. 1. 4. إستراتيجية الرابعة 1989- 1995

لقد نصت هذه الخطة على ضرورة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية بعيدة المدى و أشارت فيما يتعلق بتقويم الاختلالات الاقتصادية الموجودة إلى أهمية إيجاد تصور لحركة تنموية طويلة الأجل، تمكن الدولة من المراقبة الفعلية لمواردها و إدارتها بالشكل الأمثل، و بذلك يمكن الانتقال من الاقتصاد التبعي إلى اقتصاد مستقل، و من أجل الوصول إلى ذلك دعت الخطة إلى إتباع الإجراءات التالية:

- تحديد النفقات العمومية و ترشيدها.
- إعادة تنظيم سياسة الدولة، فيما يخص المؤسسات العمومية و شبه العمومية.
- إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي [40] ص95.

وخلصت الخطة الأولى أن بلوغ الأهداف الإستراتيجية للمخطط يتم على مرحلتين كما يلي:

أ- المرحلةالاولى(1989-1995): و هي فترة الخطة المذكورة نفسها تكون بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها تحقيق التوازنات المالية و تهيئة البنى الأساسية اللازمة لعملية الانطلاق الاقتصادي و تكثيف إجراءات تقويم المؤسسات العمومية و تنفيذ المشاريع التي يتم فعلا الحصول على تمويلها.

ب- المرحلة الثانية(1996- 2000): يتم السعي إلى تعظيم الإنتاج الوطني ومكافحة مشكلة البطالة و إبقاء معدل خدمة الدين في حدود 20 % و اختيار المشاريع المستقبلية التي توفر أكبر عدد ممكن من الوظائف.

و قد بلغ مجموع الاستثمارات المستهدفة في الخطة الرابعة 89205 مليون أوقية خص منها للصناعة ما قيمته 39873 مليون أوقية أي نسبة 44.7 % من مجموع الاستثمارات، أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الاستثمارات على الفروع الصناعية فقد توزعت كما يلي :

الصناعة التحويلية 2495 مليون أوقية.

المعادن بما فيها مشروع لقليبات 29419 مليون أوقية.

- الصلب 5669 مليون أوقية.
- الطاقة 2290 مليون أوقية.

و لابد من الإشارة إلى مجموع الاستثمارات المشار إليها و البالغة 89205 مليون أوقية لم يتم اعتماد منها سوى 46.5 مليار أوقية، خصص منها لمشروع حديد لقليبات مبلغ 22.7 مليار أوقية، منها فقط 4.7 مليارات على عاتق الحكومة الموريتانية (تمويل ذاتي من شركة اسنيم) و مشروع النحاس في اكجوجت الذي قدر له 4.9 مليار أوقية منها تقريبا 1.2 مليار أوقية تقع على عاتق الحكومة الموريتانية و الباقي من مصادر خارجية، بالإضافة إلى الاستثمارات الموجهة لمشاريع الصناعة التحويلية، و التي يصل فيها التمويل الخارجي إلى أكثر من 50 % من المجموع، مما يقلل من مصداقية الأسس و

التوجهات التي انطلقت منها الخطة، سواء ما يتعلق بالحد من الاستدانة الخارجية أو زيادة مساهمة الجماهير و القطاع الخاص في تمويل برامج التنمية في موريتانيا حيث لم تتجاوز مساهمة هذا الأخير 3.4 % من مجموع الاستثمارات المخططة.

ونسيرإلى ان هذه الخطة هدفت فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق معدل نمو سنوي قدره 4.85 %، و ذلك بزيادة الناتج في مختلف الأنشطة الإنتاجية ليحافظ على هذا المعدل، و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

كما تبنت الخطة بعض التدابير لتخفيف الضغوط الكابحة لتطور الصناعة التحويلية، من هذه التدابير مثلا تجميد بعض المشاريع الصناعية الكبرى مثل مجمع الحديد و الصلب، بهدف تخفيض نفقات الدولة و تحقيق التوازنات و إحداث مركز الدراسات و التشجيع الصناعي و وضع اعتمادات إضافية لتشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير الورش الحرفية.

و لم يتعرض نص الخطة الرابعة في الفصل الخاص بالصناعة لمسألة التعاون أو التكامل القطاعي سوى بثلاثة أسطر، حيث يقرر ضرورة استكشاف طرق جديدة بهدف الوصول خلال النصف الثاني من العقد الحالي و بعده إلى نتائج ملموسة في المجال الصناعي أو الزراعي- الصناعي و يضيف النص ما يلي :

"إضافة يجب أن يكون واضحا أن مقتضيات الاستقلال الاقتصادي الموضوعة" بشأن السياسة العامة تنطبق أيضا على السياسة الصناعية[42] ص15.

أما بالنسبة لسياسة استغلال الثروة السمكية بأحسن الطرق الممكنة و التي تعتبر إحدى الإستراتيجيات العامة التي نالت اهتماما خاصا ضمن هذه الخطة، فبعد أن كانت سياسة الصيد في العقود الماضية تقوم على منح تراخيص للسفن الصناعية الأجنبية للعمل في المياه الإقليمية الموريتانية مقابل دفع عائدات مالية محددة، و على أساس الحمولة الإجمالية الإقليمية الموريتانية مقابل دفع عائدات مالية محددة، و على أساس الحمولة الإجمالية للسفينة و الالتزام بتفريغ غنائم الصيد في مرفأ انواذيب لمعالجته و تصنيعه و تصديره، لكن هذا الالتزام بقي نظريا و لم يطبق. إذ أن عدم امتلاك الدولة لإمكانات تكنولوجية تسمح لها بفرض رقابة فعلية على السفن العاملة في المياه الإقليمية، سمح لهذه السفن بأن تمارس عملها بحيرة تامة حسب ما تمليه عليها مصلحتها، سواء كانت تحمل ترخيصا نظاميا من السلطة الموريتانية أم كانت تعمل بالقرصنة و دون أي ترخيص، و كانت بعض السفن تمارس نوعا من النهب المدمر للثروة السمكية خلافا لقانون الصيد، و دون أن تكون لدى السلطة الموريتانية المسؤولة إمكانية مراقبة المخالفات و منعها أو الحد منها، إذا كانت سياسة الدولة تنحصر في تحصيل بعض الرسوم لتغذية موازنتها العامة، إذ أن السياسة المتبعة تحددها بشكل عام الوسائل التي في حوزتها.

إن مثل هذه السياسة كان نصيبها في الواقع الفشل التام : تدهور الصناعة السمكية في انواذيب، الانخفاض الهائل في غنائم الأسماك المعلن عنها في التصدير و التي لم تتجاوز 10 % من الغنائم الحقيقية

المقدرة، و بالتالي الانخفاض الهائل في العائدات المدفوعة لخزينة الدولة، أما شركات السفن الأجنبية العاملة في المياه الإقليمية الموريتانية فقد كانت بالمقابل تحقق أرباحا خيالية حسب التقديرات.

من ناحية اخرى، كانت نتيجة لهذه السياسة عمليا، عدم توفر الطاقة التكنولوجية الوطنية في هذا النشاط الحيوي بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و التنمية الصناعية بصفة خاصة

و هذا النقص نجم عنه في المدى الطويل خسارة مستمرة و وضع خطير بسبب عدم تطور الطاقة الموريتانية الضرورية للسيطرة على المياه الإقليمية و تكوين أسطول صيد وطني حديث و تطوير صناعات مستلزمات الإنتاج السمكي و صناعات معالجته و تسويقه، كما أن القدرة الوطنية في مجال الأبحاث العلمية و التكنولوجية الخاصة بهذا النشاط بقيت شبه غائبة نتيجة لهذه الأوضاع.

إن مثل هذا النقص شبه تام في الاستطاعة التكنولوجية و العلمية بعناصرها

الثلاثة الرئيسية:الاستطاعة البشرية من كوادر و فنيين و غيرهم، و الاستطاعة الصناعية و التقنية العامة، و نقص البحوث سيحرم الدولة من الإمكانية الفعلية لرسم و تطبيق سياسة سمكية جديدة تقرها تحقيقا لمصالحها الوطنية، و بالتالي فإن الصناعة السمكية أيضا كالصناعة الإستراتيجية المعدنية بشكل عام، بقيت بعيدة عن الاندماج في الاقتصاد الوطني الموريتاني، غير محرضة لقيام صناعات و أنشطة مكملة لها في الاتجاهين الأمامي و الخلفي، صناعات منتجة للقيمة المضافة، مولدة لفرص الاستخدام و ينشأ عنها تراكم في المعرفة و الخبرة، و هي العناصر الأساسية في التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن هذا الفشل الذي يمتد على مدى أعوام الثمانينات والتسعينيات ، يمكن اعتباره كنتيجة طبيعية لغياب إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية مرتكزة على أسس راسخة، ففي هذا المجال كما على نطاق الاقتصاد الوطني ككل، بقيت الممارسة الفعلية للدولة محصورة بتسيير الأمور اليومية الطارئة و بإجراءات فردية مبعثرة تتعلق بنقاط معزولة دون أن تنتظم في نطاق مجموعة متكاملة و منسجمة من الإجراءات و التدابير التي تشكل معا سياسة حقيقية قائمة على تصور علمي للقطاع السمكي و الصناعي عامة و تطوره.

لذا و من أجل مواجهة وضع متفاقم اضطرت الدولة في عام 1999 إلى وضع تصور لسياسة جديدة للصناعة السمكية تعكس كفاح موريتانيا كبلد نام تنهب ثرواته الشركات الأجنبية، سياسة هدفها السيطرة التدريجية على مواردها السمكية و استغلالها بشكل رشيد في إطار إستراتيجية عامة للتنمية.و قد صممت هذه السياسة الجديدة على أساس المشاركة الموريتانية مع جهات أجنبية لتكوين شركات مختلطة يسمح لها حصرا بممارسة الصيد في المياه الإقليمية الموريتانية، على أن تقوم هذه الشركات

بإفراغ كامل غنائمها في ميناء انواذيب السمكي لتعالج و تصنع و تصدر.و من الناحية المالية، صممت السياسة الجديدة على أساس فرض ضريبة على تصدير الأسماك، تحدد انطلاقا من حد أدنى مضمون يستند على معطيات معترف بها.

من ناحية ثالثة، و نظرا لأن موريتانيا تمتلك حصة كبيرة تتجاوز في معظم الأحيان 50 % من رأس مال الشركات المختلطة، فإن المجال سيكون مفتوحا أمام الموريتانيين ليكتسبوا تدريجيا الخبرة و التأهيل اللازمين لقيادة و تسيير الأعمال في هذه الشركات.

و في هذا الإطار تكونت 11 شركة مختلطة بين عامي 1999- 2000 فقط برأسمال إجمالي قدره أكثر من 5375.4 مليون أوقية تصل نسبة موريتانيا فيه إلى 50 % ، الأمر الذي يسمح لها بتوجيه نشاط هذه الشركات في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد.

إضافة إلى ما تقدم ترمي السياسة الجديدة إلى ما يلي: [43] ص23.

- التنمية المندمجة للصيد الحرفي الموريتاني.
- تنمية السوق الداخلية للسمك.
- تنمية الصيد الصناعي بواسطة الشركات المختلطة.
- زيادة واردات الدولة.

و هذا يقتضي من الناحية العملية ما يلي :

- تحديث الصيد الحرفي التقليدي و هو نشاط موريتاني صرف بهدف تطويره و جعله قادرا في المدى المتوسط على المساهمة "بمورتنة" القطاع السمكي كلية و تحقيقا لهذا الهدف تم الإقرار بضرورة وضع برنامج عمل محدد.

- تحديث ميناء انواذيب السمكي و تجهيزه بكل الخدمات الضرورية اللازمة له لكي يغدو قادرا على منافسة الموانئ السمكية الأخرى في المنطقة".

و هنا أيضا تم إقرار برنامج عمل محدد في الخطة الرابعة، و على مستوى التأهيل المهني أيضا وضعت الخطة الرابعة الخطوط العامة لبرنامج عمل محدد بهدف إتباع سياسة السيطرة التدريجية على القطاع السمكي.

و فيما يخص موضوع المراقبة و السيطرة على المياه الإقليمية حاولت موريتانيا العمل باتجاهين اثنين هما :

- التعاون مع الدول المعنية في المنطقة

- امتلاك الرسائل الفنية الملائمة للقيام بمراقبة فعالة، لا سيما شراء 6 سفن مراقبة جديدة و طائرة استطلاع إضافة لما تملكه البحرية الموريتانية من وسائل.

و تجب الملاحظة أيضا أن الدولة هدفت إلى ترك المجال للرأسمال الخاص الموريتاني لأن يلعب دورا هاما في الصناعة السمكية، و هكذا فإن القطاع الخاص يساهم بشكل واسع في الشركات المختلطة و كما رأينا سابقا في الفصل الثاني.

أما على مستوى التنفيذ في الخطة الرابعة [44] ص3.

فقد نفذت مجموعة الاستثمارات الصناعية بمبلغ قدره 17050 مليون أوقية و ذلك من قبل ثلاث مؤسسات صناعية مختلطة، هي الشركة الوطنية للصناعة و المناجم "سنيم- سم"، و الشركة الموريتانية لتكرير النفط (سومير)، و الشركة الوطنية للكهرباء (سنولك)، و تمثل هذه الاستثمارات المنفذة نسبة 45 % تقريبا من الاستثمارات الصناعية التي خطط لتنفيذها في الخطة المذكورة.

و بصورة عامة يلاحظ أن مستوى تنفيذ الاستثمارات الصناعية كان في انخفاض مستمر اعتبارا من الخطة الثانية و حتى الخطة الرابعة، ففي حين كانت نسبة التنفيذ في الخطة الأولى مساوية 102 % تقريبا لم تتجاوز هذه النسبة 81.5 % في الخطة الثانية و 65 % في الخطة الثالثة و 45.4 % فقط في الخطة الرابعة، و لا شك أن ذلك يرجع إلى عدة عوامل اقتصادية و فنية ومؤسسية .

3. 2. السياسة الصناعية في برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا للفترة (1995-2001)

لقد اتسمت فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بسيطرة الدولة على كافة فروع و أنشطة الاقتصاد الوطني و كانت مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية خاصة في الستينات والسبعينات، الثمانينات وبداية التسعينيات ضعيفة، و قد يكون ذلك راجع إلى ضعف القطاع الخاص آنذاك و الذي كان يتمثل أساسا في نشاط التجارة و التوزيع، هذا بالإضافة إلى أن تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية كان يتطلب من الحكومة إدارة الاقتصاد بصورة مباشرة.

و منذ بداية التسعينيات وصل الاقتصاد الموريتاني إلى وضع خطير ، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات سالبة و تعمقت الإختلالات المالية و تفاقم العجز في الحساب الجاري و نمت الديون الخارجية بمعدلات مرتفعة ، فنجم عن هذا الوضع وجود جهاز إنتاجي هزيل و طاقات معطلة و انتشرت البطالة و تفاقمت حدة التضخم و تدهورت مستويات معيشة المواطنين و أصبحت الدولة عاجزة عن توفير الاحتياجات الأساسية من الواردات بسبب نقس الموارد الأجنبية لديها، في الوقت الذي انهارت فيه مكانتها لدى الدائنين و فقدت ثقتها لدى الممولين ..

و أمام هذه الوضعية الحرجة لجأت موريتانيا في سنة 1995 إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية و منحها المزيد من القروض، الأمر الذي يقتضي منها تطبيق سياسات و برامج إصلاح اقتصادي واسعة النطاق تشمل معظم جوانب الاقتصاد طبقا لشروط إعادة الجدولة، و التي تتركز بشكل

عام على ضرورة إتباع سياسات مالية و نقدية أكثر تشددا و انكماشا و انتهاج سياسة ليبرالية تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و إتباع قواعد اقتصاد السوق و تشجيع المبادرات الخاصة.

و قد جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا على مرحلتين، شملت المرحلة الأولى الفترة 1995 إلى 1998، و تم فيها تطبيق ما عرف ببرنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي كان يسعى إلى تصحيح الإختلالات في الميزانية و ميزان المدفوعات و السيطرة على التضخم و إصلاح القطاع العمومي الذي تملكه الدولة.

أما المرحلة الثانية فقد تم فيها تطبيق برنامج الدعم و الدفع، و شملت الفترة من 1999 إلى 2001، و الذي كان يهدف إلى مواصلة و تعميق الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في ‘اطار برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، و فيما يلي نتناول هذين البرنامجين ، مركزين على السياسة الصناعية في كل منهما في إطار النقاط التالية :

3. 2. 1. إستراتيجية برنامج التقويم الاقتصادي و المالي (1995 - 1998)

يمثل برنامج التقويم الاقتصادي و المالي أول اتجاه موريتاني واضح للقيام بإصلاحات اقتصادية واسعة اقتضتها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، و جاء هذا البرنامج ليمثل السياسات و البرامج الاقتصادية المطلوب من موريتانيا إتباعها من أجل موافقة الدائنين على إعادة جدولة ديونها الخارجية التي وصلت إلى مستويات مزعجة أصبح يستحيل معها تحقيق أي نمو داخلي، خاصة إذا علمنا أنه في سنة 1994 أصبح حجم الديون الخارجية الموريتانية يمثل أكثر من 200 % من الناتج المحلي الإجمالي و وصل معدل خدمة الدين إلى أرقام جعلت معظم عائدات صادرات الدولة تصرف لسداد أقساط و فوائد الديون المستحقة، و قد وضع البرنامج مجموعة من الأهداف اقتصادية التي سوف يتم تحقيقها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى الحد من الطلب الكلي و القضاء على الإختلالات الداخلية و الخارجية، و زيادة العرض من السلع و الخدمات في إطار إستراتيجية شملت معظم فروع الاقتصاد الوطني.

و من بين الأهداف لاقتصادية التي يجب القيام من أجل تحقيقها خلال الفترة 1995 – 1998 ما يلي:[45] ص3.

1- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 4 % بحيث يفوق معدل النمو الديمغرافي الذي يصل إلى 2.7 % و الحفاظ على ذلك المعدل طيلة فترة البرنامج، و هذا الهدف يعتبر طموحا إلى حد ما في ظروف انطلاق البرنامج الذي كان اقتصاد البلد فيها مترديا و تسوده الإختلالات الهيكلية على كافة الأصعدة، و بالتالي لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتعبئة كافة موارد النمو و تطبيق إصلاحات واسعة دفعة واحدة.

2- تخفيض معدل التضخم إلى 5 % في سنة 1998.

3- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية و تثبيت معدلها عند مستوى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 30 % في المتوسط في الفترة من 1990 - 1994، و هذا المعدل المرتفع لحجم الاستثمارات العمومية في الفترة السابقة للبرنامج كان له دور كبير في زيادة مستوى الطلب الكلي و ارتفاع معدلات التضخم.

4- تحقيق التوازن في ميزانية الدولة بحلول سنة 1999،و تكوين إدخار متزايد في الميزانية في حدود 15 % من الاستثمارات العمومية في سنة 2000، و يرمي هذا الهدف الأخير إلى المساهمة في سد فجوة الموارد الداخلية الواسعة بين الادخار و الاستثمار في القطاع العمومي.

5- تقليص عجز الحساب الجاري إلى أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك بواسطة تشجيع الصادرات و الحد من الواردات السلعية من خلال سياسة سعر الصرف المتبعة في البرنامج و كذلك من خلال التحرير المتزايد للتجارة الخارجية..[46] ص23.

كان هذا عن الأهداف العامة للبرنامج و الذي اتبع وسائل متعددة من أجل بلوغها، إلا أننا سنقتصر دراستنا على الإستراتيجية القطاعية الخاصة بقطاع الصناعة.و في هذا المجال وضعت الحكومة الموريتانية السياسة الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي و المالي، بحيث تحدث قطيعة حسب البرنامج مع الخطط الاستثمارية السابقة، التي كانت تركز على الاستثمارات التي تطول مدة نضجها، و حدد البرنامج عدة معايير للاختيار الاستثماري، بحيث تكون منسجمة مع الأهداف و السياسات الاقتصادية الكلية التي يتبعها لبرنامج و خاصة ما يتعلق بالحد من الاستدانة الخارجية و تقليص الطلب الإجمالي، و لذلك فقد ركز التوجه الاستثماري للبرنامج على الحد من الاستثمارات العمومية بحيث يثبت معدلها السنوي في حدود 20 % من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لسنوات البرنامج، بدلا من حوالي 32 % في السنوات السابقة، و ترك المجال مفتوحا للقطاع الخاص للاستثمار و في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية و خاصة في المجال الصناعي الاقتصادية و من بين الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج التقويم الاقتصاد و المالي لتشجيع القطاع الخاص

ما يلي: [46] ص12.

1- وضع سقوف على حجم الائتمان الممنوح للحكومة و القطاع العام، بينما يسمح للقطاع الخاص بالحصول على أكبر قدر ممكن من القروض خاصة في مجال الأنشطة ذات القدرة على النمو.

2- تخفيض الرقابة على الأسعار و تحريرها تدريجيا و إلغاء رخص الاستيراد بالنسبة للسلع الوسيطة و إدخال تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات.

3- إتباع مجموعة من الإجراءات المؤسسية و التنظيمية، ترمي إلى وضع إطار مشجع للمبادرات الخاصة و يتعلق ذلك أساسا بقانون الاستثمار و التعريفة الجمركية.

و في الواقع فإن إجراءات تشجيع القطاع الخاص التي اتخذتها الحكومة لا تقتصر على هذه الإجراءات فحسب، بل أنها تشمل إقامة البني التحتية و توفير إمدادات المياه و الكهرباء و الهاتف و غيرها في مناطق متعددة من البلاد، و يعتقد المسئولون الموريتانيون المشرفون على عملية الإصلاح بأن هذه الإجراءات الأخيرة أكثر جدوائية من أية إجراءات أخرى في مجال تشجيع القطاع الخاص.

وهذا له ما يدعمه إذا أخذنا في الاعتبار اتساع المسافات بين مختلف مناطق البلاد و انعدام الطرق و غياب الإمدادات من الماء و الكهرباء في معظم مناطق البلاد، الشيء الذي يحول دون تحقيق ترابط أجزاء السوق المحلي من جهة و يجعل كل الاستثمارات الخاصة مركزة في بعض المناطق خاصة في مدينتي انواكشوط و انواذيبو اللتان تتمتعان بالبنى التحتية و معظم الخدمات الضرورية من جهة أخرى، و إن كانت الدولة تحاول تجاوز هذه الوضعية من خلال التشجيع على الاستثمار في المناطق الداخلية ، من خلال ما تمنحه من امتيازات في إطار قانون الاستثمار للمستثمرين في هذه المناطق. [48] ص25.

و بالرغم من هذه الامتيازات المقدمة للقطاع الخاص، بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 55.1 مليار أوقية موزعة على 393 مشروعا منها 193 مشروعا تمثل المشروعات الجديدة التي ظهرت مع البرنامج و يبلغ نصيبها من الاستثمارات المقررة خلال فترة البرنامج حوالي 22 مليار أوقية، أي ما يمثل نسبة 40 % من إجمالي الاستثمارات المقررة، تم تسديد 4 مليار أوقية من أصل 33 مليار مخصصة للمشاريع الجارية بنسبة وصلت إلى 72.7 % حتى سنة 1997[40 ص76.

و لقد تميز برنامج التقويم الاقتصادي و المالي عن المخططات التنموية السابقة، بإعطاء الأولوية في التوزيع القطاعي الاستثمارات البرامج، لقطاع التنمية الريفية في المشروعات الجديدة التي حظيت بنسبة 42 % من تكاليفها الإجمالية، تلاه قطاع البنى التحتية 30.4 % و جاء قطاع التنمية الصناعية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.5 % للمشروعات الجديدة. [3]ص36.

و هكذا فإن تركيز البرنامج على قطاعي التنمية الريفية و البنى التحتية هو توجه جديد يختلف تماما عن التوجه الاستثماري العام، الذي طبع المخططات التنموية السابقة و التي كانت تركز بشكل كبير على قطاع التنمية الصناعية.

و يتجلى هذا التركيز على قطاعي التنمية الريفية و البنى التحتية أيضا من توزيع الاستثمارات المخططة في البرنامج و التي بلغت بالنسبة لقطاع التنمية الريفية 35.2 % من الاستثمارات المخططة في البرنامج، و لذا فإن النسبة تختلف كثيرا عن النسب التي مثلتها من إجمالي الاستثمارات المخططة في الخطط التنموية الأربعة السابقة، و التي كانت على التوالي 8.6 % و 13.9 % و 14.3 % و 21.7% و فيما يتعلق بقطاع البنى التحتية فقد حصل على نسبة 27.1 % من إجمالي الاستثمارات

المخططة، بينما لم تتجاوز نسبة الاستثمارات المخططة في قطاع الصناعة 25.1 % من الاستثمارات المخططة في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

و تتأكد ضرورة إعطاء الأولوية لقطاع التنمية الريفية، من أن الزراعة تعتبر هي المورد الرئيسي للقطاع الصناعي بالعمالة، و تدل تجربة الدول المتقدمة حاليا على ذلك، إذ أن ازدهار القطاع الصناعي في معظم هذه الدول، كان نتيجة لتطور القطاع الزراعي و قدرته على إمداد القطاع الصناعي باليد العاملة الماهرة و المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع50] ص9.

إضافة إلى ذلك فإن زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي تمكن من تحقيق تراكم رأسمالي يستخدمه المزارعون لزيادة إنتاجيتهم من جهة، و يسهم في تراكم رأس المال اللازم لتمويل الصناعات من جهة أخرى [51] ص123.

كما أن تنمية القطاع الزراعي تلعب دورا كبيرا في توسيع نطاق السوق المحلية نتيجة لما توفره من طلب على المنتجات الصناعية و هو ما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج في القطاع الصناعي، و إضافة إلى ذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي تساعد في تخفيض فاتورة الواردات من المواد الغذائية و هو ما يوفر موارد جديدة من النقد الأجنبي يمكن استثمارها في مجالات أخرى، بل أنه في بعض الدول و نتيجة لتطور القطاع الزراعي فإنه يمثل المورد الرئيسي للعملات الصعبة منها [51] ص354.

و في ظل ضعف القطاع الصناعي و محدودية موارد رأس المال كما هو الحال في معظم الدول النامية، فإن تنمية القطاع الزراعي تبقى هي الوسيلة الفعالة لتعبئة الموارد الداخلية و المساهمة في بناء قطاع صناعي قوي، و تعطينا التجارب التنموية لبعض الدول النامية توضيحا لأهمية إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، و في موريتانيا فإن الأولوية الكبيرة التي حظي بها قطاع الصناعة في الخطط التنموية السابقة لبرنامج التقويم الاقتصادي و المالي قد حالت في نفس الوقت دون تطوير القطاع الزراعي و القطاع الصناعي على حد السواء، ذلك أن إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي كان مصحوبا بإهمال شديد للقطاع الزراعي، مما حرم الأول من الاستفادة من الإمكانات التي يوفرها له عادة القطاع الزراعي و حرم هذا الأخير من الحصول على الموارد التي تصرف على قطاع صناعي ضعيف و غير قادر على الوقوف على قدميه .

أما بالنسبة لمبررات إعطاء الأولوية لقطاع البنى التحتية، فإنها تنبع من كون هذه الأخيرة تمثل أهم مقومات التنمية و التقدم، و تتميز موريتانيا باتساع مساحتها و تباعد مناطقها عن بعضها البعض، و وجود شبكة ضعيفة متآكلة من الطرق و صعوبة الاتصال بين مختلف أجزاء الدولة، و هي أمور تؤدي إلى عدم ترابط أجزاء السوق المحلية و عدم وحدة أسعار البيع بين مختلف مناطق البلاد، أضف إلى ذلك أن غياب المقومات الأساسية للبنى التحتية يؤدي إلى تقليص فرص الاستثمارات نتيجة لارتفاع التكاليف و انخفاض معدل الربح المتوقع، و في الوقت الحاضر أصبح التحرك الجاد نحو تحقيق النمو

ينطلق من ضرورة توفير الترابط بين أجزاء الدولة عن طريق إقامة شبكة قوية من الطرق و المطارات و الموانئ و توفير المرافق الحيوية، كمحطات توليد الطاقة و الهاتف و مرافق الخدمات العامة.

و نشير أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي قد اتجهت أساسا إلى :

- تحسين المردودية و إمكانية الاستمرار الفاعل في القطاع الصناعي.
- ضمان و تحسين إنتاج الحديد في المدى المتوسط و البعيد.
- ضرورة وضع الدولة إطار تنظيمي، يكفل أحسن تنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [53] ص 16.

و فيما يتعلق بإنجاز الاستثمارات، فقد مثلت حصة التنمية الصناعية 15 % من إجمالي الاستثمارات المنجزة بدون احتساب تكاليف الإنفاق على مشاريع الشركة الوطنية للصناعة و المناجم التي حظيت لوحدها بنسبة 19.5 % من إجمالي الاستثمارات المحققة، و بإضافتها إلى الاستثمارات المنجزة في قطاع التنمية الصناعية تصبح نسبة هذا الأخير من إجمالي الاستثمارات المنجزة في حدود 34.5 %.

أما فيما يتعلق بمعدلات الإنجاز بالنسبة للمشاريع الجديدة في إطار البرنامج، فتشير البيانات الصادرة من وزارة التخطيط في ديسمبر 2002، كتقدير أولي لإنجاز البرنامج إلى أن معدلات الإنجاز بالنسبة لهذه المشروعات كانت ضعيفة، باستثناء قطاع التنمية الصناعية الذي بلغ معدل الإنجاز فيه حوالي 81 %، في حين كان هذا المعدل 45.1 % بالنسبة لقطاع التنمية الريفية و 33.1 % لقطاع البنى التحتية و 13 % لبقية القطاعات [40] ص16. و قد كان تمويل هذه الاستثمارات على النحو التالي : 50.3 % من القروض الخارجية، 49.7 % تمويل محلي، و هكذا يتضح طغيان مصادر التمويل الأجنبية في تمويل البرنامج، حيث مثلت نسبة 94.8 % من إجمالي التمويل المتحقق.[40] ص76.

و هكذا فإن أهم ما تميزت به الإستراتيجية الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي و المالي هو الاتجاه العام نحو الحد من الاستثمارات العمومية و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي و التركيز على الاستثمار في رأس المال المادي و إهمال الاستثمار في رأس المال البشري، وإعطاء الأولوية ، لقطاعي التنمية الريفية و البنى التحتية .

و هكذا فإنه من الواضح أن برنامج التقويم الاقتصادي و المالي ينطلق من ضرورة تخفيض مستوى الاستثمار العمومي إلى ما يقارب 20 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج، بدلا من 32 % في الفترة السابقة للبرنامج، و ذلك من أجل تقليص الطلب الكلي و تقليص حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية إفساح المجال للقطاع الخاص، و تجد هذه النظرة تبريرها في ضعف الطاقة الاستيعابية للقطاع العام نتيجة للصعوبات المالية من جهة و سوء التسيير الإداري من جهة

أخرى، و هو ما يترتب عليه ضرورة تقليص دوره في الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، إلا أن هناك مجموعة من الجوانب تحد من مصداقية الطرح السابق يتمثل أهمها فيما يلي :

- نتيجة لضعف القطاع الخاص و محدودية إمكانياته . لذا ، فإن الجزء الأعظم من الاستثمارات هي استثمارات عمومية، و بالتالي فإن تخفيضها سوف ينعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات الكلية في المجتمع و هو ما يتعارض مع متطلبات النمو، خاصة أن القطاع الخاص لن يكون قادرا على الأقل في المدى القصير على تعويض انخفاض مستوى الاستثمار العمومي في موريتانيا، التي لم تحظى فيها الاستثمارات الخاصة بأي تجاوب يذكر مع الإجراءات التي اتخذت من أجل الحد من دور القطاع العام و استبداله بنشاط القطاع الخاص، و في الغالب فإن ذلك راجع إلى ضعف القطاع الخاص و افتقاره إلى الإمكانيات و الخبرة و الأهم من ذلك افتقاره روح المخاطرة، التي يعتبر توفرها أهم العناصر التي يتوقف عليها انتشار الاستثمارات الخاصة، و يتوقف وجود عنصر المخاطرة على وجود المنظمين الأكفاء القادرين على بناء توقعات أقرب ما تكون إلى الواقع.وعليه فان تقليص الاستثمارات العمومية يتوقف من بين أمور أخرى على درجة تطور القطاع الخاص و خاصة مدى كفاية عرض المنظمين الأكفاء في المجتمع.

كما أن تدني المردودية في القطاع العام لا يرجع إلى كونه ملكية عامة، بل يرجع أساسا إلى سوء التسيير و وجود البيروقراطية و انعدام الحوافز و ضعف مستوى الخبرة و الكفاءة، يمكن أن لا تواجه القطاع العام إذا كانت هناك سياسة واضحة و أهداف محددة و رقابة حازمة و إرادة تنمية مصممة على ضرورة تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع.

- ان التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتوقف إلى درجة كبيرة على معدلات التراكم الرأسمالي و زيادة معدل الاستثمار، خاصة في بلد كموريتانيا لازال يتسم بالتخلف بجميع خصائصه، و يتطلب خروجه من دائرة التخلف من بين أمور أخرى قدرا كافيا من الاستثمارات في مختلف المجالات، و في ظل ضعف القطاع الخاص و محدودية موارده تتأكد دواعي الحفاظ على مستوى مرتفع للاستثمارات العمومية التي ليس أقلها شأنا ضرورة وجود حد أدنى من تنوع الإنتاج الصناعي للقضاء على ظاهرة ضيق السوق عن طريق الاستفادة من الوفرات الخارجية للإنتاج، التي تتوفر من خلال التكامل الرأسي و الأفقي بين مختلف المشاريع الصناعية (بحيث يمثل دخل عمال صناعة معينة طلبا على منتجات الصناعات الأخرى، كما أن هذه الصناعات تقوم بتزويد بعضها البعض بالمنتجات الوسيطة في شكل عملية تكاملية).

- هناك بعض المجالات يعتبر الاستثمار فيها حيويا و ضروريا و قد لا يكون مغريا للقطاع الخاص، الذي من المفترض أن يمثل بديلا لدور الاستثمارات العمومية، أما لتدني معدلات الربحية المتوقعة فيها أو لطول فترة نضجها، و انطلاقا من أن القطاع الخاص يتحرك فقط بدافع تحقيق الأرباح، فإن مسؤولية

إقامة هذا النوع من الاستثمارات الحيوية تقع على عائق الدولة، و هو ما يقلل من مصداقية الدعوة إلى تقليص الاستثمارات الحكومية، خاصة و إن هذا النوع من الاستثمارات الحيوية غالبا ما يفوق مقدرة القطاع الخاص و بشكل خاص إذا كان في طور نشأته كما هو الحال في موريتانيا، و هذا النوع من الاستثمارات الحيوية تتطلبه ضرورة استغلال الثروات الطبيعية بشكل يتلاءم مع المصلحة العليا للمجتمع و هو ما لا يمكن ضمانه إلا من خلال الاستثمارات العمومية.

و في الواقع فإن دواعي تقليص الاستثمارات العمومية أو زيادتها في الدول النامية لا يمكن حصرها، و الشيء الغير قابل للنقاش هو أن ارتفاع حجم الاستثمار العمومي في بعض الدول النامية، قد أسهم إلى درجة كبيرة في زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع و ما ترتب عليه من ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى زيادة الأعباء المالية، لذلك فان هذه الآثار السلبية لا تنتج عن ارتفاع حجم الاستثمار العمومي في حد ذاته، بقدر ما ترجع إلى سوء اختيار المشاريع الاستثمارية في القطاع العام و تفشي الفساد و سوء التسيير و هي أمور يمكن القضاء عليها فعلا أو على الأقل التحكم فيها إلى درجة كبيرة.

وعليه فإن تقليص حجم الاستثمارات العمومية بدرجة كبيرة بدلا من محاولة إصلاح أخطاء الإدارة و التسيير في القطاع العام، أصبحت تمثل نوعا من التهرب من المسؤولية لدى العديد من المسؤولين في الدول النامية و إلقاء العبء على الآخر "المجهول" المفترض أن يكون القطاع الخاص.

3. 2. 2. إستراتيجية برنامج الدعم و الدفع (1999 - 2001)

تهدف الحكومة الموريتانية من خلال برنامج الدعم و الدفع، إلى مواصلة و تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت سابقا في إطار برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و التي استهدفت تصحيح الإختلالات الاقتصادية و المالية التي طبعت الفترات السابقة، و بفضل النتائج التي أسفرت عنها إجراءات التثبيت و التطهير التي اتخذت خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، فقد تأكد لدى الحكومة الموريتانية أهمية مواصلة إنجاز الأهداف الاقتصادية و القطاعية و المؤسسة، التي يتوقع أن تكون لها آثار إيجابية ملموسة على الاقتصاد الوطني،و ينطلق برنامج الدعم و الدفع في تحديد أهدافه و إستراتيجيته التنموية من المحاور التالية:[54] ص19.

- إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإنتاجي المحلي من أجل تقوية و تنويع قاعدة الإنتاج الوطني.
- دعم الحالة المالية للدولة، عن طريق تطبيق سياسة حذرة لترشيد النفقات العامة و توسيع الوعاء الضريبي و تحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.
- تحسين حالة المدفوعات الخارجية، من خلال اتباع وسائل مختلفة لتشجيع العرض و التحكم في الطلب و تحرير أسعار الصرف و التجارة الخارجية.

- السعي للوصول إلى مستوى مديونية و معدل لخدمة الدين يتناسبان مع قدرات الاقتصاد على الدفع.
- وضع إستراتيجية متماسكة لتعبئة الموارد البشرية، عن طريق خلق فرص عمل جديدة و إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، من خلال تطبيق سياسة ملائمة في مجال التعليم والصحة و تخفيض العبء الاجتماعي لإجراءات التصحيح الهيكلي على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع.

تلك هي المحاور الأساسية لبرنامج الدعم و الدفع و التي انطلق منها في تحديد أهدافه و وضع سياساته الكلية و رسم إستراتيجياته الاستثمارية.

و بالنسبة للقطاع الصناعي فقد جاء في المرتبة الثالثة، كما يتبين من توزيع القروض على النشاطات الاقتصادية التي تحظى بالأولوية ضمن هذا البرنامج، ففي حين كان يحظى هذا القطاع بحوالي 21.3 % من القروض في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، لم تتجاوز هذه النسبة 11.4 % من إجمالي القروض في برنامج الدعم و الدفع.بينما الصناعات التحويلية مازالت تستولي على الجزء الأكبر من قروض النشاطات الصناعية 59.4 % كمتوسط لسنوات البرنامج.

أما بالنسبة للسياسة الاستثمارية للبرنامج، فقد انطلقت من الاختيار الحذر للمشاريع العمومية و قد ركزت على المشاريع التي تساهم في نمو الاقتصاد، دون أن يهدد ذلك التخفيضات المحققة في الإختلالات على مستوى المالية العامة و ميزان المدفوعات و كذلك على مستوى الحد من معدلات التضخم.

و قد وصل حجم التمويل الإجمالي المقرر للاستثمارات العمومية في فترة البرنامج إلى 45317.7 مليون أوقية [54] ص15. في حدود 16.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، و من ضمن هذا المبلغ الإجمالي كان هناك ما يقارب 17 مليار أوقية تتعلق بمشاريع بدأت قبل سنة 1992، و يصل حجم التمويل المطلوب خلال فترة البرنامج إلى 15.13 مليار أوقية، أما الجزء المتبقي من المبلغ الإجمالي فيخص مشاريع بدأت في فترة البرنامج و لكنها ستستمر إلى ما بعد انتهاء فترته.

و قد كان نصيب القطاع الصناعي من هذه الاستثمارات المخططة 27.4 % و قد استهدفت هذه الاستثمارات ما يلي :

- بالنسبة للشركة الوطنية للصناعة و المناجم(اسنيم)، فقد تمت إعادة هيكلتها المالية في خطة الإنقاذ التي بدأت تنفيذها في إطار برنامج التقويم الاقتصادي و المالي و ذلك من خلال منحها موارد جديدة، حيث حصلت على زيادة في رأسمالها في حدود 100 مليون دولار أمريكي، و بذلك تحسنت وضعيتها المالية بشكل سهل الحصول على تمويل مشروع "امهاودات" الذي سوف يعزز القدرات الإنتاجية للشركة.

- القطاع المنجمي باستثناء اسنيم : و يضم خمسة مشاريع تكلف 473 مليون أوقية، تخص التنقيب عن منجم الخث (و دراسة جدوائية الفوسفات في بوفال و البحث المنجمي في المجرية وادياكيلي و إنشاء مختبر للتحليل المنجمي و الرفع من مستوى التنقيب عن البترول.
- التنمية الصناعية لمشروع يخص دراسة بناء معهد لتكنولوجيا المواد الغذائية و الذي يتطلب مبلغ إجمالي يقدر بـ 594 مليون أوقية.
- القطاع الثانوي للصيد و الذي قيم بدراسات مختلفة حوله و يقدر المبلغ الإجمالي للاستثمارات المقترحة بـ 3453 مليون أوقية [54] ص16.

و للإشارة فإن دراسة ميدانية قد أجريت لإنشاء ورشة من أجل استصلاح سفن الصيد في انواذيبو، و التي قد تساهم في الآفاق المستقبلية لنمو هذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى البحث عن تمويلات لتنمية الصيد التقليدي.

و رغم الاتجاه العام نحو تقليص مستوى الاستثمارات العمومية، فإن متوسط حجم هذه الاستثمارات في فترة برنامج الدعم و الدفع، كان يفوق متوسطها في فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، و من أجل مراعاة متطلبات تحقيق الأهداف اقتصادية لبرنامج الدعم و الدفع و بحكم خطورة أزمة المديونية للدولة، فإن تمويل برنامج الاستثمارات العمومية كان بالشكل التالي :

- 38.8 % على شكل قروض.
- 54.6% الاعانات.
- 6.4 % من المصادر المحلية.

أما فيما يتعلق بالإنجاز المالي لبرنامج الدعم و الدفع، فقد نص على أنه من أجل ضمان التنفيذ الجيد لمجموع برنامج الاستثمارات العمومية حتى سنة 2001 يجب تعبئة مبلغ إجمالي في حدود 40500 مليون أوقية[1]. أي ما يمثل نسبة حوالي 90 % من إجمالي الاستثمارات المخططة.

و بشكل عام فإن السياسة الاستثمارية لبرنامج الدعم و الدفع، قد سارت على نهج السياسة الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي و المالي حيث أهملت الاستثمارات في رأس المال البشري، و أعطت الأولوية في إطار التوزيع القطاعي للاستثمار المادي لقطاعي التنمية الريفية و البنى التحتية.

3. 3. معوقات القطاعي الصناعي في موريتانيا

إن معوقات التصنيع في موريتانيا هي نفسها معوقات التصنيع في بقية البلدان المتخلفة، و مع ذلك تبقى لموريتانيا مشاكلها الخاصة في هذا المجال، و المرتبطة بموقعها الجغرافي و تاريخها الاقتصادي و موقعها الحالي في تقسيم العمل الدولي، و نمط التصنيع الذي سارت عليه منذ الاستقلال و مستوى التطور الثقافي الذي وصلت إليه.

ومن خلال هذا المبحث سنتناول أهم المعوقات و المشاكل التي تعترض عملية التصنيع في موريتانيا، سواء تلك المتعلقة بالصناعات المعدنية او التحويلية.

3. 3 . 1. المشاكل التي تواجه الصناعة الإستراتيجية المعدنية

إن أي اقتصاد قد يعاني من مشاكل لذا فان مستقبل القطاع الصناعي في موريتانيا يتوقف إلى حدا كبير على تكثيف الجهود لمواجهة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في موريتانيا ووضع التدابير الملائمة في هذا المجال ، ومن خلال هذا المطلب سنتناول اهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة المعدنية

- إغفال جوانب مهمة في سياسات التصنيع :

لقد أقيمت منشآت الصناعة الإستخراجية في موريتانيا، انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية لهذه الصناعة في بناء القدرة الصناعية المحلية و في كونها تصلح لأن تكون قوة جذب و دفع للكثير من الصناعات الأمامية و الخلفية المهمة و الحساسة في استيعاب التكنولوجيا و توطينها، و في دفع مستوى التطور و النمو و معدله في القطاع الصناعي كما و كيفا، إن من أهم مبررات إقامة هذه الصناعة هوتوفير فرص التدريب الكفيلة باكتساب المهارات و الإبداع، وتطور مهارات العمل في تصميم المعدات و في أداء العمال عند تشغيلها.

و انطلاقا من هذه الخلفية يجب أن يتحدد دور الصناعة التعدينية في دفع مسيرة التنمية، بمدى مساهمتها في إقامة البناء الصناعي المتكامل و الذاتي، و تمحورها حول الإنسان الموريتاني كهدف و وسيلة للتنمية و بمدى استقلالية قرارات الإنتاج و التسويق .

فإذا أضفنا إلى العوامل التقنية و الاقتصادية السابقة بعض العوامل الاجتماعية و الثقافية غير المواتية لعملية التصنيع، مثل الحياة البدوية و احتقار العمل اليدوي، لأدركنا أن غياب الصناعة الآلية عن موريتانيا خلال هذه المرحلة من تاريخها الاقتصادي، كان له ما يبرره.

أما الصناعات اليدوية التي تحتكرها طبقة من المجتمع عن طريق توارث المهنة أبا عن جد، فقد كانت منتشرة إلى حد كبير و تؤمن للمجتمع الموريتاني حاجته الأساسية، و قد ظلت كذلك حتى جاء الاستعمار الفرنسي و دمرها بصورة غير مباشرة، أي عن طريق إغراق السوق الموريتانية بالسلع الاستهلاكية الرخيصة و الأكثر جودة من منتجات الصناعة التقليدية.

و بالنسبة لطبيعة هذه المنتجات الصناعية الوطنية فإنها كانت تشمل الأسلحة النارية و البيضاء، و وسائل الزينة و بعض الصناعات الكيماوية (صناعة البارود و صناعة الأدوية و صناعة الأصباغ المختلفة و دباغة الجلود) و صناعة النسيج اليدوية كصناعة الملابس من القطن و الحرير و الصوف و صناعة الأثاث المنزلي، و قبل كل شيء صناعة بعض أدوات الإنتاج (الأدوات الزراعية و أدوات الصناعة التقليدية ذاتها).

و هكذا لم تعرف موريتانيا الصناعة الحديثة (الآلية) إلا بعد حصولها على الاستقلال السياسي عام 1960، ففي هذه السنة بدأت الشركات الأجنبية باستغلال الخامات المعدنية الموريتانية، كما بدأت الدولة الوليدة تقيم بعض الصناعات الخفيفة، أو ما يعرف بـ "صناعات اللمسات الأخيرة"، و هكذا نشأت في هذا البلد نواة للصناعة الحديثة (الآلية).

أما إذا انعدم التكامل بين التصور الصناعي الشامل و بين الصناعة المعدنية، فإن هذه الصناعة تصبح مجرد عبء على الاقتصاد لا تساهم في التنمية الصناعية، و في تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي بل تكون مجرد وسيلة استهلاك المخزون الطبيعي من الموارد الخام و من موارد الاقتصاد المالية، فالمسألة ليست وجود أو عدم وجود صناعة معدنية، و إنما مدى مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية تنفي التخلف و تمكن المجتمع من أن يكون هو مصدر عملية الإبداع الحضارية، بحيث يختار ما يلائمه من أساليب و ينتج ما يحتاج إليه من سلع.

و لو وضعنا الصناعة الإستخراجية الموريتانية أمام هذا الرهان، أي مدى ارتباطها بأهداف التنمية و بالتطور الصناعي الشامل لوجدناها في غفلة عن جوانب عديدة ستعرقل التوصل إلى الأهداف المرجوة من هذه الصناعة و قد يكون من أبرز هذه الجوانب ما نراه من إغفال لأهداف الصناعة الأساسية و تركيز السياسات الصناعية الحالية على ما تفرزه الأوضاع المرحلية من مشاكل و عقبات، بحيث تقتصر على معالجة مشاكل تسويق الخامات و عن البحث عن موارد جديدة خوفا من انخفاض عائدات التصدير من خامات الحديد، و على تأمين موارد مالية لتغطية خسائر المصانع، و هذا يجري عادة في هدوء و كتمان، حيث ينظر إلى هذه المصانع كمؤسسات تشغيل للعمال و هو ما لم يتحقق حتى الآن في المشاريع الصناعية الموريتانية- أكثر مما ينظر إليها كمنشآت اختصاصية تخضع لقوانين الاقتصاد و تدار حسب الأصول الإدارية المتطورة.

و هذا هو حال جميع المنشآت المعدنية في موريتانيا، حيث أن هناك مجمع لاستخراج خام الحديد يعاني من انخفاض أسعار الخام و من حالة الركود في الأسواق الدولية، فيركز أهدافه عن البحث عن أسواق جديدة، و عن مصادر خام جديدة تمكنه من زيادة إنتاجه و تصديره كاملا إلى الخارج، و هناك مشروع قيد الدراسة لصناعة الصلب لم يكن ليجد طريقه لولا صعوبة تسويق الخام المنتج محليا إلى أسواق الاستيراد الدولية و هناك مصنع يتحمل خسائره بسبب تدني إنتاجيته فيبررها بارتفاع نسبة

الحركية في العمل، و يرضى بهذا المبرر كأمر واقع، بحجة أن العمالة تخرج من المصنع حاملة الخبرة التي اكتسبتها لتفيد قطاعات مختلفة في الاقتصاد و يجعل من بين أهم أهدافه تحويل المصنع إلى مؤسسة تدريب و تأهيل للعمالة الوافدة، كما أن هناك مصنع آخر قد قام أصلا بهدف تلبية الاحتياجات المحلية، و نجده اليوم يصدر تقريبا جميع إنتاجه بسبب ضيق الاستيعاب المحلية، كما هو الحال في مصنع الصلب (سالفا)، مما يضع أهداف التصنيع الأساسية في خضم مشاكل الإدارة و الإنتاج بين هوة التخلف ومراحل التنمية.

- ارتفاع تكاليف المصانع و عدم ربحيتها :

رغم وجود بعض العناصر الأساسية اللازمة لإقامة صناعة حديد و صلب متطورة، تواجه موريتانيا مجموعة من العوامل التي تعمل باتجاه رفع تكاليف إنشاء هذه الصناعة و تشغيلها، و يأتي في مقدمة هذه العوامل التكاليف الأربعة التالية :

أ- التكاليف الرأسمالية اللازمة لإنشاء الوحدات الصناعية و المثال على ذلك مشروع إنتاج مكورات الحديد الذي تصل تكاليف إنشائه إلى 200 مليون دولار [4] ص234.

ب- تكاليف تهيئة العمالة، حيث تنفق الشركة الموريتانية للصناعة و المناجم سنويا أكثر من 200 مليون أوقية في مجال التكوين، و في بعض الحالات تكاليف الاعتماد على العمالة الأجنبية.

ج- التكاليف الناجمة عن ضعف إمكانيات الصيانة و الافتقار إلى مصادر محلية من قطع الغيار و هذه الإمكانيات و المصادر من أهم مقومات البيئة الصناعية الناجحة.

د- تكاليف تدني الإنتاجية الناجمة عن ضعف تشغيل المعدات أو بسبب ضعف إدارة المصانع و تكشف نتائج مقابلة الإنتاج الفعلي بالطاقة التصميمية عن ضعف كبير في مستوى الإنتاجية، حيث رأينا سابقا كيف أن موريتانيا قد أقامت مصنعا للصلب في مدينة انواذيبو بطاقة قدرها 10 آلاف طن سنويا، في حين أن الطاقة الإنتاجية المثلى لمصنع كهذا لا تقل عن 4 ملايين طن سنويا، فكانت النتيجة توقف المصنع المذكور عن العمل بسبب ارتفاع تكاليف تشغيله.

و لهذا الانخفاض أبعاد خطيرة جدا على مسيرة صناعة الحديد و الصلب،لاسيما أن معظم التدني يتركز في المنتجات الوسيطة الضرورية الدورة الإنتاجية المترابطة، و يعود هذا الانخفاض في استخدام الطاقة الصناعية القائمة إلى نقص المدخلات و الخبرة الفنية بالنسبة لبعض الصناعات، في حين يعود إلى ضيق السوق المحلية و صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية بالنسبة للبعض الآخر (بسبب عدم تنافسية المنتجات).

- الافتقار إلى نظام إنتاجي متكامل للوحدات الصناعية :

تعاني الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا من الافتقار إلى نظام إنتاجي متكامل، يؤمن تواصل حلقات الإنتاج في سلسلة من الوحدات الصناعية التي تغذي بعضها بالوسيط من الإنتاج، كما تغذي الاقتصاد بالمنتجات النهائية اللازمة للصناعة الاستخراجية المعدنية نفسها، كما يشملأيضا علاقة هذه الصناعة بتشابكاتها الأمامية و الخلفية، الأمر الذي يحول دون بناء قاعدة صناعية متماسكة تحمي منتجات هذه الصناعة بقدرة ذاتية محلية تستمد قوتها من استمرارية تدفق الإنتاج و تفاعل مختلف الفروع الصناعية مع بعضها البعض، و هكذا بقيت معظم المشاريع الصناعية التي أقامتها موريتانيا منذ استقلالها و حتى الآن متكاملة مع الاقتصاد الدولي (إنتاجا و تصريفا)، و بالتالي تحولت مفاعيل دفعها الخلفية (تحريض نمو صناعة الحديد و الصلب) إلى الاقتصاد المذكور، بل أن الصناعة الاستخراجية الموريتانية قد عجزت عن القيام بالدور الذي تقوم به مثيلاتها في البلدان النامية غير الزراعية، و هو تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يرجع ذلك إلى استنزاف الفائض الاقتصادي المتولد عن النشاط الاستخراجي من قبل الدول الصناعية المتطورة بوسائل شتى، نذكر منها التبادل غير المتكافئ و التحويل العكسي لرؤوس الأموال، و التلاعب بأسعار العملات الأجنبية التي تدفع بها قيمة الصادرات المعدنية.

أما بالنسبة لتشابكات هذه الصناعة، فقد أدت سياسات التصنيع المتبعة في موريتانيا إلى تضييق الإمكانيات الاستيعابية للسوق المحلية و بالتالي إلى إضاعة التشابك المعملي التي تتيحها صناعة الحديد و الصلب مع قطاع الموافق الأساسية و صناعات الحديد و الصلب من جانب الصناعات الخلفية، و مع الصناعات الإنتاجية و الوسطية و الاستهلاكية لصناعة معدات الإنتاج و الآلات المعمرة و صناعة التشييد و الهياكل المعدنية و غيرها من الصناعات من جانب الصناعات الأمامية.

و قد وجد هذا الوضع وحدات المصانع المجزأة، التي يتركز إنتاجها على المنتجات الطويلة و التي يكاد ينحصر استخدامها بقطاع البناء و التشييد نظرا لأن إنتاج مسطحات الصلب و المقاطع يحتاج عادة إلى اقتصاديات الحجم، و لذلك يتجه معظم الإنتاج الفائض عن احتياجات البناء إلى التصدير إلى الأسواق الدولية، و المشكلة أن استمرار إقامة المصانع الجديدة على هذا النمط من التفكك الإنتاجي سيضيف إلى الطاقات الإنتاجية الفائضة طاقات إضافية تحتاج إلى منافذ تصديرية جديدة، كما انه سينعكس حتما باعتماد متزايد على الخارج في التزويد باحتياجات المصانع من سلع الإنتاج الوسيطة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل الصناعي و بالتالي انخفاض الفائض الاقتصادي المتولد عن الصناعة و عرقلة التراكم الرأسمالي.

- مشاكل نقل التكنولوجيا و التأثيرات السلبية لحالة الركود في الأسواق الدولية :

تواجه الصناعة التعدينية في موريتانيا عقبات تكنولوجية و تسويقية، ترجع أسبابها بشكل رئيسي إلى هيمنة مصادر الإنتاج التقليدي على الأسواق العربية وإلى تعارض المصالح التسويقية لهذه المصادر مع التوجه العربي لبناء القدرات الذاتية.

و رغم ما يشاع من سهولة الحصول على تكنولوجيا تصنيع الصلب الحديثة و توافرها طليقة في الأسواق الدولية، فإن مختلف تكنولوجيا إنتاج و تصنيع الحديد و الصلب تملكها البلدان الصناعية الرئيسية التي تحتكر التكنولوجيا العالمية و تتقاسم أسواق العالم فيما بينها ، و التي تضيق حين يكون البلد النامي المحفز الأساسي للطلب على التكنولوجيا، و تتسع نسبيا حين تعاني البلدان الصناعية من أزمات تسويقية لمنتجاتها من أجهزة و هياكل المصانع، أو حتى تحثها التطورات التكنولوجية على تحديث وسائلها الإنتاجية، فتكون بحاجة إلى تصريف إنتاجها القديم من المعدات و الأجهزة خلال مرحلة الانتقال على استخدام تكنولوجيا جديدة.

لقد بدأت أسواق الحديد و الصلب الدولية منذ أوائل السبعينات تعاني من أزمة حادة، نتيجة ضغط التنافس بين مراكز الإنتاج التقليدية، بعد الثبات النسبي في مستويات استهلاك الدول الصناعية الناجم عن تشبع اقتصادياتها من منتجات الصلب، فمن طوكيو إلى تورنتو، يعاني منتجو الصلب في العالم من أسوأ و أطول حالة ركود عرفتها البشرية، بعد أن أدت التطورات التكنولوجية في هذه الصناعة على رفع مستويات الإنتاج، في الوقت الذي حافظ الطلب على مستواه و ارتفعت فيه الفجوة بين الطاقات الفعلية و الاستهلاكية إلى درجة طالت كل صناع الحديد و الصلب في العالم[55] ص136.

و أثرت هذه الأزمة على الصناعة المعدنية في موريتانيا على مستوى التصدير و الاستيراد، بعد أن انعكست انخفاضا في أسعار الخام بنسب أعلى بكثير من الانخفاض الذي طرأ على أسعار المنتجات التامة الصنع، في الوقت الذي تزايدت فيه الواردات من السلع الوسيطة و النهائية بنسب كبيرة.

و من المفارقات أن موريتانيا تستورد احتياجاتها من منتجات الحديد و الصلب بأسعار أعلى من معدلات أسعار التصدير العالمية في وقت يشهد فيه سوق الحديد و الصلب الدولي حالة من الكساد و الذي يحمل طابعا هيكليا طويل الأمد نتيجة لضعف المراكز التنافسية لبعض المنتجين الرئيسيين.

3. 3. 2. معوقات التصنيع في موريتانيا

تواجه الصناعة التحويلية في موريتانيا مشكلات و عقبات كبيرة تحد من فعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة و في تحقيق التنمية الصناعية بصفة خاصة و تتجلى خطورة هذه المشاكل خاصة بالنسبة للصناعة التحويلية في موريتانيا و التي ما تزال في مرحلة الإنشاء و لم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار.

و يعتبر التعرف على هذه المشكلات أمرا ضروريا حتى يمكن التصدي لها، و يمكن القول بصفة عامة أن مشكلات الصناعة التحويلية إنما ترجع إلى كونها صغيرة، و إلى أنها غالبا ما تنشأ و يرتبط مصيرها بفرد واحد، بمعنى أن قيام هذه الصناعة عادة على عاتق فرد واحد غالبا ما يقترن بالندرة في رأس مال المشروع و المهارات الفنية و الإدارية المتاحة لها، و يترتب على ذلك عادة تخلف طرق الإنتاج و الإدارة و ما ينجم عن ذلك من انخفاض مستوى الإنتاجية للمشروع و عدم قدرته على التوسع و النمو [56] ص84.

و سوف نتعرض فيما يلي لأهم المشكلات و العقبات التي تقابل الصناعة التحويلية و غيرها من فروع الصناعة في موريتانيا و التي تتمثل فيما يلي :

- النقص في التجهيزات الأساسية :

تفتقر موريتانيا افتقارا شديدا إلى التجهيزات الأساسية مثل الطرق و شبكات الكهرباء و المياه و المواصلات و سائر المنافع العامة، و الافتقار إلى هذه التجهيزات يشكل من العقبات الرئيسية التي تعيق توظيف رأس المال في القطاع الصناعي، و بالتالي تعيق التدرج نحو التصنيع العام، حيث أن بعض التجهيزات الأساسية للتنمية الصناعية، لأن وجودها بوفرة من شأنه أن يخفض تكلفة الإنتاج في المصانع و بالتالي يجعل الاستثمار في القطاع الصناعي جذابا و يستدرج إليه رأس المال اللازم و عندما تكون هذه التجهيزات ناقصة في موريتانيا، تضطر الدولة في بادئ الأمر إلى تحويل مواردها الإنمائية في سبيل استكمال هذه التجهيزات قبل أن يتسنى لها بصورة مجدية أن تحول مجهودها الإنمائي إلى القطاع الصناعي.

- ضيق السوق الداخلية :

العقبة الثانية التي تعترض التصنيع في موريتانيا هي ضيق السوق الداخلية، و بما أن سعة السوق الداخلية رهينة بمستوى الدخل المحلي و بنمط توزيع هذا الدخل بين السكان، و بالحواجز الطبيعية أو المصطنعة التي تجرى تلك السوق، فمستوى الدخل المحلي في موريتانيا مستوى منخفض جدا بالإضافة إلى سوء توزيعه بين السكان، الأمر الذي أدى إلى تركيز القوة الشرائية في أيدي فئة محدودة ينصرف طلبها الأساسي إلى السلع الصناعية الكمالية، مما يضعف من قوة السوق المحلية من ناحية، و يضع عملية التصنيع بأكملها في خدمة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة إنتاجا و تسويقا.

و ضيق السوق له تأثير بالغ في الحد من مدى الإنماء المصنعي، فالسوق الضيقة لا تجذب رأس المال الضخم للاستثمار في المصانع، لأن ضيق السوق يفرض مقياسا للمنشآت الإنتاجية قد يكون أصغر في صناعات عديدة من المقياس الذي يمثل الفاعلية القصوى، و ذلك ما جعل الصناعة الوطنية تقف عاجزة عن التصدير إلى الخارج، نظرا للمنافسة الحادة التي تجعل هذه الصناعات مضطرة إلى تصريف

منتجاتها في السوق الداخلية الضيقة التي لا تستوعب أكثر من نصف ما هو منتج محليا بالإضافة إلى أن هذه الصناعات لا تعمل إلا بنصف طاقتها الإنتاجية، خشية تعريض منتجاتها للتلف أو فقدان القيمة من جراء ما تحتضنه السوق الداخلية من منتجات أجنبية من نفس النوع و الأكثر جودة و الأرخص ثمنا.

و هكذا فانه إذا أنشئت المصانع بالحجم الصغير تكون كلفتها النسبية أعلى من الصناعات الأجنبية المنافسة لها و ارتفاع الكلفة معناه انتقاص من نصيب الرأسمال المستثمر و بالتالي رادع لتوظيف ذلك الرأسمال، و إذا أنشئت المصانع ذات الحجم الكبير تضطره السوق الضيقة إلى أن تحصر إنتاجها بمقدار هو دون استطاعتها، و الاستطاعة الفائضة في الصناعة هي عنصر كلفة إضافية ينقص من الأنصبة العائدة للرأسمال و بالنتيجة يشكل رادعا آخر للتوظيف.

و ضيق السوق الداخلية في موريتانيا يقيم حسب رأيي أكثر العقبات صعوبة لأنه يشكل حلقة مفرغة، فلكي تتسع السوق يجب أن يرتفع الدخل المحلي للفرد، و لكي يرتفع الدخل يجب أن ينمو الإنتاج المصنعي و لكن لكي يتسنى لها تنمية الإنتاج المصنعي يجب أن تتوسع السوق الداخلية.

- **النقص في وسائل التسويق الداخلي :** ينجم عن النقص في وسائل النقل و الاتصال و ضيق نقص قي وسائل التسويق الداخلي، فلا شك أن الأسواق الداخلية تعتمد اعتمادا كبيرا على مستوى الدخل المحلي كما أشرنا سابقا و لكن إذا افترضنا مستوى دخل معين تظل هنالك عناصر أخرى من شأنها أن توسع السوق الداخلية أو تقلصها ضمن نطاق معين دون تغيير في مستوى الدخل، و أهم العناصر التي توسع السوق الداخلية سرعة النقل و انتظامه و انخفاض كلفته و وجود وسائل التخزين الكافية و وسائل التبريد و وجود شبكة للتوزيع منتظمة و ممتدة إلى جميع الأطراف.

و في موريتانيا يشكو نظام التسويق الداخلي من نقائص كثيرة أهمها الاتصال السريع المنظم و وسائل التخزين و التبريد، فالمصنع الصغير مثلا تنقصه الإمكانيات و المؤهلات اللازمة لنجاح عملية التسويق، و كذلك تنقصه الإمكانيات المادية لإقامة غرف العرض الخاصة به، كما أنه يصعب عليه إقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق و مؤسسات التوزيع البعيدة عنه، و من ثم يجد نفسه مضطرا فإن الصانع الصغير يعاني من عدم القدرة على مسايرة التطورات و التغيرات في اتجاهات السوق، و بالتالي عدم القدرة على تطوير سلعته باستمرار لتناسب احتياجات السوق و من ثم فقد يتعرض الصانع الصغير لخسارة مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة و غير متوقعة في أذواق المستهلكين في السوق.

و هذا النقص في تنظيم التسويق يقلص السوق أمام الإنتاج المصنعي مما يضطر الصناعيين إلى الاحتفاظ بمحزونات أكبر من السلع المنتجة وكذلك تخزين مقادير أكبر من المواد الخام و من قطع غيار الآلات، مما يرفع مستوى التكاليف الصناعية و يشكل عائقا لتنمية القطاع الصناعي 57] ص43.

- **مشكلة التمويل :** من المشاكل المهمة التي تواجه الصناعة التحويلية في موريتانيا مشكلة التمويل، حيث تحتاج المصانع الصغيرة إلى الاقتراض لتمويل إقامة المباني و شراء الآلات و المعدات و المواد

الخام وغيرها من الموارد و في الغالب فإن مؤسسات التمويل - لا سيما البنوك التجارية لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع، أو لمواجهة نفقات التشغيل و ذلك نظرا لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المشروعات الصغيرة إلى الحد الذي تتردد معه مؤسسات التمويل في الإقدام على تمويل هذه المشروعات.

و يمكن القول أن مشكلات المخاطرة الناجمة عن إقراض المشروعات الصغيرة تمثل بذاتها إحدى العقبات الأساسية في تمويل منشآت الأعمال الصغيرة [58] ص62.

و تنجم هذه المخاطرة أساسا من انخفاض ثقة مؤسسات التمويل في دراسات الجدوى التي يقدمها مديرو المشروعات الصغيرة و المتوسطة و في قدراتهم على إتباع أسس محاسبية و أساليب إدارية سليمة، و لذا فإن مؤسسات التمويل تتطلب عادة من أصحاب المشروعات الصغيرة تقديم ضمانات تفوق إمكانياتهم مقابل الحصول على احتياجاتهم من التمويل.

و في موريتانيا لا توجد مؤسسات تمويل حكومية أو خاصة متخصصة في التعامل مع منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة، و علاوة على ذلك فإن المنشآت الصناعية الصغيرة لا يتاح لها عادة الحصول على التمويل اللازم من خلال الأسواق العالمية و ذلك نظرا لكونها شركات أشخاص في الغالب.

وعليه فان منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة في موريتانيا تتصف بأن مدخلها إلى الإتمان المؤسسي يكون محدودا، فهي لا تستطيع الحصول على القروض الطويلة و المتوسطة الأجل اللازمة لها من البنوك و المؤسسات التي تتعامل معها، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فلا تحصل عليها هذه المشروعات إلا بصعوبة، كما أن القيود التي تضعها البنوك على اقراض المشروعات الصغيرة و المتوسطة لأجل زيادة رأسمالها العامل غالبا ما تضطر هذه المشروعات إلى الاعتماد على الإتمان التجاري و اللجوء إلى المرابين و الوسطى للاقتراض منهم و بأسعار فائدة مرتفعة، و من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة، فإنهم في سعيهم لمواجهة هذه المشكلة فإن كثيرا من هذه المشروعات الصغيرة قد تضطر إلى بيع جزء من أصولها الثابتة لتغطية مطلوباتها من رأس المال العامل.

و تعتبر المشروعات الصغيرة أن سعر الإقراض بالنسبة لها أعلى منه بالنسبة للمشروعات الكبيرة و أن الفرق لا يمكن تفسيره على أساس الاختلاف في درجة المخاطرة، كما أن نسبة رفض الإقراض للمشروعات الصغيرة أعلى منه بالنسبة للمشروعات الكبيرة.

- مشكلة العمالة المدربة و التكنولوجيا :

إن نقص العمالة الماهرة و غياب العنصر الفني للاستيعاب التكنولوجي يشكل عقبة أخرى أمام الصناعات الوطنية، فعملية التصنيع في موريتانيا تتم ضمن منهجية مجزأة، و لذا فما زال الاعتماد قائما

بدرجة كبيرة على شراء التقنيات العالمية و إنشاء وحدات الإنتاج بطريقة تسليم المفتاح، مما يعمق التبعية التكنولوجية و الاتكال على منشأ التقنية للقيام بصيانتها و تطويرها، و هكذا فإن عملية نقل التكنولوجيا العالمية إلى موريتانيا لا تتعدى في الواقع نقل المعدات و المنتجات التكنولوجية دون انتقال الخبرة و المعرفة معها، و على هذا فهي عملية تراكم رأس مال مادي دون تراكم خبرات فنية و قدرات اجتماعية على تطوير الإنتاج، و يعود هذا النقص في العمالة المدربة بالأساس إلى قلة التعليم الفني و التقني، بالإضافة إلى الظاهرة المعروفة في أغلبية البلدان المتخلفة و هي عدم تمكين الأشخاص من ممارسة اختصاصاتهم و ذلك تمشيا مع تطبيق المبدأ السائد في هذه البلدان و القاضي بانتشار الإدارة العائلية، حيث لا يتم اختيار العاملين لمؤهلاتهم العلمية بل تبعا لقرابتهم، و ندرة العمالة المدربة أشد وطأة على منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة و المتوسطة، حيث تضطر هذه المنشآت في الغالب إلى توظيف عمال غير مهرة و القيام بتدريبهم أثناء العمل و كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد أن يتقن العمل و يذهب للالتحاق بالمصانع الكبيرة، حيث الأجور الأعلى و المزايا الأفضل، فضلا عن توافر فرص أكبر للترقي.

و هكذا فإن اضطرار المصانع الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة باستمرار و تحمل أعباء تدريبهم أثناء العمل، فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم، من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية و خفض جودة و نوعية السلع المنتجة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت الصناعية الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة التقنية في موريتانيا مشكلة مزدوجة، فمن ناحية استعارة التقنية أي نقلها من مواطن أصلها، حيث يستخدم الخبراء من البلدان المصنعة مقابل نفقات مالية ضخمة و لكن هؤلاء الخبراء لا يمكنهم أن يؤدوا الخدمة المطلوبة على أكمل وجه ما لم يكن في موريتانيا نفسها خبراء مقابلون لهم، حتى و لو كانوا دونهم في مدى التخصص، كما أن الخبير المنتدب قد لا يكون في معظم الحالات من ذوي الخبرة العالية و إنما يتم انتداب فنيين من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى قصر الفترة التي يقضيها الخبير الأجنبي بسبب حرص المستثمر على تقليل التكاليف المترتبة على استخدام هذا الخبير و هذا يؤدي إلى عدم حصول العاملين على فترة كافية للإلمام بكل الجوانب المهمة للتقنيات المعقدة و نتيجة لذلك يجدون أنفسهم أي أصحاب المصانع الوطنيين في حاجة مستمرة لاستجلاء خبرات فنية كلما حدثت أعطال فنية.

و من ناحية أخرى وجود حدود لمقدار ما يمكن أن ينقل من التقنية الإنتاجية أي يستورد من الخارج، أي أن هناك حدود فنية للتعديل الذي يمكن إدخاله على الأساليب المستوردة و في هذه الحالة يجب أن تنشأ تقنية محلية لمعالجة الأوضاع الإنتاجية غير المعروفة في البلدان المصنعة، خاصة أن التقنية الصناعية تقنية حركية تتطور بسرعة مع تطور الأوضاع الإنتاجية و هذا ما يجعل توطين البحث

العلمي و تأصيله في المجتمع الموريتاني شرطا لازما لنجاح عملية التصنيع و لكن السير في هذا الاتجاه لا يزال بطيئا جدا و المشكلة ما زالت قائمة.

- مشكلات التصدير :

تعاني بعض الصناعات التحويلية من مشكلات عديدة و معقدة للغاية في مجال التصدير، و ذلك لأن الأوضاع التمويلية فضلا عن الهياكل التنظيمية بالنسبة لهذه الصناعات، تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير، كما أن السياسات التجارية في معظم الأحيان لا تساعد الصناعات الصغيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية و ذلك إما لتعقد الإجراءات الخاصة بالتصدير و تعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها مسبقا، أو لعدم دراية أصحاب المشروعات الصغيرة بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق و الجودة، أو لعجز أصحاب هذه الصناعات عن الحصول على الإتمان اللازم للقيام بالتصدير و بالتالي عجزهم عن الاستفادة من المزايا التي يحصل عليها المصدرون و حسب إحصاءات اتحادية الصناعة الموريتانية هناك 16 شركة صناعية تعاني من هذه المشكلة.

و عليه فإن عقبات التصنيع في موريتانيا كثيرة و متنوعة، فبالإضافة إلى العقبات السابقة هناك عقبات أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- العزلة الجغرافية لموريتانيا و طبيعتها الصحراوية و افتقارها إلى الموارد الطبيعية و خاصة الماء و الطاقة.
- انعدام الاستقرار السياسي و غياب مفهوم الدولة في الوجدان الاجتماعي.
- وجود طاقات إنتاجية عاطلة و كبيرة جدا في بعض الصناعات بالرغم من قدرة السوق المحلية أو القومية على استيعاب الإنتاج بطاقات كاملة.
- اختلال الهيكل الصناعي و ضعف الروابط الداخلية له وكذلك الروابط بين الصناعة و القطاعات الأخرى.
- تدني إنتاجية العامل و وجود بطالة مقنعة في الصناعة.
- الاهتمام بتصنيع مواد استهلاكية معتمدة على خلق عادات استهلاكية جديدة و ليس لمواجهة الاحتياجات الحقيقية للاستهلاك.
- ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية و التأثير السلبي لذلك على الميزان التجاري بسبب كلفة استيراد المعدات و المنتجات الرأسمالية اللازمة للصناعة.

بالإضافة إلى العقبات الاقتصادية هنالك عقبات أخرى اجتماعية .لا تقل أهمية عن العقبات الاقتصادية و في كثير من الأحيان قد تفوقها تصلبا و قد يكون تذليلها أصعب و يستغرق جهدا أكبر و زمنا أطول مثل تفشي الأمية، و هي تحد من إنتاجية القوى العاملة لعدم تمكن العمال من متابعة التعليمات الصناعية المعقدة و المدونة خطيا، و أيضا لأنها تحد من معرفتهم العامة و تدريبهم المهني،

كما تحد من مدى استثارة الطلب على السلع التي تنتجها المصانع، و منها التأخر في المحافظة على الصحة العامة، مما يؤدي إلى إنقاص الإنتاجية البشرية في الصناعة، و منها التخلف في التشريع الصناعي و التشريع العمالي، و منها القبلية المتفشية في البلاد و منها الولاءات المجزأة العائلية و الطائفية و منها الارتباطات المحلية التقليدية التي تعيق التنقل المهني و الجغرافي، و منها ضعف الانضباط الشعبي .

ونظرا للمشاكل التي تواجه هذه الصناعة لم يكن بإمكانها أن تنمو و تزدهر و تنشر التقدم في بقية أرجاء الاقتصاد، و هكذا لم يستطع نمط التنمية الصناعية الذي اعتمدته موريتانيا في مرحلة ما بعد الاستقلال أن يكسبها قاعدة صناعية حقيقية، في حين ساهم في تجميد رؤوس أموال ضخمة و الأخطر من ذلك أن رؤوس الأموال المجمدة في هذه المصانع المتوقفة عن العمل كليا أو جزئيا كانت مقترضة من الخارج، مما أغرق الاقتصاد الموريتاني في مديونية خارجية لا زالت تتفاقم سنة بعد أخرى، و لا شك أن العوامل الخارجية غير المؤاتية لعبت دورا هاما في الوصول إلى هذه النتائج غير المرضية لمحاولات التنمية الصناعية في موريتانيا.

و مهما يكن فإن معوقات تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا كثيرة و متنوعة، و تتمثل في معظمها في سلسلة أو مجموعة من الاختلالات البنيانية أو الهيكلية في الجهاز الإنتاجي، بشكل تتجلى معه بوضوح كافة مظاهر الضعف و التفكك و التبعية الاقتصادية للاقتصاديات الصناعية المتقدمة، و من ثم تصبح عملية التنمية مطالبة بتصحيح هذه الاختلالات البنيانية و القضاء على مواطن الضعف و التفكك في الاقتصاد الوطني و وضعه على طريق الانطلاق و التقدم، و لن يتسنى ذلك إلا بإحداث ثورة لتبديد الرواسب الباقية من العهود القديمة، و تغيير الأنماط السلوكية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية.

و فيما يلي نتناول آفاق تنمية القطاع الصناعي في المبحث الرابع ، من خلال التعرض للتدابير و الحلول المقترحة لتجاوز هذه العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الصناعية بصفة خاصة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة في موريتانيا.

3. 4. آفاق القطاع الصناعي في موريتانيا

إن التنمية ليست هدفا في حد ذاتها و إنما هي في الواقع وسيلة لتحقيق أهداف أخرى بغية تخليص الدول المتخلفة من أعراض التخلف الاقتصادي، على أن تخليص الدول المتخلفة خاصة موريتانيا من هذه الأعراض، يقتضي نجاح الاقتصاد القومي في التغلب على ما يعترض سبيل التنمية الاقتصادية من عقبات، و من هنا فإن مواجهة هذه العقبات تشكل فحوى عملية التنمية الاقتصادية عامة و الصناعية خاصة.

و سوف نحاول ضمن هذا المبحث بحث بعض التدابير التي نرى من المفيد التركيز عليها إذا ما أريد لمحاولات التصنيع في موريتانيا أن يكتب لها النجاح و من ثم نتعرض للحلول المقترحة لعقبات القطاع الصناعي في موريتانيا و التي عرضناها في المبحث السابق.

3. 4. 1. التدابير المؤاتية لعملية تنمية القطاع الصناعي فـــي موريتانيا

إن التوجه الواعي نحو خلق الظروف الموضوعية التي تمكن من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الصناعية بمفهومها الشامل و تأكيد دور الصناعة في إحداث النمو الاقتصادي الشامل يتطلب مرحليا الانطلاق من واقع الصناعة الحالي لتطويره بالأساليب الإدارية المناسبة من قبل المؤسسات ذات العلاقة و بهدف إحداث التراكم الكمي في هذا الواقع، و في هيكل الصناعة الموريتانية و الذي يمكن بالتالي أن يؤدي إلى النقلة النوعية المطلوبة، و من أهم التوجهات المطلوبة و الممكنة في حدود الإمكانات و المؤسسات المتاحة ما يلي [48] ص63.

- دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة و التعرف على واقع الطاقات الإنتاجية العاطلة و اقتراح الحلول الفنية و التسويقية لتشغيل هذه الطاقات.
- العمل على التنسيق بين الصناعات القائمة بهدف تدعيم الروابط الصناعية المتكاملة منها و تقوية المركز التفاوضي في الشراء و التسويق .
- دعم دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المشترك فيها و توجيه سياسات التحفيز لإقامة تلك الصناعات المدعمة للروابط الصناعية و لتكامل فروع الصناعة الاستخراجية و التحويلية.
- توفير المعلومات و تطوير أنظمتها لخدمة أغراض الاستثمارات الصناعية و دراسات الجدوى.
- دراسة و اقتراح المشروعات الصناعية الوسيطة المناسبة التي تؤدي إلى ارتباط الصناعات الأساسية بالسوق المحلية و مواجهة احتياجاتها الاستهلاكية.
- اقتراح المشروعات التي تؤدي إلى التشابك بين قطاع الصناعة و القطاعات الاقتصادية، و خاصة القطاع الزراعي و بالشكل الذي يحقق تكامل عوامل الإنتاج في الأقطار العربية المختلفة و زيادة حجم التجارة في المواد المصنعة محليا و الخامات الصناعية.
- التركيز على المشروعات ذات الأثر المستقبلي سواء في توفير فرص استثمار صناعي جديدة أو دعم التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ذات الخبرة في المجال الصناعي و بالخصوص في مجال صناعة الحديد و الصلب و في هذا المجال يجب الاستفادة من الخبرة الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة في المواد المصنعة محليا و الخامات الصناعية.

- وضع سياسات الحوافز المناسبة لتشجيع إقامة منشآت الصيانة و التدريب و الاستشارة و البحث و التطوير و غيرها من مؤسسات التطور التكنولوجي الشامل المساندة لعملية التصنيع.

و لكي تصبح عملية تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا عملية تاريخية مجدية اقتصاديا و اجتماعيا، فإنها لابد أن تتم من خلال جدلية النمو الاجتماعي بشكل متشابك مع هذا النمو بمفهومه الشامل و لابد أن تنطلق من الواقع و المعطيات الوطنية و تتجذر في التراث الحضاري للمجتمع و تستمد قدرتها على الاستمرار من ارتباط ذلك بمصالح القطاعات الرئيسية من الجماهير، و هنا لابد من التعاون بين الصناعات الحديثة و التقليدية، و إيجاد درجات مختلفة من تقسيم العمل ، فمثلا إذا أخذنا صناعة الجلد، يجب أن تتم دباغة الجلود في القطاع الحديث و تصنيعها بشكل تصبح جاهزة للتصنيع النهائي من قبل القطاعين الحديث و التقليدي، يقوم القطاع الحديث بتدريب الحرفيين في ورش خاصة و يقدم لهم مواصفات مقترحة للسلع المرغوب فيها من مختلف الأحجام و الأشكال و الألوان .

و إذا أخذنا صناعة الأثاث يقدم القطاع الحديث الأخشاب على شكل سلع نصف مصنعة مع مواصفات مفصلة مقترحة للسلع النهائية المطلوبة في الأسواق، بالإضافة إلى تدريب الحرفيين في ورش خاصة أعدت لهذا الغرض، لا يكفي أن يكون مظهر السلعة جميلا كي يصبح إنتاجها اقتصاديا و تسويقها واسعا، لابد من مراعاة عوامل عديدة لضمان تسويقها واقتصادياتها كملاءمتها للاستعمال و جودة التشغيل التي تحدد زمن صلاحيتها للاستعمال.

إن القاعدة الحرفية واسعة في موريتانيا و هي التي تؤمن لغالبية السكان السلع المعمرة من مساكن و أثاث و مفروشات، و السلع نصف المعمرة و أدوات الإنتاج، فالاقتصاد الموريتاني هو اقتصاد اكتفاء ذاتي و إن راح يتجه على الاقتصاد السوقي بوتيرة عالية.[10] ص43.

لذلك فإن تطوير القاعدة الحرفية عن طريق الربط الديناميكي بالقطاع الصناعي الحديث بواسطة أعلى درجات تقسيم العمل يخلق مضاعفا قويا لأي استثمار في القطاع الصناعي الحديث، و يرفع مردوده الاقتصادي و يقضي على إحدى سمات التخلف القائمة و هي تفكك الاقتصاد الموريتاني و يزيد دخل فئات واسعة من الموريتانيين.

إن تصنيع الخامات المتوفرة محليا يجب أن تصبح نواة التصنيع في موريتانيا، يشكل الحديد أهم هذه الخامات، لابد من تصنيعه محليا بتعاون عربي مع الدول العربية ذات الخبرة في هذا المجال و خاصة الجزائر ومصر من تمويل عربي كبير، إن تصنيع الحديد محليا يحرر موريتانيا من ضغط التصدير مهما كان السعر و من تقلبات السوق العالمية و يخلق قاعدة اقتصادية متينة.

أما تصنيع الأسماك، فإنه يمكن أن يكون قطبا تنمويا في موريتانيا منافسا للقطب التنموي الذي شكلته الصناعة الاستخراجية المعدنية، إذا ما أحكمت السيطرة عليه من الناحية التنظيمية و الرقابية وفق إستراتيجية قطاعية محكمة يلمس تأثيرها في كافة مجالات الحياة الاقتصادية.

أما تصنيع الجلود فيشكل نشاطا هاما، و هذه الصناعة كثيفة نسبيا باليد العاملة و رأس المال اللازم لها ليس باهظا و دباغة الجلود العصرية منتشرة في العديد من الدول العربية التي بوسعها تقديم العون الفني و تدريب الإطارات و الفنيين منذ إقرار الفكرة بحيث يكون جاهزا للعمل عند إقامة المصنع.

و من جهة أخرى يشكل تصنيع الأخشاب المرتبطة بتطوير الثروة النباتية موردا آخر للتنمية الاقتصادية، فهناك تبذير في الموارد الخشبية ناجم عن عدم الخبرة بتصنيع هذه المواد و قدرة تحملها فيحسب عامل أمان كبير جدا يرفع كلفة الإنتاج و النقل، و بما أن الطلب مرتفع بوتائر عالية يسمح بإقامة صناعة عصرية تتعاون مع القطاع التقليدي و يشكل تصنيع سعف النخيل إلى أثاث من كراسي و طاولات..، فرصة جيدة لتشغيل العاطلين و حتى يمكن لجزء لا بأس به من منتجات هذه الصناعة إذا ما تم تدريب قوة العمل و إضفاء نماذج و مواصفات مدروسة بشكل دقيق لتوافق احتياجات السوق أن يصدر إلى الأسواق الخارجية.

أما صناعة الألبان فتشكل هي الأخرى موردا مهما للتنمية الاقتصادية عامة و الصناعية خاصة، و ترتبط هي الأخرى بتطوير الثروة الحيوانية الكبيرة و تطوير أسلوب تربية الماشية و زيادة إنتاجيتها يعطي صناعة الألبان زحما قويا، لذلك فإنه من الضروري تنويع الإنتاج الحيواني بالتركيز على إنتاج الألبان إلى جانب اللحوم و لإعطاء فكرة عن أهمية صناعة الألبان و ما يمكن أن تتبؤه في موريتانيا نذكر أن قيمة الإنتاج لصناعة الألبان في العديد من الدول الصناعية(مثل اليابان والصين) تقارب قيمة الإنتاج في صناعة الحديد في تلك الدول.

إن رمال الكوارتز المتوفرة بكثرة في موريتانيا تدعو للبحث عن أماكن تجمعها بشكل اقتصادي و دراسة إقامة صناعة الزجاج سواء اليدوي أو في منشآت كبيرة و ذلك لتأمين الاحتياج المحل و تصدير جزء من هذا الإنتاج.

هناك مجال واسع لصناعات البناء و الرخام و البلاط و القضبان الحديدية..، خاصة و أن حركة البناء مزدهرة و ستظل كذلك على المدى البعيد، كذلك يمكن إقامة مصنع للورق المنتشر في شتى أرجاء البلاد و الذي يستعمل علفا، مع أنه لا يوجد تضارب مع احتياج الثروة الحيوانية للورق كمادة علفية و تجميعه للاستغلال في المجال الصناعي، حيث أن المستغل منه لا زال محدودا جدا، كذلك يمكن تصدير الخيم و البطانيات إلى الأسواق الخارجية عند مراعاة متطلبات هذه الأسواق من مواصفات عالية الجودة

كان هذا عن آفاق تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا و التدابير اللازم ا تخاذها للاستفادة من الموارد الطبيعية الكبيرة و المتنوعة التي تنتشر في هذا البلد، إلا أننا نعود لمناقشة الحلول المقترحة لعقبات القطاع الصناعي في موريتانيا والتى سنتعرض لها في هذا المبحث ، باعتبار القضاء على هذه المشاكل و المعوقات هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الصناعية المنشودة.

3. 4. 2. الحلول المقترحة لعقبات تنمية القطاع الصناعي في موريتانيا

إن معوقات القطاع الصناعي في موريتانيا عديدة و متنوعة لذلك نرى من الضروري التركيز على أهمها مع عدم إغفال باقي العقبات أو التقليل من خطورتها وهذه العناصر تتمثل في[59] ص106. التجهيزات الأساسية، القوى العاملة، التمويل، التقنية الصناعية، ضيق السوق المحلية

- توفير التجهيزات الأساسية :

ان توفر شبكة واسعة منتظمة من وسائل النقل و طرق المواصلات، يعتبر من أساسيات تمهيد الإطار الملائم للتنمية و في هذا الصدد يقول الاقتصادي الفرنسي "اليف".

"إن التقدم الذي يحققه الاقتصاد القومي لأي دولة يتوقف إلى حد بعيد على مدى تقدم وسائل المواصلات فيها [59] ص108.

و الواقع أن توفر شبكة واسعة منتظمة من وسائل النقل و طرق المواصلات يحقق المزايا التالية:

- إمكانية تطبيق فكرة التقسيم الإقليمي للعمل.
- التخصص في الإنتاج بنوعيه **(** زراعي و صناعي**)** و إمكان تسويق المنتجات في جميع أنحاء العالم.
- سهولة تنقل عناصر الإنتاج و من ثم إمكان إقامة مناطق صناعية.
- البحث و التنقيب عن الموارد الطبيعية و إمكان استغلالها.
- تخفيض تكاليف الإنتاج.
- سهولة تنقل الأفراد القادرين على نشر التقدم في جميع أنحاء العالم.

لذلك يجب على موريتانيا أن تركز في برامجها الاستثمارية على بناء قاعدة قوية من طرق المواصلات و النقل بأنواعها المختلفة كالسكك الحديدية و البواخر و سيارات النقل و غيرها و ذلك باعتبار أن الاستثمار في قطاع البنى التحتية يعتبر أكثر أهمية حتى الآن من منح الامتيازات

و التسهيلات للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي و التي لم تسفر حتى الآن عن نتائج إيجابية.

و تستطيع موريتانيا بتخطيط بسيط و واعي بالمسؤوليات القومية أن تعمل في ظل ندرة رأس المال اللازم للإنشاء هذه التجهيزات على استخدام فائض القوى العاملة و قوى الشباب خلال فترات

الفراغ في بناء و تدعيم هذه الهياكل الأساسية سواء في إطار الحلول الذاتية أو العمل الشعبي، أي أن شق طريق مثلا أو بناء مستشفى أو مدرسة، قد لا يحتاج إلى تكتيك و آلات متقدمة مكثفة لرأس المال، كما أنه يمثل دعامة أساسية لعملية التنمية و النهوض بالإنتاج و رفع الكفاية الاستثمارية و سوف يساعد التيار النقدي المصاحب لتنفيذ مثل هذه المشروعات على توسيع و تطوير نطاق السوق المحلية للطلب على المنتجات المحلية.وهنا نشير انه ليس معنى ذلك ترجيح التكتيك الصناعي المكثف للعمل، إذ أن المسألة ليست بهذه البساطة و القرار فيها يخضع لاعتبارات متعارضة و الفصل فيه لطبيعة الصناعة و الهدف منها، و هو ما تهتم به دراسات الاختيار بين البدائل التكنولوجية المختلفة، كما أنه من ناحية ثانية لا يعني أن استثمارات الهياكل الأساسية يمكن توفيرها بإمكانات محدودة و أدوات و معدات محلية أو اقل تطورا، إذ أن الاستثمارات الأساسية الضخمة كشبكات الطرق و النقل بأنواعه المختلفة تحتاج إلى برامج ضخمة و تكنولوجيا متطورة و خبرات فنية و تنظيمية حديثة، و من ناحية أخرى لا ينبغي أن يأخذ كلامنا السابق على أنه انحياز إلى جانب الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) في مقابل الصناعات الإنتاجية (الثقيلة) ذلك أن التنمية الصناعية في نظرنا ليست مجرد حشد عدد من المشروعات الصناعية في المناسبات السياسية و القومية، بل أن التنمية الصناعية الناجحة لابد و أن تقوم على توفير متطلبات التكامل و الاعتماد المتبادل بين الصناعات المزمع إنشاؤها، لتأتي عملية التصنيع متكاملة و متناسقة في مستوى أول، إذ أن ذلك فوق أنه يساعد على تذليل صعوبات التسويق و تصريف المنتجات، فإنه يعمل على ضمان حصول الصناعات الجديدة على احتياجاتها من المواد و المستلزمات المختلفة الداخلة في عمليات الإنتاج، كما يساعد على خلق و تدعيم قوى الاعتماد الذاتي للصناعات المحلية و تقليل الاعتماد تدريجيا على العالم الخارجي

- القوى العاملة :

عند بحث عقبات التصنيع أشرنا إلى أن إحدى أهم الاختناقات التي يتعرض لها الاقتصاد الموريتاني هي ندرة اليد العاملة الوطنية المدربة، لا سيما الكوادر القيادية و الفنية العليا و المتوسطة، و قد رأينا في المبحث الخاص بالاستخدام أن جزءا كبيرا من الوظائف القيادية و الفنية ظل لفترة طويلة في أيدي الأجانب، و رغم الجهود التي بذلتها موريتانيا في السنوات الأخيرة في إعداد العنصر البشري اللازم للتنمية، إلا أن هذه الجهود المبذولة رغم أهميتها النسبية تبقى دون المستوى المطلوب، حيث أن الاقتصاد الموريتاني يعاني من الضغط المالي بقدر ما يعاني من ضغط اليد العاملة المؤهلة و بالتالي يحد من إمكانية هو في إحداث تغيير جوهري في بنية التعليم و التأهيل داخل البلاد و خارجها، ضمن المؤسسة التعليمية النظامية و خارجها في النظام الثقافي العام و في التعليم و التأهيل المستثمرين في إطار المؤسسات الإنتاجية و من خلال التعاون الفني مع الدول الشقيقة و الصديقة و هذا بدوره يقتضي إحداث

تغيير جوهري في توزيع الثروة و الدخل، أي أن الحل يكمن في إحداث تنمية اجتماعية و ثقافية شاملة لخلق الإنسان الموريتاني القادر على إدراك منجزات العلم و التكنولوجيا و استيعابها و التعامل معها.

- التمويل :

تحتل مشكلة التمويل جوهر عملية التنمية الاقتصادية عامة و الصناعية خاصة في موريتانيا، إذ أن مشاريع التنمية الصناعية في موريتانيا تحتاج إلى حجم كبير من النفقات الاستثمارية إضافة إلى ضرورة تحسين المستوى المعيشي لجزء كبير من السكان المحرومين، المشكلة تكمن هنا في صعوبة التوفيق بين تأمين هذه الأموال من ناحية و المستوى المنخفض للدخل الوطني في موريتانيا من ناحية ثانية، حيث أن اقتطاع جزء هام من الدخل الوطني لتخصيصه للاستثمار يثير عددا من الضغوط الاجتماعية و السياسية و اللجوء الواسع إلى القروض الخارجية يطرح مشكلة التبعية و استقلال القرار الاقتصادي.

و بما أن المصدران الأساسيان لتمويل مشاريع التنمية الصناعية بصفة خاصة و الاقتصادية بصفة عامة هما الفائض الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه من المصادر الداخلية للدخل أولا، و القروض و المعونات الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من المصادر الأجنبية ثانيا، المسألة الأولى تكمن إذن في كيفية تعظيم الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية دون خلق ضغوط داخلية تصعب السيطرة عليها و دون المساس بالمستوى الأساسي للمعيشة في البلاد و بحيث لا يؤثر ذلك على الإنتاج.إن تعظيم الفائض يحتاج إلى تطبيق إجراءات تقشفية لا يمكن أن يتحملها إلا هذا الجزء الضئيل من السكان الذي يمتلك قسما كبيرا من الثروة و الدخل الوطني، باعتبار أن الجماهير الشعبية في موريتانيا تعيش في ظروف من التقشف ، وهي ظروف صعبة من الحرمان الحقيقي و ليس لها أثر هام على اتخاذ القرارات الاقتصادية، و يقتضي تعظيم الفائض الاقتصادي بالدرجة الأولى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية و لاسيما السلع الكمالية، كذلك يقتضي أيضا الحد من الاستهلاك الترفي في البناء و الأثاث و غير ذلك، أنه و اتخاذ تدابير حازمة للحد من التحويلات المالية الي الخارج و تغيير هيكل الصادرات إلى الدول الأجنبية و ربطه بما يتناسب مع المستوردات من هذه الدول، و أخيرا بمقتضى ترشيد الإنفاق الحكومي و الخاص و القضاء على أنواع التبذير في مختلف الأنشطة و الحياة العامة.

من ناحية أخرى لابد من ملاحظة أن الفائض الاقتصادي الداخلي ينجم عن الإنتاج و بالتالي بقدر زيادته تتعاظم إمكانية تحقيق الفائض الاقتصادي، أي أن تعظيم الفائض الاقتصادي يقتضي اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج في الزراعة و الصناعة و ذلك من خلال العمل و الاستثمار في المشاريع الإنتاجية.

أما زيادة إنتاجية العمل فتحتاج إلى حوافز مادية و معنوية، و إلى نظام للتعليم و التأهيل يرتبط بشكل وثيق بحاجات التنمية، و المهم هنا ليس فقط تعظيم حجم الفائض الاقتصادي و بالتالي الاستثمارات، و

إنما المهم بدرجة أكبر، حسن توظيف هذه الاستثمارات بحيث تؤدي إلى تعظيم مردودها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا يتطلب تطبيق إستراتيجية إنمائية رشيدة (توزيع الاستثمارات على فروع الصناعة، خفض تكلفة إنشاء المشاريع و تشغيلها في الوقت المناسب، اختيار التكنولوجيا الملائمة، تحديد الأفضليات بشكل دقيق، التركيز على مشاريع التنمية الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية).

أما القروض و المساعدات الخارجية كمصدر هام لتمويل التنمية فإن لها خطورتها اقتصاديا و سياسيا، و بالتالي يجب أن لا تتجاوز نسبة محدودة من مجموع النفقات الاستثمارية حتى لا تؤثر على القرار الاقتصادي الوطني تأثيرا مباشرا، و من ناحية يجب أن تنحصر في تمويل مشتريات الآلات و المواد المستوردة و التكنولوجيا الأجنبية اللازمة للمشاريع الإنمائية التي يصعب أو يستحيل عمليا تمويلها من المصادر الوطنية.

و بالنسبة لموريتانيا يجب أن تبقى هذه القروض في إطار التعاون الاقتصادي و الفني و ترتبط بتصدير المواد الأولية و المصنعة جزئيا التي تنتجها المشاريع الممولة بها لا سيما المنتجات المعدنية و منتجات الأسماك، و يفضل أن يتم إطفاؤها على مدى طويل إذا أمكن وفق شروط تعاقدية لا تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، و نظرا لإنتماء موريتانيا إلى الوطن العربي فإن بإمكانها الحصول من مختلف أقطاره لا سيما النفطية منها على معظم القروض و المساعدات التي تحتاج إليها في إطار التعاون و التكامل العربي وخاصة في اطار اتحاد المغرب العربي و بشروط ميسرة و مقبولة اقتصاديا و سياسيا.

- السوق المحلية :

إن مشكلة ضيق السوق المحلية تعد من أهم المشاكل التي تعوق التوسع في عملية التنمية الصناعية في موريتانيا ، و طالما أن السوق المحلية قد أخذت بصورتها القائمة دون تطوير أو توسع، فسوف تؤول عملية التصنيع إلى مجرد إنتاج عدد من السلع الكمالية التي لا يستهلكها إلا عدد محدود جدا من السكان.

و تسير عملية تطوير و توسيع السوق المحلية حتى تصبح دافعا لعملية التنمية من خلال أربع مجالات أساسية :

- أن يصبح هدف عملية التصنيع توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لحياة الشطر الأعظم من المواطنين بالشكل الذي يسمح به مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي و أهداف التنمية و هنا يظهر جليا ما نقصده بتطوير السوق المحلية، حيث لم تعد تعني طلب مجموعة ضئيلة نسبيا من ذوي الدخول العالية على بعض السلع الصناعية الكمالية الأمر الذي يعكس ضيق هذه السوق.

- أن يتم توسيع نطاق السوق من خلال عملية إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات العاملة و الفقيرة لما يصاحبها من خلق طلب على منتجات الصناعات الجديدة، و لن ينال كثيرا من هذا القول

بإعادة توزيع الدخل القومي ذلك التخوف التقليدي الذي يروج له دائما بعض مفكري النظام الرأسمالي من أن عملية إعادة توزيع الدخل سوف تؤدي إلى نقص الادخار و بالتالي إضعاف الاستثمار الممكن، ففي دراسة شاملة تولاها الاقتصادي الأول في البنك الدولي "تشينزي" و عدد من الاقتصاديين تبين أن التوزيع العادل للدخول لا يعرقل التنمية بل يعجل بها و يضمن استمرارها [60] ص82.

كما أنه ليس صحيحا الزعم بأن كل زيادة في دخول الطبقات الفقيرة تتجه بالضرورة نحو الاستهلاك، فلو تخلو تخلص المجتمع الموريتاني من روح التسابق على تقليد نمط الاستهلاك الغربي و عملت الحكومة على تشجيع صغار المنتجين من حرفيين و أصحاب صناعات صغيرة و تعاونيات الإنتاج بأنواعها لذهاب جزء من تلك الزيادة إلى الادخار و الاستثمار.

- أن تفرض الحكومة الموريتانية عقوبات صارمة على كل من يأتي بسلع مشابهة عن طريق التهريب، بالإضافة إلى مراجعة سياسة منح الرخص و عدم منحها إلا بعد التنسيق التام مع وزارة الصناعة و المعادن و اتحادية الصناعة و وضع برنامج للاستيراد يتم بموجبه تضييق نطاق المستوردات حتى يتم التحكم في مواجهة السلع الواردة التي توجد نواة لصناعتها في الداخل.

- عمل دراسات جدوى على نطاق صغير لمعرفة احتياجات لسوق المحلية و الخارجية و إلى جانب ربط الصناعات الصغيرة باحتياجات السوق، فانه يجب ربطها بالصناعات الكبيرة و المتوسطة لسد احتياجاتها من قطع الغيار و بعض المنتجات الصناعية الصغيرة اللازمة لعمليات التجميع و التي يمكن إنتاجها محليا بأسعار منافسة[58] ص133.

- التقنية الصناعية :

أشرنا عند بحث عقبات التنمية الصناعية في موريتانيا إلى افتقارها إلى التقنية الصناعية و خاصة مراكز البحوث العلمية في حقل الصناعة لأجل استنباط الأساليب الملائمة للأوضاع المحلية.

والواقع أن مستوى الكفاءة الإدارية في أي دولة يلعب دورا رئيسيا في مدى تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج في هذه الدولة، و يرجع ذلك إلى تقدم الأساليب التكنولوجية لا يتحقق بمجرد الإلمام بالأسس و المعارف العلمية الحديثة، و إنما يقتضي الأمر تطبيق هذه الأسس و المعارف العلمية الحديثة على العمل حتى يمكن الاستفادة منها في حل المشاكل الفنية للإنتاج، و كذلك يمكن القول أنها كلما ارتفع مستوى الكفاءة الإدارية، كلما أدى ذلك إلى تزايد الطلب على الإلمام بالأسس و المعارف العلمية الحديثة.

إن حل مشكلة التكنولوجيا في موريتانيا تستدعي زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية و توجيهها لتكون في خدمة المجتمع بصفة عامة و حل المشاكل الفنية للإنتاج بصفة خاصة، هذا علاوة على ضرورة إيفاد البعثات العلمية إلى الدول المتقدمة و استخدام الخبراء الأجانب للاستفادة من خبرتهم في هذا المجال.

و في مجال التكنولوجيا دائما فإنه من الضروري إجراء دراسة فنية واقتصادية مقارنة للطريقتين المستخدمتين حاليا و هما التكنولوجيا التقليدية (الأفران العالية)، و تكنولوجيا الاختزال المباشر(باستخدام الغاز و مشتقات النفط)، و بما أن هذه الأخيرة قد تكون محتكرة من بعض الشركات الرأسمالية التي تقوم هي ذاتها بتصنيع التجهيزات الفنية اللازمة للإنتاج و بالتالي قد يكون ثمة خطر حقيقي بالتعامل مع هذه الشركات نتيجة احتكارها المزدوج هذا، لذا قد يكون ضروريا الاستفادة من التجارب المكتسبة في التكنولوجيا التقليدية في بعض البلدان العربية.

و من ناحية أخرى ضرورة إنشاء هيئة تتولى تزويد أصحاب المشروعات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة بالبيانات التفصيلية عن إنجازات التقدم العلمي و التكنولوجي و عن مواصفات و خصائص التكنولوجيا البديلة و عن مصادرها بحيث تتولي هذه الهيئة اختيار التكنولوجيا اللازمة للمصانع الصغيرة و المتوسطة، مع ضرورة العمل على تصنيعها محليا و ذلك لتقليل مشاكل الخسارة و تكاليف الصيانة.

و عليه لابد أن يبذل جهدا حقيقيا في مجال التقنية الصناعية من خلال اتجاهات ثلاثة :

- تطوير التكنولوجيا التقليدية كثيفة العمالة التي لا يثبت عجزها اقتصاديا على نحو مطلق.
- تسخير التكنولوجيا المستوردة لظروف الاقتصاد الوطني.
- ابتكار تكنولوجيا محلية.

و مهما يكن فإن على موريتانيا وضع العناصر التالية موضع اهتمام في الأجلين القصير و الطويل إذا ما أرادت لمحاولاتها التنموية النجاح و هذه النقاط هي [46] ص22.

- التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، و خاصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي و يتم على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة و الممكنة في البلد، مثل المواد الخام و المهارات الفنية و الإدارية و التنظيمية و القوى المحركة و السوق المحلي و الخارجي و التمويل...الخ، و هذا بالإضافة إلى ضرورة تهيئة و خلق المناخ الصناعي المناسب و ما قد يستلزمه ذلك من ضرورة و تطوير الجهاز المالي و المصرفي و سياسات التعليم و التدريب و توفير الحد الأدنى من الاستثمارات الأساسية و القدر اللازم من الحماية الجمركية للصناعات المحلية الناشئة.

كل ذلك لابد من دراسته و تطويره دائما و باستمرار مع دوام و استمرار عملية التصنيع ذاتها و بما يتناسب مع التقدم الذي شهده الاقتصاد الوطني في طريق النمو.

- نمط و إستراتيجية واضحة و محددة لعملية التصنيع تحدد الأهداف العامة و الخطوط العريضة لجوانب و قضايا التصنيع المختلفة، مثل معايير الاختيار و تقييم المشروعات الصناعية و الأساليب الفنية للإنتاج و ذلك بما يحقق تكامل و تناسق عملية التصنيع من ناحية و تقصير عمر التنمية الصناعية و توفير القاعدة الصناعية اللازمة لإحداث التغيرات المطلوبة في القطاع الصناعي و الاقتصاد القومي، ذلك أن التنمية الصناعية و هي تستهدف تغيير صورة الاقتصاد القومي سوف تتعرض لضغوط و صعوبات

عديدة ناجمة عن أوضاع و ظروف التخلف ذاتها من ناحية و عن مسؤوليات التصنيع في بناء القاعدة الصناعية و تطوير التكنولوجيا المستخدمة من ناحية أخرى، الأمر الذي يستلزم ضرورة تحقيق التكامل و التنسيق بين المشروعات الصناعية وفقا لعلاقات التشابك الصناعي و الاعتماد و التأثير المتبادل بين مختلف جوانب القطاعات و الأنشطة الإنتاجية.

و ستساعد سوف إستراتيجية التصنيع الأكثر ملاءمة على تخفيف حدة و حجم هذه الصعوبات و المشاكل التي تصادف عمليات التصنيع من ناحية، كما أنها ستوضح بجلاء آثار عملية التصنيع على مختلف المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يساعد بدوره على تحديد الأهداف القومية للتنمية و التصنيع و العمل على تحقيق الاتساق بين هذه الأهداف بما يتفق و الطبيعة التكاملية لها.

و قد تزايد الاقتناع بأهمية وضوح و تحديد إستراتيجية التنمية الصناعية بما انفرجت عنه تجارب النمو و التصنيع في الدول المتقدمة من اختلاف الأنماط أو الاستراتيجيات التي تحققت من خلالها عملية التنمية الصناعية و كذلك العمر التاريخي لها، فبالرغم من أن التنمية الصناعية لم تتحقق في جميع الدول الصناعية المتقدمة بطريقة أو بأسلوب واحد إلا أنها جميعا لا تخرج في النهاية عن أحد أسلوبين : الأول هو الأسلوب أو النمط الرأسمالي للتنمية التلقائية أو ما يمكن أن نطلق عليه إستراتيجية التصنيع الخفيف، و الثاني و هو النمط الاشتراكي للتنمية المخططة أو ما يطلق عليه بإستراتيجية التصنيع الثقيل، ذلك أنه و إن كانت مظاهر التغاير و الاختلاف بين الأسلوبين أو النمطين تغلب على مظاهر التماثل و التشابه فإن مظاهر التشابه و التماثل تغلب على مظاهر التغاير و الاختلاف فيما بين مجموعة الدول التي تنضوي تحت كل من الأسلوبين أو النظامين، بالإضافة إلى اختلاف الظروف التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و كذلك إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الذي أحاط بكل منهما، كذلك يختلف و يتغاير جذريا مع ظروف الدول النامية و خاصة موريتانيا، و إذا كان اختلاف الأوضاع التي تحيط بالتنمية الصناعية في الدول النامية قد جعلت الإجابة بالنفي، فهل هناك إستراتيجية أخرى للتصنيع أكثر ملائمة و ظروف الدول النامية و بالأخص موريتانيا ؟ ما هي الملامح الرئيسية لهذه الإستراتيجية الملائمة؟، كل هذه الأسئلة تطرح نفسها و بإلحاح على كتاب و خبراء التنمية الصناعية و المهتمين بالتصنيع في الدول النامية و سوف تظل التنمية الصناعية متعثرة في دول العالم الثالث، كما تشهد بذلك كتابات الأمم المتحدة ما لم يتم التوصل إلى إجابات محددة و سليمة لكل هذه التساؤلات [55]ص22.

- ضرورة أن ترتبط إستراتيجية التصنيع بالإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في موريتانيا، بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها.

الخلاصة :

إن التنمية الصناعية لا تتم في فراغ و لا تستهدف لذاتها، لكنها أحد عناصر عملية التنمية في موريتانيا ، و من ثم فإن الظروف و الضغوط التي تتعرض لها عملية التنمية لا تلبث أن تنعكس بكل أبعادها على طبيعة و مسار عملية التصنيع، و عليه فإن الإستراتيجية العامة للتنمية المستوحاة في موريتانيا و غيرها من الدول النامية سواء كانت النمو المتوازن أو النمو غير المتوازن، لا شك تاركة بصماتها على حجم و اتجاهات التنمية الصناعية، الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن إستراتيجية للتصنيع ملائمة لظروف و ضغوط عملية التنمية في موريتانيا و إستراتيجيتها العامة، ذلك أنه إذا كان القول عندنا أن التنمية الصناعية لا يمكن تحقيقها في غياب الإستراتيجية الواضحة و المحددة لها و التي توضح الإطار العام و الخطوط و الأهداف العريضة للنمو الصناعي، إلا أن ذلك في حد ذاته لا يعني ضمانا حقيقيا لنجاح عملية التصنيع التي تستلزم بالإضافة إلى ذلك ضرورة التنسيق و التكامل بين إستراتيجية التصنيع و الإستراتيجية العامة للتنمية و التي توضح الإطار العام و الأهداف العريضة لعملية التنمية ذاتها من ناحية، و تقدم الأساس العملي لعلمية التكامل و التنسيق بين خطوط و برامج التصنيع و التنمية من ناحية أخرى، و ما لم يتحقق ذلك تصبح عملية التصنيع عملية حشد لمجموعة من الاستثمارات الصناعية التي قد تفتقد فيما بينها في القطاعات الأخرى المتضمنة في الخطة القومية إلى مقومات التكامل و التنسيق و الترابط، الأمر الذي يهدد عمليات التنمية الصناعية وعملية التنمية الاقتصادية بالتعثر و الفشل.

Nom du document : 3 chapitr
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : تمهيد :
Sujet :
Auteur : Ledmia
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 26/06/2006 11:55:00
N° de révision : 281
Dernier enregistr. le : 23/04/2007 19:47:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :1 557 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:52:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 43
Nombre de mots : 14 336 (approx.)
Nombre de caractères : 78 852 (approx.)

الخاتمة

يمكن أن نخلص من هذا البحث والذي تتمحور إشكاليته حول دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية حيث تناولنا بالعرض والتحليل مسار التنمية الصناعية في موريتانيا بشكل عام ووجدنا أن التصنيع يلعب دورا هاما في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار و تعجيل التنمية الاقتصادية كما يؤدي إلي خلق فرص العمل حيث تدعيم العلاقة بين الدخل القومي والإنتاج الفعلي المعتمد على المقومات الذاتية لابد ان تنعكس علي الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع إلا إننا وجدنا ان التصنيع في موريتانيا لم ينجح في تحقيق كل هذه الأهداف في حين كان عبئا ثقيلا على الدولة بفعل عدة عقبات من أهمها عدم ملائمة الظروف لقيام التصنيع سواء من حيث النهب الذي تعرضت له موارد الدولة في الحقبة الاستعمارية ناهيك عن عوامل أخرى تعاني منها الدولة مثل الجهل وما ينجر عنه من مساوئ سوء التسيير والانقلابات العسكرية وغيرها من العوامل التى أصبحت عائقا في تحقيق الأهداف الصناعية والاقتصادية .

وقد تطرقنا في الفصل الأخير لأهم النتائج والعقبات التي واكبت هذا المسار في ظل خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي.

نتائج اختبار الفرضيات:

1-تبين من خلال دراستنا للموضوع أن الصناعات تنقسم الي الصناعات الاستخراجية والتحويلية وهذا ما يوافق الفرضية الأولى .

2- ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي الخام كانت دون المستوي وهذا مايوافق الفرضية الثانية .

3- رغم الاهتمام الكبير الذي أعطته الدولة للصناعة فى موريتانيا إلا أنه من الملاحظ ان الصناعات مازالت تعتمد على وسائل بدائية بل و مازالت حكرا على فئة من الشعب .

4- ان سياسات التصنيع المرتكزة على انتاج بدائل الواردات والتى كانت وما تزال أكثر جاذبية لموريتانيا لم تحقق نجاحا يذكر بل إن واقع التصنيع في موريتانيا قد يشهد بعكس ذلك تماما .

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

1- تتمتع موريتانيا بثروة معدنية هائلة من بينها الحديد والنحاس .

2- إن القطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي قد حظي بأهمية كبيرة في خطط وبرامج التنمية في موريتانيا ، وإن كانت أهميته انخفضت قليلا في برامج الإصلاح الاقتصادي

3- غياب قطاع الصناعة التحويلية ، في موريتانيا عن المساهمة في صادرات الصناعة الموريتانية نظرا لحداثته وعدم مقدرة منتجاتها على منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية .

4- إن الصناعة الاستخراجية بشقيها المعدنى والسمكي هي المهيمنة في مجال المساهمة فى الصادرات الصناعية الموريتانية ، والتي ازدادت أهميتها علي حساب القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة .

5- إن الظروف والمشاكل التى يتعرض لها القطاع الصناعي لاتلبث ان تنعكس بكل أبعادها على طبيعة مسار عملية التصنيع .

التوصيات :

نظرا للمعطيات السابقة فإننا نقترح ما يلي :

1- لكي تصبح عملية تنمية القطاع الصناعي عملية مجدية اقتصاديا واجتماعيا يجب أن تتم من خلال جدلية النمو الاجتماعي بشكل متشابك مع هذا النمو بمفهومه الشامل منطلقة من الواقع والمعطيات المحلية والمتجذرة في التراث الحضاري للجميع وتستمد قدرتها على الارتباط بالجماهير وهنا لابد من التعاون بين الصناعة الحديثة والتقليدية وإيجاد درجات مختلفة من تقسيم العمل بينهما .

2- يجب تطوير القاعدة الحرفية وذلك عن طريق الربط الديناميكي بالقطاع الصناعي الحديث بواسطة أعلى درجات تقسيم العمل بينهما ، لأن القاعدة الحرفية واسعه في موريتانيا ، وبذلك تؤمن لغالبية السكان السلع المعمرة من مساكن وأثاث ومفروشات .

3- تحفيزالعمل من أجل جعل الخامات المتوفرة محليا قاعدة أو نواة للتصنيع عن طريق تصنيعها محليا ولو اقتضت الضرورة بخلق مؤسسات شراكة عربية على غرار مؤسسة صافا وكذا الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية في مجال الصناعة الثقيلة .

4- توفير شبكة واسعة منظمة من وسائل النقل والطرق والمواصلات بأنواعها لكي تحقق المزايا التالية :

- سهولة تنقل عناصر الإنتاج ومن ثم إمكانية إقامة مناطق صناعية
- إمكانية تطبيق التقسيم الإقليمي للعمل
- التخصص في الإنتاج بنوعيه الزراعي والصناعي ، وإمكانية تسويق المنتجات في جميع أنحاء العالم .
- تخفيض تكاليف الإنتاج
- تسهيل مهمة البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها .

5- القيام بدراسة مسحية شاملة لتحديد الموارد الطبيعية القابلة للتحول ورفع قائمة المشاريع القابلة للإنجاز مع تحديد الأولويات مع العمل على ترشيد سياسات التصدير لتشجيع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

6- تطبيق قانون الاستثمار الذي يمكن المستورد من القطاع العام والخاص من القيام بواجباته كاملة نحو :

- وضع سياسات واضحة للاستفادة من القروض السلعية .
- توفير مدخلات الإنتاج للصناعة
- منح وزارة الصناعة والمعادن صلاحيات الجودة
- تشجيع قيام مراكز للبحوث لتقسيم مسار القطاع الصناعي وطرح الأفاق المستقبلية لإمكانيات البلد في خلق مشاريع صناعية جديدة أو إعادة إستعمال ما هو متوفر .

7- بما أن تنمية القطاع الصناعي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الشعوب بغية تخيلص دولها من أعراض التخلف فإن عملية التخلص هذه وخاصة في موريتانيا تقتضي نجاح الاقتصاد القومي من التغلب على ما يعترض سبيل أهدافه الاقتصادية والصناعية من عقليات وذلك بالعمل على وضع التدابير التالية :

- وضع سياسات الحوافز المناسبة لتشجيع إقامة منشآت الصيانة والتدريب والإشارة والبحث والتطور التكنلوجي الشامل المساندة لعملية التصنيع .
- دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة والتعرف على واقع الطاقات الإنتاجية العاطلة واقتراح الحلول الفنية والتسوية لتشغيل هذه الطاقات
- العمل على التنسيق بين الصناعات القائمة بهدف تدعيم الروابط الصناعية والمتكاملة منها وتقوية مركز التفاوض في الشراء والتسويق .

- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المشترك فيها، وتوجيه سياسات التحفيز لإقامة تلك الصناعات المدعمة للروابط الصناعية بين فروع الصناعة الإستخراجية.
- توفير المعلومات وتطوير أنظمتها لخدمة أغراض الاستثمارات الصناعية ودراسة الجدوى
- دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة والتعرف على واقع الطاقات الإنتاجية العاطلة واقتراح الحلول الفنية لتشغيل هذه الطاقات
- العمل على تنمية جماعية شاملة لخلق الإنسان الموريتاني القادر على إدراك منجزا ت العلم والتكنولوجيا واستيعابها والتعامل معها

ونظرا لأهمية القطاع كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وخاصة في موريتانيا التي ما زالت في طورها الابتدائي في مجال خلق تنمية صناعية قادرة على تحفيز الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية بالشكل المطلوب وما يتطلبه ذلك من تجنيد لكل الطاقات والموارد المتاحة .

أفاق البحث :

إن القطاع الصناعي في موريتانيا يمكن أن يكون مجالا لعدة دراسات حيث يمكن تناوله من عدة جوانب .

ونظرا لأهميته يحتاج للمزيد من الدراسة والتعميق حتى تتم الاحاطة بجوانبه المختلفة خصوصا بعد أن أصبحت الدولة توليه عناية فائقة في الفترة الأخيرة .

Nom du document : conclision
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : يمكن أن نخلص من هذا البحث والذي تدور اشكاليته حول دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية حيث تناولنا بالعرض والتحليل مسار ا
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 08/02/2007 14:06:00
N° de révision : 24
Dernier enregistr. le : 24/04/2007 08:40:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition : 93 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:54:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 3
Nombre de mots : 897 (approx.)
Nombre de caractères : 4 935 (approx.)

قائمة المراجع,

1- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التنمية الصناعية فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. تونس 1999

2- Ministère de l'industrie et des mines, direction des mines et de la géologie, rapport d'activités de la direction des mines et de la géologie. Nouakchott, 2002.

3- محمد ولد اعمرو الثورة المعدنية في موريتانيا، بحث لنيل درجة الماجستز في الاقتصاد في مصر معهد الجامعة العربية 1993

4- سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا علي ضوء التجربة السورية، رسالة دكتوراة دمشق 1988

5- التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم انواكشوط 2000

6- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء نواكشوط 2003

7- Agrégats de la comptabilité et indicateurs socio-économiques trimestriel de la banque central en Mauritanie 2003.

8- دليل الإحصاء السنوي ، المكتب الوطني للإحصاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية 2002.
9- رزق الله هيلان التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، دراسات قطرية جامعة الدول العربية ، مركز التوثيق والمعلومات القاهرة 1984 .
10- نزارعبدالله ، اقتصاد موريتانيا فى الثمانينات ، مركزا لتوثيق والمعلومات القاهرة 1981

11-Agrégat de la comptabilité et indicateurs socio-économiques, année 1997, P 13.

12- Bulletin trimestriel de la banque central, Nouakchott 2000.

13- Ministère de l'industrie et des mines, direction de l'industrie, des industries de transformation et d'extraction minière, Exercice 1995-2000 septembre 2003.

14- Ministère de l’industrie et des mines, direction de l’industrie, situation des industries de transformation et d’extraction minière, Exercice 1995-2000, Nouakchott
15- سيد عبدو الله ولدالمحجوب الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا ، رسا لة دكتوراة تونس 1998
16- محمد لمين ولد بابي ، التبعية التجارية والمالية لموريتانيا ، رسالة لنيل الماجستير في الاقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2002
17- دليل الإحصاء السنوي ومجامع الحسابات الوطنية والاجتماعية انواكشوط 1999
18- عبد الرحمن سيد احمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلاتها تمويلها الدار الجامعية للطباعة الإسكندرية 2000
19- التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم انواكشوط 2003
20- التقرير السنوي للأمم المتحدة عن التنمية في موريتانيا انواكشوط 2001
21- دليل الإحصاء السنوي ومجامع الحسابات الوطنية والمؤشرات الاقتصادية نواكشوط 2002
22- الشيخ ابراهيم ولد الرباني اقتصاديات الصيد في موريتانيا رسا لة ماجستير في الاقتصا ذ في مصر معهد الجا معة العربية 1995
23 – محمد المين ولد عبدي الصنيع في موريتا نيا وأفاقة رسالة المترير جامعة ا نواكشوط 2001
24- وزارة الصناعة والمناجم التقدير السنوي لصا درات الحديد 2002
25- نشرة احصائية ربع سنوية يصدرها البنك المركزي الموريتاني انواكشوط 2003
26- ادارة المعادن والجيولوجيا بوزارة الصناعة والمعادن ، التقرير السنوي ، انواكشوط 2001.

27- Ministère de l’industrie et des mines, direction des mines et de la géologie, Rapport d’activités de la direction des mines et de la géologie, Mauritanie 2001.

28- Ministère de l’industrie et des mines, Elaboration du programme du développement industriel de la RIM, (2001-2002).
29-التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم ، انواكشوط 2001 .
30- حسين حمدي جالو ، واقع أقتصاديات الصناعة التعدينية في موريتانيا ، رسالة ماجستير قي الاقتصاد ، معهد الجامعة العربية ، مصر 2001.
31- وثيقة من أجل تنمية قطاع الصيد صادرة بتاريخ 22/ 04/ 1994 من طرف الخلية الاقتصادية للعم بوزارة الصيد والاقتصاد البحري
32- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ، المكتب الوطني للإحصاء أنواكشوط 2002.
33- ministére de lindustrie et de mines annuaire statistique de le mouritani2000
34- رمزي زكي ، فكر الأزمة – دراسة علم الاقتصاد الرأس مالي ، والفكر التنموي الغربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987.
35- دليل الإحصاء السنوي ، المكتب الوطني الإحصاء ن الجمهورية الإسلامية الموريتانية نواكشوط 2000
36- Ministère de l’industrie et des mines, direction de l’industrie situation des industries de la transformation et d’extraction minière, Exercice 1990-2000.
37- دليل الإحصاء السنوي ، المكتب الوطني للإحصاء ، أنواكشوط 2000.
38- عبد الرحمان محموري ، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية ،بيروت 1998.

39- سيد محمد ولد إبراهيم ، التنمية الصناعية في موريتانيا ، رسالة المتريز ، جامعة نواكشوط 2002.
40- الصوفي ولد الشيباني ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في موريتانيا ، معهد الجامعة العربية ، القاهرة 1998.

41- F. G .U. l'industrialisation de la Mauritanie, Politique et Stratégie, Nouakchott 1999.
42 –وزارة الصناعة والمعادن ، التقرير السنوي لصادرا الحديد ، انواكشوط2002 .
43- دليل الإحصاء السنوي ومجاميع الحسابات الوطنية ، انواكشوط 2001.
44- Ministère du planification, Programme redressement économique et financier (1995-202) et du programme de consolidation et de relance (1993-2000).
45- Synthèse du programme de redressement économique et financier (1995-1992).
46 –سيد عبدو الله ولد المحبوبي ، التنمية في موريتانيا ، صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا 2003.
47- خطاري ولد احمد بيه ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة موريتانيا ، خلال الفترة 1995- 2001 ، رسالة ماجستير جامعة تلمسان 2001.
49- محمد ولد محمدو ، أثار برنامج التصحيح الهيكلي علي ميزان المدفوعات خلال الفترة 1995- 1999- رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1999.
50- ادارة المصادر الزراعية والرعوية بوزارة التنمية الريفية والبيئة ، انواكشوط ، التقرير السنوي 2001.
51- انور عطية ، التنمية الصناعية في الدول النامية ن دار المعرفة ، الأسكندرية 1987.
52- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد ، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم ، دار النهضة العربية 1989.
53- أحمد محمود ، برنامج التصحيح الهيكلي ، لانعكاسات الاقتصادية ، جامعة انواكشوط 2003.
54- Programme de consolidation et de relance (1993-2000), Nouakchott 2003.
54- عصام الخفاجي ، رأسمالية الدولة الوطنية ، دار أبن خلدون بيروت 1970.
55- احمد رشاد موسي ، اقتصاديا المشروع الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1970.
56- محمد صفي الدين أبوالعز ، تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1979.
57- صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1993.
58- علي لطفي ، محمد رضا العد ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مكتبة عين الشمس .1987.
59- اسماعيل صبري عبد الله ، استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقييم الدولي للعمل ، دار المستقبل مصر 1983.

Nom du document : kaimat almarajeh
Répertoire : D:\Nouveau dossier
Modèle : C:\Documents and Settings\Administrateur\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre : 1- المنظمة العربية للتنمية الصناعية التنمية الصناعية فى الجمهورية الاسلامية الموريتانية تونس 1999
Sujet :
Auteur : ould ahmed salem mohamed
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 23/04/2007 19:53:00
N° de révision : 18
Dernier enregistr. le : 24/04/2007 10:28:00
Dernier enregistrement par : ould ahmed salem mohamed
Temps total d'édition :197 Minutes
Dernière impression sur : 04/06/2007 09:54:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 3
Nombre de mots : 929 (approx.)
Nombre de caractères : 5 113 (approx.)